



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة / الدراسات العليا

فاعلية الرقابة الداخلية وانعكاسها على تقييم الاداء المالي للوحدات  
الاقتصادية الخدمية

(دراسة تطبيقية)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة

اعداد الطالب

عباس عبد الأمير ياسين الحسيني

بإشراف

أ.م . حيدر عمران سهر الخيكاني

**The Republic of Iraq**

**Ministry of Higher Education & Scientific Research**

**University of Al-Qadisiyah**

**College of Administration & Economics**

**Accounting of Department**



**The effectiveness of internal control and its implications for evaluating the financial performance of service economic Entities**

*(Applied study)*

**A letter submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Al-Qadisiyah, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in accounting sciences**

*student preparation*

**Abbas Abdul Amir Yassin Al Hussein**

*Supervised by*

*Assistant Professor*

**Haider Imran Sahar Al-Khikani .**

**1444 A.H**

**2022 A.D**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ -

إِنِّي خَفِيفٌ عَلِيمٌ

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف (الاية ٥٥)



## شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه المحتجبين، أحمده تعالى حمداً ليس له أولاً وليس له آخر على ما أمدني به من نعمة الايمان بقدرته التي منحنتي القوة والصبر على الإنجاز والتواصل.

وانا انتهي من كتابة هذه الرسالة يسعدني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان للأستاذ المساعد حيدر عمران سهر لتفضله بالإشراف على الرسالة ، وواصل بجهوده القيمة وتوجيهاته الدقيقة ومعلوماته النيرة مسيرة إنجاز هذه الرسالة بصورتها النهائية. أمد الله في عمره وغمره بالصحة والعافية وجزاه الله عني ما يجزي به العلماء.

كما اشكر الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتحملهم اعباء السفر ولما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة وتقويمها فأساله جلّ شأنه أن يحيطهم برعايته وحفظة ويبقيهم ذخرا لنا وللباحثين، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لعميد كلية الإدارة والاقتصاد الدكتورة سوسن كرم كما أتقدم بجزيل الشكر الى رئيس قسم المحاسبة دكتور ناظم شعلان جبار التميمي وجزيل الشكر والتقدير الى لجميع التدريسيين واساتذتي في قسم المحاسبة لما بذلوه معنا من جهود علمية، واقدم شكري وتقديري الى الأساتذة الأفاضل المقوم اللغوي والعلمي والاحصائي ، وأقدم شكري إلى زملاء الدراسة داعيا لهم بالتوفيق وجميع الاصدقاء والاحبة اللذين ساندوني .

ومسك الختام الشكر لعائلتي التي آزرنتي وأخذت كثيرا من وقتها وحقوقها في سبيل إنجاز هذه الرسالة الذين لولا دعاؤهم ما وفقت في إكمال هذه الرسالة ، فجزى الله الجميع عني أوفى الجزاء وأحسنه انه سميع مجيب الدعاء . وأقدم جزيل شكري لكل من أعانني ولو بكلمة طيبة وفقهم الله جميعاً وجزاهم عني خير الجزاء.

## الاهداء

إلى مَنْ عليه توكلتي في كل شيء الله ربي

إلى سيّد البشرية جمعاء ومعلمها المصطفى محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) واهل

بيته عليهم السلام

إلى صاحب العصر والزمان (عجل الله فرجه الشريف)

إلى ارواح شهدائنا الابطال الذين لهم الفضل الاكبر علينا

إلى روح ابي (طيب الله ثراه) الذي في القلب انين لفراقه

والى والدتي العزيزة أطال الله عمرها بخير وعافية التي انارت دربي بدعائها

إلى اخوتي واخواتي سندي في هذه الدنيا

إلى توأم روحي ورفيقت دربي زوجتي العزيزة وفلذات كبدي محمد ، احمد

، عبد الأمير، رقية ، جنى ،

إلى جميع الاهل والاقارب والاصدقاء والاحبة الذين دعموني ولو بكلمة

أهدي ثمرة جهدي هذا

الباحث

ب

## المستخلص

يهدف البحث الى توضيح ماهية نظام الرقابة الداخلية تسليط الضوء على اهمية تقييم الاداء المالي لاسيما في الوحدات الحكومية الخدمية والتي تعتمد على تخصيصات الموازنة. اختبار العلاقة بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتقييم الاداء المالي في الوحدات الخدمية ومدى تأثير الفاعلية على مستويات التنفيذ.

**وقد اعتمد البحث** على المنهج الاستنباطي والاستقرائي في الجانب النظري وفي الجانب العملي حيث تم الاعتماد على ما متوفر من مصادر عربية واجنبية من الكتب والاطاريح والرسائل الجامعية والبحوث العلمية فضلاً عن النشرات والمعايير التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة وكذلك من ما متوفر في مواقع الانترنت، كما تم الاعتماد على البيانات والمعلومات الخاصة بدائرة صحة بابل التي تعبر عن واقع حال الدائرة التي تم الحصول عليها من خلال الزيارات الميدانية للشعب المالية وشعبة التدقيق والرقابة واجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين والعاملين في هذه الدائرة.

وكانت عينة البحث هي دائرة صحة بابل لبيان فاعلية الرقابة الداخلية ووتأثيرها على تقييم الاداء المالي وقد اعتمدت البيانات المالية للفترة من ٢٠١٨ ولغاية ٢٠٢٠ .

**وقد توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات من اهمها:** ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة. ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية في كانت بمستوى جيد على المستوى العام مع وجود بعض القصور والضعف في بعض اقسام الدائرة التي يمكن معالجتها من خلال وضع البرامج والسياسات والتعليمات المناسبة من قبل الادارة التي يمكن ان تساعد في زيادة فاعلية الرقابة الداخلية في هذه الاقسام.

**وقد اوصى الباحث بعدد من التوصيات اهمها:** ضرورة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الخدمية لما لها من دور في تحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وتعزيز مصداقية البيانات المالية والحرص على التزام العاملين بالقوانين والقواعد التنظيمية والالتزام بما هو مخصص بالموازنة . ١٢ تفعيل دور الرقابية والتدقيق الداخلي باعتباره احد ادوات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية والتدقيق في الامور الادارية والمالية وتحديد نقاط الضعف والقصور في الاداء وإيجاد الحلول المناسبة وزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الآية القرآنية
أ	الشكر والعرفان
ب	الاهداء
ج	المستخلص
ت	قائمة المحتويات
ث	قائمة الجداول
ح	قائمة الاشكال
خ	قائمة الملاحق والمختصرات
٢-١	المقدمة
١٤-٣	الفصل الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة
٦-٣	المبحث الاول: منهجية البحث
١٤-٧	المبحث الثاني : دراسات سابقة
٦٥-١٥	الفصل الثاني: الجانب النظري
٣٢-١٦	المبحث الاول الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي
٥٢-٣٣	المبحث الثاني: التحديات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية
٦٥-٥٣	المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي في الوحدات الخدمية:
١٢٣-٦٦	الفصل الثالث: الجانب العملي
٨٢-٦٧	المبحث الاول: وصف مجمع وعينة البحث وقياس المتغيرات
١٢٣-٨٣	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج
١٢٧-١٢٤	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
١٢٥-١٢٤	المبحث الاول : الاستنتاجات
١٢٧-١٢٦	المبحث الثاني: التوصيات
١٤٠-١٢٨	قائمة المراجع والمصادر:
	الملاحق
	المستخلص باللغة الإنكليزي
	العنوان باللغة الإنكليزي

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٣٠	المكونات الخمسة والمبادئ السبعة عشر للإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO	١
٧٢	التكرارات والنسب المنوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه الاجابة لمحاور استمارة الاستقصاء	٢
٧٧	يوضح نتائج تنفيذ الموازنة للإيرادات للسنوات المالية المنهية ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠١٨/١٢/٣١	٣
٨٠	يوضح نتائج حساب تنفيذ الموازنة للمصروفات للسنوات المنهية ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠١٨/١٣/٣١	٤
٨٥	يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة لقياس تأثير نظام الرقابة الداخلي على تقييم الاداء المالي	٥
٨٦	يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة لقياس تأثير الموجودات الثابتة ( ) على تقييم الاداء المالي	٦
٨٧	يبين قيم معامل التحديد وقيمة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة لقياس تأثير المخزون t معلمة الانحدار وقيمة	٧
٨٨	لقياس تأثير المشتريات على تقييم الاداء المالي على تقييم الاداء المالي	٨
٨٩	يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة لقياس تأثير النقود على تقييم الاداء المالي	٩
٩٠	لقياس تأثير الحسابات المدينة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة والدائنة على تقييم الاداء المالي	١٠
٩١	لقياس تأثير المبيعات على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة تقييم الاداء المالي	١١
٩٢	لقياس تأثير الرواتب والاجور t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة على تقييم الاداء المالي	١٢
٩٣	لقياس تأثير المستلزمات t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة السلعية والخدمية على تقييم الاداء المالي	١٣
٩٥	لقياس تأثير الحاسبة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الالكترونية على تقييم الاداء المالي	١٤
٩٦	لقياس تأثير الرقابة الادارية t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة على تقييم الاداء المالي	١٥
٩٧	لقياس تأثير نظام الرقابة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الداخلية على المصروفات	١٦
٩٨	لقياس تأثير الموجودات الثابتة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة على المصروفات	١٧
٩٩	لقياس تأثير المخزون على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة المصروفات	١٨
١٠٠	لقياس تأثير المشتريات على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة المصروفات	١٩
١٠١	لقياس تأثير النقود على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة 19 المصروفات	٢٠
١٠٢	لقياس تأثير الحسابات الدائنة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة والمدينة على المصروفات	٢١
١٠٣	لقياس تأثير الايرادات على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة	٢٢



	المصرفات	
١٠٤	لقياس تأثير الرواتب والاجور t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة على المصرفات	٢٣
١٠٥	لقياس تأثير المستلزمات t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة السلعية والخدمية على المصرفات	٢٤
١٠٦	لقياس تأثير الحاسبة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة ( الالكترونية على المصرفات	٢٥
١٠٧	لقياس تأثير الرقابة الادارية t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة على المصرفات	٢٦
١٠٩	لقياس تأثير نظام الرقابة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الداخلية على بهجة الايرادات	٢٧
١١٠	لقياس الموجودات الثابتة على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الايرادات	٢٨
١١١	لقياس تأثير المخزون على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الايرادات	٢٩
١١٢	لقياس تأثير المشتريات على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة ( الايرادات	٣٠
١١٣	لقياس تأثير النقود على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الايرادات	٣١
١١٤	لقياس تأثير الحسابات الدائنة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة والمدينة على الايرادات	٣٢
١١٥	لقياس تأثير المبيعات على t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الايرادات	٣٣
١١٦	لقياس تأثير الرواتب والاجور t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة على الايرادات	٣٤
١١٧	لقياس تأثير المستلزمات t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة السلعية والخدمية على الايرادات	٣٥
١١٨	لقياس تأثير الحاسبة t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الالكترونية على الايرادات	٣٦
١١٩	لقياس تأثير الرقابة الادارية t يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة على الايرادات	٣٧

## قائمة الاشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
٦	انموذج البحث	١
٢٤	عناصر نظام الرقابة الداخلية	١
٦١	عناصر تقييم الاداء المالي	٤

## قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	ت
	قائمة استقصاءان نظام الرقابة الداخلية	١
	كشف تنفيذ الموازنة لدائرة صحة بابل للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٠	٢

## قائمة المختصرات

المختصر	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
COSO	Committee Of sponsoring Organization Of The Tread Way Commission)	لجنة المنظمات الراعية الداعمة للجنة تريدوي
IIA	The Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
AICPA	American Institute of Certified Public Accounting	المعهد الأمريكي للمحاسبة العامة المعتمدة

# المقدمة

ان التوسع والتنوع الذي شهدته الوحدات الحكومية (الخدمية) وانتشارها جغرافيا كان لابد من وجود قوانين وتعليمات وسياسات تنظم عمل هذه الوحدات، لتتمكن من القيام بعملها على افضل وجه وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وهذه الخطط والسياسات والبرامج والخطط لم تنفذ اذا لم يكن هناك نطاق رصين للرقابة الداخلية يقود الى التنفيذ الصحيح للعمليات المالية والادارية وكشف الازخاء والغش والتلاعب والاختلاس لحماية اصول وموارد الوحدة من الضياع وسوء الاستخدام فضلا عن وجود وظيفة مستقلة الى حد كبير تأخذ على عاتقها التأكد والتحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، لهد كان لزاما ان يكون هناك كادر وقسم متخصص بعملية التدقيق والرقابة من داخل الوحدة، ويكون لديه استقلال تنظيمي عن باقي الاقسام ولديه حرية الراي والاشراف والمراقبة على جميع العمليات التي تحدث داخل الوحدات الاقتصادية ومنها الخدمية ولديه التأهيل العلمي والخبرة العملية التي تساعده في القيام بعمله.

تعدّ عملية تقييم الأداء المالي إحدى المرتكزات الحيوية للإدارة الحديثة ومن المقومات الرئيسية للعملية الرقابية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. ويتم من خلال هذه العملية متابعة العمل المالي من أجل التعرف على أوجه نشاطات الوحدة الاقتصادية الخدمية وقد شهدت في الآونة الاخيرة الاهتمام بمدى مساهمة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في تقييم الاداء المالي لماله من دور مهم في ترشيد القرارات المالية والحفاظ على الموارد وكذلك الاستغلال الامثل لها وكذلك سد الثغرات التي قد تحصل في أثناء تنفيذ الموازنة .

وسوف نتناول في البحث اهمية العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والاداء المالي حيث تكمن مشكلة البحث في تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية التابعة للقطاع العام واثارها على تقييم الاداء المالي في هذه الوحدات التي تعتمد على التخصيصات الواردة في الموازنة وكانت مشكلة . تتلخص في هذا التساؤل : هل ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية ينعكس على مستوى اداء الوحدات الخدمية العاملة في القطاع الصحي)

وان اهمية البحث تبرز من خلال تسليط الضوء على اهمية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية لاسيما الحكومية منها ودورها في تحقيق الاهداف المنشودة، واهمية الخدمات التي تقدمها هذه الوحدات لاسيما في القطاع الصحي كونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بصحة وحياة الانسان مما يتطلب ضرورة وجود نظام كفوء وفاعل للرقابة الداخلية وبشكل مستدام لضمان تقديم افضل الخدمات الصحية،

ويتكون هذا البحث من اربعة فصول ، **الفصل الاول** يتكون من مبحثين يعرض المبحث الاول منهجية البحث والمبحث الثاني دراسات سابقة، اما **الفصل الثاني** فيتكون من ثلاث مباحث إذ يعرض المبحث الاول الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والمبحث الثاني التحديات التي تواجه الرقابة الداخلية والمبحث الثالث تقييم الاداء المالي في الوحدات الخدمية، اما **الفصل الثالث** فيمثل الجانب العملي ويتكون من مبحثين وفي المبحث الاول نبذة تعريفية عن عينة البحث وقياس متغيرات البحث ويعرض المبحث الثاني التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات البحث، ، اما **الفصل الرابع** فيتكون من مبحثين المبحث الاول يعرض الاستنتاجات والمبحث الثاني يعرض التوصيات.

# الفصل الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الاول : منهجية البحث

المبحث الثاني: دراسات سابقة

## المبحث الاول: منهجية البحث:

## ١-١ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تحسين الاداء بوحدات الاعمال في القطاع الخاص او القطاع العام لاسيما في الوحدات الخدمية التابعة للقطاع العام والتي تعتمد على التخصيصات الواردة في الموازنة سواء للإيرادات او المصروفات والتي تحتاج الى موجودات فاعلية تساهم في الوصول الى اعلى مستوى في التنفيذ ، فالوحدات التي تعاني من قصور او نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية وتدني في مستوى فاعليتها سوف تكون مستويات التنفيذ في الموازنة ضعيفة بسبب ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية . ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي التالي:

( هل ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية ينعكس على مستوى اداء الوحدات الخدمية العاملة في القطاع الصحي )

ويمكن ان تتفرع مشكلة البحث الى التساؤلات الفرعية التالية:-

- ١- هل هناك تطبيق فاعل لنظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الخدمية .
- ٢- هل فحص فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية يكون وفقا للمعايير المعتمدة من قبل الجهات المهنية.
- ٣- ما هو مستوى الاداء المالي في الوحدات الحكومية الخدمية مقارنة بالتخصيصات الواردة في الموازنة.
- ٤- هل تساهم زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي في الوحدات الخدمية.

## ١-٢-٢ اهمية البحث :

تبرز اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على ما يلي:

- ١- اهمية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية لاسيما الحكومية منها ودورها في تحقيق الاهداف المنشودة.
- ٢- اهمية الخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية لاسيما في القطاع الصحي كونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بصحة وحياة الانسان مما يتطلب ضرورة وجود نظام كفوء وفاعل للرقابة الداخلية وبشكل مستدام لضمان تقديم افضل الخدمات الصحية.
- ٣- ان تقديم خدمات صحية جيدة في الوحدات الحكومية الخدمية يساعد في تحسين الاداء المالي لها.

٤- تسليط الضوء على جانب مهم في اطار البحث العلمي في تخصص المحاسبة ومحاولة من الباحث في البحث عن مشكلة واقعية يعاني منها القطاع الصحي في العراق لاسيما في محافظة بابل والتي تتمثل في تذبذب الخدمات الصحية التي يقدمها هذا القطاع والنتاج عن تذبذب فاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية مما يسبب حالة من عدم الاستقرار في الاداء المالي للوحدات الحكومية الخدمية في دائرة صحة بابل.

### ٢-١ اهداف البحث:

تتمثل اهداف البحث بالاتي:

- ١- توضيح ماهية نظام الرقابة الداخلية
- ٢- تسليط الضوء على اهمية تقييم الاداء المالي لاسيما في الوحدات الحكومية الخدمية والتي تعتمد على تخصيصات الموازنة.
- ٣- اختبار العلاقة بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتقييم الاداء المالي في الوحدات الخدمية ومدى تأثير الفاعلية على مستويات التنفيذ.

### ٤-١ فرضيات البحث:

يستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها:

( ان زيادة فاعلية نظام الرقابة يسهم في تحسين الاداء المالي للوحدات الحكومية الخدمية )

وتتفرع الى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: توجد فاعلية في تطبيق نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الخدمية عينة البحث.

الفرضية الفرعية الثانية وتتفرع الى الاتي:

١- يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على تقييم الاداء المالي.

٢- يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على المصروفات.

٣- يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على الايرادات .



**٥-١ حدود البحث:****١-٥-١- الحدود المكانية :**

تتمثل حدود البحث المكانية بدائرة صحة بابل ضمن الحدود الجغرافية لمحافظة بابل المرتبطة اداريا بوزارة الصحة في العراق

**١-٥-٢- الحدود الزمانية**

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالاعتماد على البيانات المالية وكشف تنفيذ الموازنة لدائرة صحة بابل عينة البحث للفترة من (٢٠١٨-٢٠٢٠)

**٦-١ منهج البحث:**

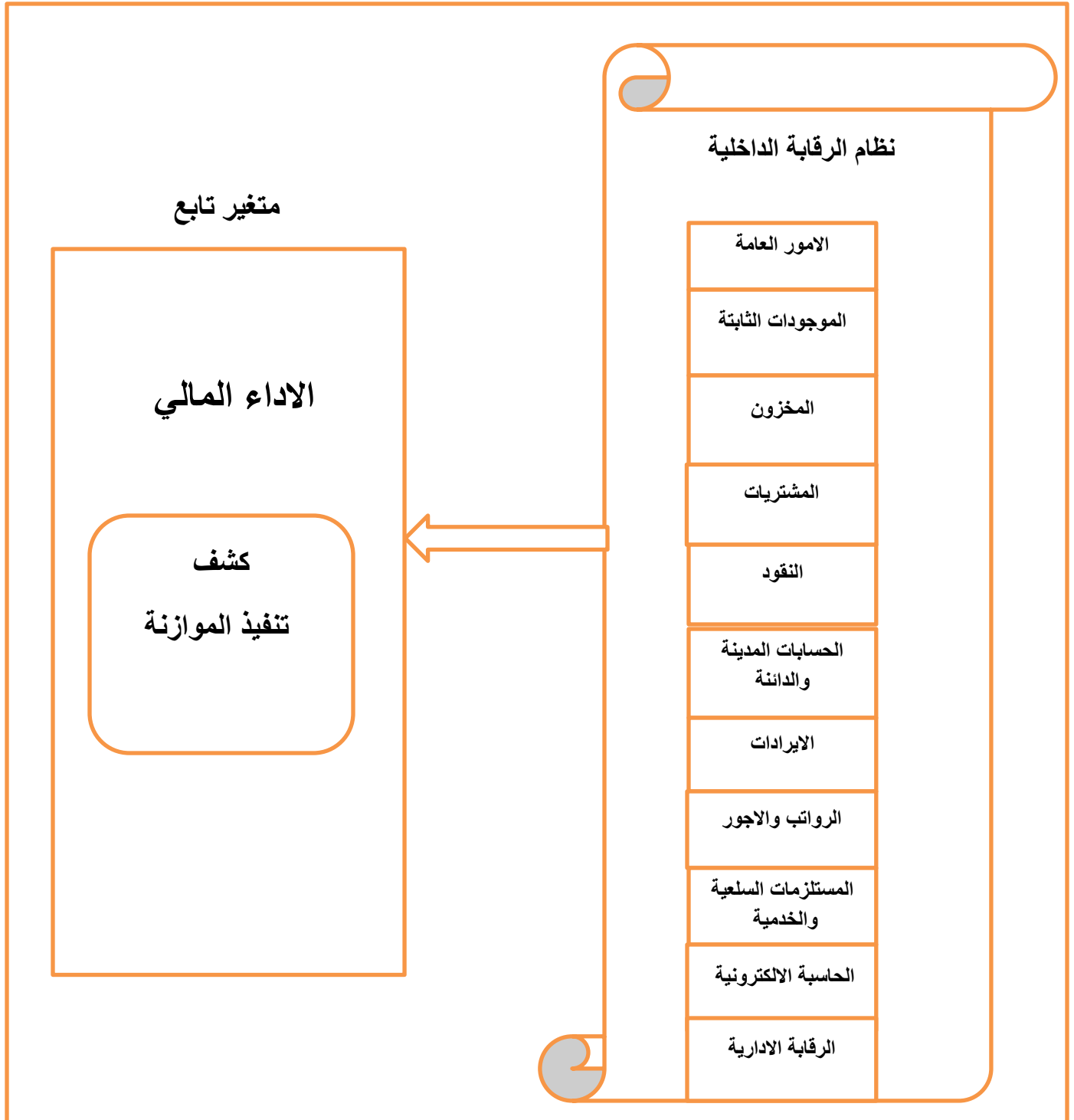
لغرض تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والاستقرائي في الجانب النظري وفي الجانب العملي حيث تم الاعتماد على ما متوفر من مصادر عربية واجنبية من الكتب والاطاريح والرسائل الجامعية والبحوث العلمية فضلاً عن النشرات والمعايير التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة وكذلك من ما متوفر في مواقع الانترنت.

كما تم الاعتماد على البيانات والمعلومات الخاصة بدائرة صحة بابل التي تعبر عن واقع حال الدائرة التي تم الحصول عليها من خلال الزيارات الميدانية للشعب المالية وشعبة التدقيق والرقابة واجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين والعاملين في هذه الدائرة.

**٧-١ عينة البحث:**

تم اختيار عينة البحث والمتمثلة بدائرة صحة بابل بوصفها احدى الدوائر الحكومية الخدمية غير الهادفة للربح وتحوي كل متغيرات البحث، ويعود سبب الاختيار الى تباين مستوى الاداء المالي بسبب ضعف الخدمات الصحية المقدمة والنتائج عن تذبذب تطبيق نظام الرقابة الداخلية الجيد.

٨-١ نموذج البحث:



المصدر: من اعداد الباحث:

الشكل رقم (١) نموذج البحث

المبحث الثاني: دراسات سابقة

سوف نتناول في هذا البحث عرض وتحليل الدراسات السابقة التي لها صلة بالدراسة الحالية حيث تتضمن الدراسات المحلية والعربية والاجنبية وكماياتي :

١-٢-١ دراسات محليه

١	اسم الباحث والسنة	الربيعي ٢٠١٤
	عنوان الدراسة	دور الرقابة الداخلية في تحسين الواقع الصحي
	نوع الدراسة	بحث تطبيقي في عينة من عقود الخدمة في دائرة صحة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة (محاسب قانوني)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد
	اهداف الدراسة	بيان العوامل المؤثرة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية والوقوف على المشاكل والمعوقات التي تحد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتطورها في دائرة صحة بغداد وبيان مدى تأثير تطبيق نظام رقابة داخلية محكم على التعاقدات الحكومية بشكل عام وعقود الخدمة بشكل خاص وكذلك بيان دور استقلالية ادارات التدقيق الداخلي في تفعيل الية التعاقد بجميع انواع العقود في القطاع الحكومي.
	الاستنتاجات التي تم التوصل اليها	عدم وجود دور لقسم التدقيق في متابعة اجراءات التعاقد وتنفيذ بنود العقد، اعتماد الدعوة المباشرة في ابرام العديد من العقود دون اللجوء الى اسلوب المناقصة العامة وهذا يعد مخالفا لتنفيذ العقود الحكومية، ضعف الجانب الاداري في الدائرة فيما يخص عقود الخدمة إذ لم يحدد واجبات الموظفين ومسؤولياتهم بموجب اوامر ادارية ولم تقوم الدائرة بتقييم اداء عملياتها وانشطتها ذاتيا.
	اهم التوصايا التي اوصى بها الباحث	تشكيل لجان متخصصة في دائرة صحة بغداد والمستشفيات التابعة لها وحصر كلف الشراء بها بكل انواعها واحجامها، تفعيل دور قسم التدقيق والرقابة الداخلية في تدقيق اجراءات التعاقد ومتابعة تنفيذها.

٢	اسم الباحث والسنة	العبيدي ٢٠٠٨
	عنوان الدراسة	إجراءات قسم الرقابة الداخلية للأداء الإداري في الجامعات العراقية
	نوع الدراسة	الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية
	اهداف الدراسة	١-قياس أداء الادارة من خلال مدى مساهمتها في توفر مستلزمات نظام الرقابة الداخلية الكفوء والمتمثلة بالخطبة التنظيمية ، النظام المحاسبي ، الضبط الداخلي ، وسائل التقويم المستمرة ، الملاكات المؤهلة ، استخدام الوسائل الالية في العمل وممكنة العمل، قياس أثر التدقيق الداخلي في أداء الادارة من خلال مساهمته في تقويم نظام الرقابة الداخلية في الجامعة.
	الاستنتاجات التي تم التوصل اليها	عدم توافر اجراءات الرقابة الداخلية بشكل مرضي ، و أن توافر إجراءات الرقابة الداخلية ضرورة من الضرورات لغرض تعزيز كفاية الأداء الاداري ، إن واجبات التدقيق الداخلي لم تؤدي بالمستوى المطلوب وإنها غير متوافقة مع حركة المقياس وتشير النتيجة إلى إن الأهمية النسبية لدور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء وتوفير مستلزمات الرقابة الداخلية مهمة جدا.
	اهم التوصايا التي اوصى بها الباحث	ضرورة الاستجابة للتأثيرات الخارجية وعكس ذلك على إجراءات الرقابة الداخلية والاستجابة لتوصيات ديوان الرقابة المالية بخصوص إجراءات الرقابة الداخلية والأخذ بها ، فضلا عن مواكبة التطور التكنولوجي وخاصة في مجال الحاسبات الالكترونية والذي من شأنه إن يسهل إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية على حدا سواء، يجب تطوير نظام المعلومات المحاسبي الحكومي وزيادة فاعليته في مجال الرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات مع ضرورة اهتمام الإدارات العليا بتوفير الكوادر المحاسبية الكفاء وذات الخبرة بتطبيقات النظام المحاسبي
٣	اسم الباحث والسنة	المشهداني، ٢٠١٠
	عنوان الدراسة	تأثير فاعلية نظام الرقابة الداخلية في مستوى مصداقية وعدالة التقارير المالية
	نوع الدراسة	دراسة مقدمة الى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية

<p>ضمان صحة البيانات المالية وموثوقيتها التي تعكس بمجموعها التمثيل الصادق للتقارير المالية، من خلال تسليط الضوء على أهداف نظام الرقابة الداخلية. اقتراح أنموذج استمارة استقصاء ذات الإجابات الثلاث، لفحص نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، وبرامج اختبارات الالتزام، لتحديد فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية المحاسبية، وتأثيرها في مصداقية البيانات المحاسبية وموثوقيته.</p>	<p>اهداف الدراسة</p>
<p>١- عدم توافر مكونات نظام الرقابة الداخلية المتمثلة بالمستوى الجيد لمؤهلات موظفي الحسابات، والتدقيق الداخلي وكفاءتهم، ومهاراتهم، فضلاً عن المراقبة المستمرة، وتقويم نظام الرقابة الداخلية الدوري، وإعداد الإدارة وإبلاغها بالتقارير الرقابية، بغية اتخاذ الإجراءات التصحيحية.</p> <p>٢- إن استعمال استمارة الاستقصاء ذات الإجابات الثلاث المتمثلة بـ(موجود ومطبق، موجود وغير مطبق، وغير موجود) مكنت الحصول على نتائج أولية لتقييم نظام الرقابة الداخلية أوضح وأشمل من الإجابات الثنائية (نعم، وكلا) المعدة والمطبقة من هيئة الرقابة المالية.</p>	<p>الاستنتاجات التي تم التوصل اليها</p>
<p>العمل على تطوير استمارة الاستقصاء المطبقة حالياً، لتشمل الإجابات المتعددة (موجود ومطبق، وموجود وغير مطبق، وغير موجود)، ويمكن إضافة إجابة رابعة (وجود بديل)، ويذكر الضابط الرقابي البديل؛ لتكون نتائج التقييم الأولي أوضح وأدق. ٢- قيام أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالمراقبة المستمرة، المتمثلة بتقويم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المختلفة بشكل دوري خلال السنة، وإبلاغ الإدارة بجوانب الضعف، وعدم الإلتزام بضوابط الرقابة الداخلية</p>	<p>اهم التوصايا التي اوصى بها الباحث</p>

١-٢-٢ دراسات عربية:

<p>عياش. ٢٠١٤</p>	<p>١ اسم الباحث والسنة</p>
<p>دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي.</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية بحث منشور في مجلة جامعة الناصر العدد(٤) ٢٠١٤</p>	<p>نوع الدراسة</p>

<p>التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية وكذلك معرفة واقع نظام الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات وايضا التعرف على مدى وجود علاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي.</p>	<p>اهداف الدراسة</p>
<p>معظم شركات الاتصالات في اليمن تتمتع بهيكل رقابة داخلية جيد وكفوء وايضا اكدت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي وان نظام الرقابة الداخلية الكفوء والجيد يساعد على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات.</p>	<p>الاستنتاجات التي تم التوصل اليها</p>
<p>الاستمرار بعملية التطوير والتحديث لهيكل نظام الرقابة الداخلية لشركات الاتصال في اليمن وايضا الالتزام بالسياسات والاجراءات التنظيمية وتحديثها لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية وكذلك تفعيل دور ادارة المراجعة الداخلية للقيام بواجبها بكفاءة لحماية اصول الشركات ومواردها من الضياع وتحسين مستوى الكفاءة الانتاجية.</p>	<p>اهم التوصايا التي اوصى بها الباحث</p>

<p>بن شريشر، ٢٠٢٠</p>	<p>اسم الباحث والسنة</p>
<p>اثر انظمة الرقابة الداخلية على الاداء المالي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>رسالة ماجستير محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الريان، اليمن</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>بيان اثر انظمة الرقابة الداخلية بمكوناتها على الاداء المالي في المؤسسات الاهلية الغير هادفة للربح العاملة في محافظة حضرموت وكذلك التعرف على مدى توفر عناصر الرقابة الداخلية وفق اطاركوسو في المؤسسات الاهلية الغير هادفة للربح</p>	<p>اهداف الدراسة</p>
<p>توصلت الدراسة الى ان أي زيادة في كفاءة وفاعلية عناصر نظام الرقابة والداخلية في المؤسسات الاهلية الغير هادفة</p>	<p>الاستنتاجات التي تم التوصل</p>

<p>للربح في محافظة حضرموت يؤدي الى زيادة في كفاءة وفاعلية الاداء المالي للوحدات بمقدار (٦١) وحدة واحدة تقريبا وكذلك تشير النتائج الى وجود علاقة موجبة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية والاداء المالي</p>	<p>اليها</p>
<p>ضرورة تبني الوحدات الغير هادفة للربح لنظام الرقابة الداخلية والاهتمام بتطبيق مكوناته من اجل تحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتعزيز مصداقية البيانات المالية والحرص على التزام العاملين بالقوانين والقواعد التنظيمية ومن التوصيات ايضا الاهتمام بعنصر الرقابة والمتابعة التي تتعلق بعملية تقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية من خلال التقييم المستمر عليها</p>	<p>اهم التوصايا التي اوصى بها الباحث</p>

<p>الطيب، ٢٠١٦</p>	<p>٣ اسم الباحث والسنة</p>
<p>الرقابة الداخلية ودورها في تقويم الأداء المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية على هيئة الموائ</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>بحث منشور في مجلة جامعة البحر الاحمر للعلوم الانسانية ، العدد(١)، ٢٠١٦</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>معرفة دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية وكذلك التعرف على مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية وأهمية اللجوء إليها في تقويم الأداء المالي والإداري وايضا تسليط الضوء على الأداء المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية.</p>	<p>اهداف الدراسة</p>
<p>من خلال تحليل البيانات لإجابات افراد عينة الدراسة بخصوص العلاقة بين توفر المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وتقويم الأداء المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية، جاءت النتيجة بوجود أثر إيجابي وذو دلالة احصائية بين توفر المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وتقويم الأداء المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية.</p>	<p>الاستنتاجات التي تم التوصل اليها</p>
<p>مراعاة تطابق الوظائف الفعلية مع بطاقة الوصف الوظيفي المختصة وضرورة تحديد شروط شغل الوظائف من خلال بطاقة الوصف الوظيفي وأن يتم شغل الوظائف بالمؤسسات الحكومية عن طريق الإعلانات بالصحف وكذلك تشجيع ودعم الدراسات والبحوث العلمية في مجال المحاسبة والتدقيق، وبصفة خاصة في الرقابة الداخلية بما يخدم عملية المحاسبة والتدقيق.</p>	<p>اهم التوصايا التي اوصى بها الباحث</p>

## ١-٢-٣ دراسات اجنبية:

١	اسم الباحث والسنة	Ndifon Ejoh <sup>1</sup> * Patrick Ejom <sup>2</sup> 2014
	عنوان الدراسة	The Impact of Internal Control Effectiveness and Internal Audit Role toward the Performance of Local Government اثر فعالية الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في اداء الحكومة المحلية
	نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد (٥) العدد (١٦) ٢٠١٤
	اهداف الدراسة	الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين أنشطة الرقابة الداخلية والاداء المالي في مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا
	الاستنتاجات التي تم التوصل اليها	البيانات المالية للوحدة يتم تدقيقها سنويًا من قبل المدققين الخارجيين. وأيضا خلصت الدراسة إلى أن الإدارة العليا هي التي تبادر بجميع الأنشطة وتبين ايضا ان هناك فصلاً واضحاً للدور في إدارة المالية والحسابات بالوحدات الاقتصادية وهذا الدور الأعلى ضابط يشرف بانتظام على العمل الذي يقوم به المرؤوسون. حول مراقبة الميزانية ، وتبين ايضا التزام الوحدة بدقة بأحكام الميزانية السنوية للإدارات وأن الرقابة هي تحديد النفقات الزائدة واستبعادها عن الأموال المخصصة
	اهم التوصايا التي اوصى بها الباحث	ضعف في شبكة الأمان بالوحدة أن إدارة الوحدة يجب أن تضع شبكة أمنية فعالة وذات كفاءة للحد من السرقة والتكرار والتهديد للحياة والممتلكات. كما أوصت هذه الدراسة بضوابط وتوازنات مناسبة في جميع المجالات والمعاملات المالية. كما أوصت الدراسة بضرورة أن تنظم إدارة الوحدة تدريبات منتظمة للموظفين على آلية الرقابة



٢	اسم الباحث والسنة	INTOSAI , 2004
	عنوان الدراسة	Guidelines for Internal control 2004 , Standards for the public sector of the ( INTOSAI 2004
	نوع الدراسة	الإرشادات لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام التي أصدرتها لجنة معايير الرقابة الداخلية التابعة للانتوساي عام (٢٠٠٤)
	اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى توفير إرشادات و معايير ، لتكون أطراً واسعاً داخل وحدات القطاع العام لغرض تحديث الرقابة الداخلية والمساهمة في تكوين فهم عام للرقابة الداخلية
	الاستنتاجات التي تم التوصل اليها	توصلت هذه الدراسة الى التأكيد على الجانب الأخلاقي وأهمية تحقيق العدالة والسلوك الأخلاقي ، فضلاً عن إجراءات الحماية وكشف التزوير والرشوة في القطاع العام والتي أصبح التأكيد عليها أكثر مما كان عليها في بداية التسعينات وحسب التقديرات العامة لموظفي الدولة.
	اهم الوصايا التي اوصى بها الباحث	١- ينبغي تنفيذ العمليات المنظمة اخلاقياً واقتصادياً بكفاءة وفعالية. ٢- ينبغي الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها لحماية الموارد من الخسارة وسوء الاستخدام.

٣	اسم الباحث والسنة	Mawanda,2008
	عنوان الدراسة	Effects of Internal Control Systems on Financial Performance in an Institution of Higher Learning in Uganda الداخلية على الأداء المالي في مؤسسة للتعليم العالي في أوغندا
	نوع الدراسة	أطروحة الدراسات العليا كلية إدارة الأعمال والإدارة جامعة شهداء أوغندا
	اهداف الدراسة.	ايجاد العلاقة بين بين انظمة الرقابة الداخلية والاداء المالي في مؤسسات التعليم العالي في اوغندا
	الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.	وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين انظمة الرقابة الداخلية والاداء المالي لمؤسسات التعليم العالي في اوغندا حيث بينت ان انظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل جيد في هذه الوحدات بالرغم من وجود بعض القصور في عدم فاعلية قسم

التدقيق الداخلي		
<p>١- ضرورة قيام الوحدة بتحديث وزيادة العناية بنظام الرقابة الداخلية وضرورة قيام الدورات بهذا الخصوص أو الاستعانة بالخبراء من الوحدات الاقتصادية</p> <p>٢- ضرورة تفعيل دور التدقيق الداخلي كأداة رقابية مهمة تقدم الخدمات التأكيدية والاستشارية بما يسهم في تطوير العمل مع توخي الدقة والموضوعية من المدقق</p>	<p>اهم التوصايا التي اوصى بها الباحث.</p>	

#### ٤-٢-١ اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ان هذه البحث هو مكمل لما تناوله الباحثون في دراسات سابقة عن نظام الرقابة الداخلية وتقييم الاداء المالي ولكن تميزت هذه الدراسة بانها ربطت بين موضوعين في غاية الاهمية هما : نظام الرقابة الداخلية ، والاداء المالي في المؤسسات الحكومية الخدمية الصحية ، لما هذه الوحدات من اهمية في تلبية احتياجات ابناء المجتمع من الحاجات الاساسية الضرورية ورفع عجلة التنمية في شتى مجالات الحياة فهي تقدم خدمات لها التماس مباشر بحياة وصحة الناس ولم يسبق التطرق لهكذا موضوع من قبل الباحثين لنظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسات الصحية حيث في الدراسات السابقة لم يتم التطرق لهذه المتغيرين والجمع بينهم في هذه المؤسسات حيث تم التطرق لمتغير واحد اما نظام الرقابة الداخلية او الاداء المالي وان هذه الوحدات الخدمية لديها من الاموال والممتلكات الكافية والكثيرة التي تتطلب نظام رقابة داخلية فعال من اجل ادارتها والحفاظ على هذه الاموال والممتلكات من سوء الاستخدام والسرقة والاختلاس وغيرها والتحكم به بما ينفع الناس وتقديم افضل الخدمات لهم وفق قوانين وانظمة وتعليمات تمنع من التصرف به بشكل يسيء لها وهذا يزيد كفاءتها وتقديم افضل الخدمات.

# الفصل الثاني

المبحث الاول: نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي للوحدات الخدمية

### تمهيد:

شهدت الرقابة الداخلية في السنوات الأخيرة عناية كبيرة من القائمين بإدارة الوحدات من جهة ، ومن المدققين ومراقبي الحسابات من جهة أخرى . فهي ضرورة فنية لخدمة الإدارة ومساعدتها في حماية موجوداتها وتزويدها بالبيانات الدقيقة لرسم سياساتها والارتقاء بنظم العمل فيها وتقييم ادائها المالي، كما أنها نقطة البداية التي ينطلق منها المدقق ، والمرتكز الذي يعتمد عليه عند إعداد برامج التدقيق ، والمرشد الذي يساعده في تذليل الصعوبات التي قد تواجهه أثناء عملية التدقيق، ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية فقد أفردت المنظمات الدولية والمهنية معايير خاصة بها ، وحددت لها مفاهيم وأهداف ومقومات أساسية تركز عليها وصولاً إلى نظام رقابة داخلية فعالة لكل الأطراف المعنية والمستفيدة . وتأسيساً على ذلك فقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

**المبحث الأول: الرقابة الداخلية تعريفها أهميتها اهدافها مقوماتها وعلاقتها بالتدقيق الداخلي.**

**المبحث الثاني: سنتطرق فيه الى التحديات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية**

**المبحث الثالث: سوف نتناول فيه تقييم الاداء المالي في الوحدات الخدمية.**

## المبحث الاول: نظام الرقابة الداخلية:

## ٢-٢-١ تعريف الرقابة الداخلية :

تعددت تعريف الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور وسوف نذكر بعض منها وكما يلي:

فقد عرفت الرقابة الداخلية من قبل مجمع المحاسبين الامريكيين عام ١٩٣٦ بانها مجموعة من الطرق والمقاييس التي تتبناها المؤسسة او الوحدة الاقتصادية بقصد حماية اصولها النقدية وغير النقدية، وكذلك ضبط الدقة الحسابية لما هو مثبت في الدفاتر (القاضي، واخرون، ٢٠٠٨: ٦٣)

وقد صدر عن لجنة التدقيق الداخلي التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الامريكي في عام ١٩٤٩ التعريف التالي للرقابة الداخلية "الرقابة الداخلية تتكون من الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المتبعة في الوحدة، لغرض حماية الاصول وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها، ومدى يمكن الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعية من قبل الادارة (احمد، ٢٠٠٩: ٢٠)

وفي عام ١٩٥٣ تم اصدار تعريف للرقابة الداخلية من قبل معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا الذي يشير بان الرقابة الداخلية نظام يتضمن مجموعة من العمليات المختلفة مالية وتنظيمية ومحاسبية تضعها الادارة، لضمان حسن سير العمل في الوحدة الاقتصادية او المؤسسة. (القاضي،

واخرون، ٢٠٠٨: ٦٥)

وعرفت الرقابة الداخلية بانها عملية تقوم بها وحدات التحكم الداخلي تنطوي على الرصد والتقييم المستقل ، وكذلك تقديم التقارير الى مستويات الادارة بصورة منتظمة للتأكد من ان جميع الانشطة التي تؤديها مستويات الادارة قد تمت وفق السياسات والتعليمات المقررة من قبل الادارة المختصة بالرقابة. (Banking Regulation and supervision Board,2001:3)

وعرفت الرقابة الداخلية ايضا "الاجراء الذي يسعى الى التأكد من صحة البيانات المحاسبية، وتقييم فعاليتها والاستخدام الامثل للموارد والالتزام بسياسات الادارة والعمليات والاجراءات الاخرى

والضوابط ، وتعد وسيلة مساعدة من اجل الوصول الى اهداف وغايات المنظمة  
(Badara,saidin,2012:38)

وعرفت الرقابة الداخلية ايضا"هي العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالإدارة والرقابة، وكذلك الموظفين الاخرين لتوفير تأكيد معقول حول تحقيق الاهداف بما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية، وفاعلية وكفاءة العمليات والالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات من قبل العاملين.(جمعة،٢٠٠٨:٩٨)

وعلى وفق منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية تم تعريف نظام الرقابة الداخلية "هي مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في الوحدة الاقتصادية من اجل تحقيق الهدف الخاص بضمان الحماية، لا بقاء الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق سياسات المديرية ويكون ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق واجراءات نشاطات الوحدة او المؤسسة من اجل دوام العناصر السابقة.(طواهر،صدقي،٢٠٠٥:٨٥)

وطبقا للجنة المنظمات الراعية المعروفة بلجنة تراويدي (coso)

( Committee Of sponsoring Organization Of The Tread Way Commission)

تم تعريف نظام الرقابة الداخلية بانه "عملية تتأثر وتنتج عن طريق مجلس ادارة المؤسسة وادارتها وافراد اخرين مصممة لتوفير تأكيد معقول لغرض تحقيق عدد من الاهداف في المجالات الاتية فعالية وكفاءة الاعمال ، ومدى امكانية الاعتماد على التقرير المالي، والامتثال للقوانين والانظمة والتعليمات واجبة التطبيق، وكذلك حماية الاصول ضد حيازتها واستخدامها او التصرف بها بشكل غير مصرح.(احمد،٢٠١٠:٩)

وفي عام (٢٠٠٠) أيضاً تم تعريف الرقابة الداخلية وفق دليل التدقيق العراقي رقم(٤) وتمثل في أنواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التي تكفل تحقيق أهداف الوحدة وتضمن التنفيذ المنظم والعملية للعمل بما في ذلك للالتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات ، واكتشاف ومنع الأخطاء ، ودقة القيد واكتمال السجلات ، وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعدل عليها في الوقت المناسب.

وراي الباحث منسجم مع التعريف الذي اصدره مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ضمن دليل التدقيق رقم (٤) حيث ان الرقابة تتضمن السياسات والإجراءات التي تتخذها الادارة لغرض حماية موجوداتها واكتشاف ومنع الغش والتلاعب وتنفيذ السياسات الادارية والالتزام بها من قبل العاملين داخل الوحدة وكذلك تهيئة البيانات المالية والادارية الدقيقة في الوقت المناسب

### ٢-٢-٢ اهمية الرقابة الداخلية:

للقابة الداخلية اهمية خاصة في القطاع العام باعتبارها خط الدفاع الاول لحماية الاموال العامة وضمان الاستخدام الامثل لها وتعتبر الاداة الفعالة في تطوير السياسات وزيادة الكفاءة الانتاجية بما يعود بالنفع على مختلف قطاعات المجتمع في الدولة وتعتبر الرقابة من الدعائم الاساسية لتمكين الدولة من القيام بواجباتها على اكمل وجه وركنا اساسيا من اركان الادارة الحديثة حيث من خلالها تستطيع الوحدات الاقتصادية تحقيق اهدافها، (غنيمات، صيام، ٦٢٥:٢٠١١)

هناك حاجة ملحة للرقابة الداخلية وتبرز اهميتها بوجه عام من خلال النقاط التالية:  
(الياور، ٢٠١٤:٢٨)

١-تودي دور كبيرا في زيادة فاعلية وكفاية العمليات التشغيلية

٢-يمكن من خلالها الحصول على تقارير مالية ذات درجة عالية من الموثوقية يمكن الاعتماد عليها

٣-تحقيق الالتزام بالسياسات والبرامج والخطط المرسومة من قبل الادارة التي تؤدي الى قيادة الوحدة للقطاع الذي تعمل فيه.

من وجهة نظر الباحث فان للرقابة الداخلية اهمية كبيرة في يتعلق بحماية الموجودات النقدية وغير النقدية ومحاولة منع التلاعب والغش والتزام العاملين بالوحدة الاقتصادية بالسياسات الادارية والانظمة والتعليمات والاستخدام الامثل للموارد المتاحة بما يحقق الكفاية الانتاجية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة.

### ٢-٢-٣ اهداف نظام الرقابة الداخلية:

يسعى نظام الرقابة الداخلية الى تحقيق عدد من الاهداف يمكن نذكر منها ما يلي:  
(الكروي، ٢٠١٥:١٤)

١- سلامة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الوحدة الاقتصادية، التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الجهات الداخلية والخارجية.

٢- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بطريقة اقتصادية وفعالة بعيد عن الهدر والاسراف بما يحقق الاهداف المطلوبة التي تسعى اليها الوحدة الاقتصادية.

ومن اهداف الرقابة الداخلية بوجه عام ايضا هو:

١- حماية موجودات الوحدة الاقتصادية النقدية وغير النقدية أي انها تحقق الوقاية من الاخطاء المتعمدة ومعالجة العمليات ومحاولة منع الغش والتلاعب او الاختلاس. (مهدي، ٢٠١٠: ١٨٠)

٢- التأكد من مدى كفاية الافصاح بحيث ان المعلومات التي تم الحصول عليها واضحة ومفيدة (State Bank Of Pakistan, 2004:2) في بيان وضع المنظمة بشكل دقيق

٤- تقييم نوعية وجودة الاداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة ( حجازي، ٢٠١٠: ١٢)

٥- تحسين فعالية اتخاذ القرارات الادارية وكذلك قدرة العمليات التجارية (knechel, 2001, 149)

٦- تحسين التنسيق بين الوحدات التنظيمية والتقليل من التعقد التنظيمي الذي ينتج بسبب زيادة حجم الوحدة الاقتصادية وتعدد نشاطاتها. (شريف، واخرون، ٢٠١٣: ٢٤٦)

ويرى الباحث نظام الرقابة الداخلية يسعى الي حماية ممتلكات الوحدة الاقتصادية النقدية وغيرها، وكذلك متابعة الخطط والسياسات الادارية الموضوعة من قبل الادارة، وكذلك تهدف الى زيادة الكفاءة التشغيلية والانتاجية لكافة العمليات، وتنظيم عمل الوحدة الاقتصادية من خلال تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لجميع المستويات الادارية داخل الوحدة الاقتصادية، وتحليل وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية، وكيفية التعامل معها، وكذلك تقييم الاداء وبيان مواطن الضعف والخلل والقصور في العمل ، وتحليل الانحرافات ومحاولة التقليل من الاخطاء ومنع الغش والتلاعب.

## ٢-٢-٤ تقسيم نظام الرقابة الداخلية:

هناك عدد من التقسيمات لنظام الرقابة الداخلية وهي كما يلي:



أ- **الرقابة الادارية:** وهي التي تتضمن خطة التنظيم والوسائل والاجراءات المختصة التي تهدف الى تحقيق اكبر قدرة من الكفاءة الانتاجية، وضمان تحقيق السياسات الادارية وتتضمن هذه الرقابة الامور الادارية من برامج وتدريب العاملين، ودراسة حركة المنشأة والوقت، وطرق التحليل الاحصائي، تقارير الادارة، رقابة الجودة الشاملة وغير ذلك من اشكال الرقابة. (مخلوف، ٢٠٠٧: ٩٨)

ب- **الرقابة المحاسبية:** وهي التي تتمثل بالطرق والاجراءات المحاسبية التي تهدف الى حماية اصول الوحدة الاقتصادية، والتأكد من دقة وموثوقية البيانات المالية في التقارير والقوائم المالية، وتهدف هذه الرقابة الى تنفيذ العمليات طبقا للتفويض العام والخاص للسلطة، اعداد التقارير المالية وفقا للتفويض العام او الخاص للسلطة، المسائلة المحاسبية عن الاصول أي لا يسمح بحيازة اصول الابترخيص من ادارة الوحدة، ومطابقة الاصول المسجلة في الدفاتر مع ما هو موجود فعلا في مدد معقولة، تداول الاصول وفقا لبرنامج تفويض السلطات والاختصاصات، مطابقة ارصدة حسابات الاصول في اوقات مختلفة مع ما موجود من اصول في حيازة المسؤولين في الوحدة. (الغانمي،

٢٠١٦: ٥٦)

ج- **جهاز التدقيق الداخلي:** وهو جزء من الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية، تقويمي مستقل ويعد من وسائل الرقابة الفاعلة، تنشئه الادارة للتأكد من جودة وسائل الضبط المستخدمة لإلزام المستويات الادارة جميعا بتطبيقها، لضمان قدرتها وفعاليتها من خلال مجموعة من الاجراءات والضوابط لتحقيق الاستمرارية في العمل، والتأكد من دقة وصحة البيانات المقدمة من قبل الادارات والاقسام العاملة في الوحدة الاقتصادية، وحماية الاصول المملوكة لها، وضمان الالتزام العاملين بالسياسات والخطط الموضوعية من قبل الادارة، وسوف نتناوله بشيء من التفصيل في هذا المبحث لاحقا. (محمد، ٢٠١٢: ١٧)

د- **نظام الضبط الداخلي:** هو الخطة التنظيمية والوسائل والاجراءات التي تسعى الى حماية اصول الوحدة الاقتصادية من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال، وايضا ضبط الانشطة والعمليات والبرامج داخل الوحدة الاقتصادية بصورة مستمرة وتلقائيا، ويعتمد ذلك على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية أي عدم توكيل موظف واحد بمهمة معينة يقوم بتنفيذها دون غيره وانما جعل اكثر من شخص واحد يتشارك في تنفيذ العملية، وبالتالي كل موظف يراجع عمل الشخص الذي سبقه في

العمل، وهذا يعتمد على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات والسلطات وهذا يؤدي الى حسن سير العمل كذلك القضاء على حالات الغش والتلاعب والاختلاس.(كافي، ٢٠١٤: ١٧٦)

## ٢-٢-٥ وظائف نظام الرقابة الداخلية:

لتحقق اهداف الوحدة الاقتصادية تقوم الرقابة الداخلية بثلاث وظائف هي:(بن شريشر، ٢٠٢٠: ٢٨)

١- الرقابة الوقائية: التي هي تعتبر فعالة ومهمة لانها تمنع الانحرافات قبل وقوعها لهذا ينبغي تعيين موظفين اكفاء وفصل الواجبات بصورة سليمة وتجنب الوقوع بالخطأ.

٢- الرقابة الكاشفة: وهي التي تعمل على اكتشاف الانحرافات في الاداء حل حدوثها، وفي وقت مبكر يسمح بمعالجتها، وتعديل الضوابط لمنع تكرارها ومصدر الرقابة الاساسي التدقيق الداخلي والمطابقات الحسابية والضوابط الادارية والمحاسبية.

٣- الرقابة التصحيحية: وهي التي تعمل على تصحيح الانحرافات الرقابية المكتشفة، وتتضمن إجراءات متابعة لتحديد سبب الانحراف، ومتابعتها لحين تصويبها وعدم السماح بتكرارها وتعديل النظام لتقليل الانحرافات المستقبلية او التخلص منها.

## ٢-٢-٦ مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من عناصر رئيسية وتكون ذات صلة بكيان الوحدة او المؤسسة الاقتصادية بشكل كامل، او على مستوى الوحدات الفرعية التابعة لها او اقسامها ، او أي من وحدات التشغيل الفردية او الوظائف او المجموعات الاخرى التابعة لها. (Anderson, etn

(al,2017:P207-209)

وسوف نذكر مقومات الرقابة الداخلية بالتفصيل وكماياتي:

١- بيئة الرقابة: وهي مجموعة من المعايير والانظمة والسياسات التي تعد اساسا لتطبيق نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية ، حيث تتضمن قيم الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بالنزاهة والقيم الاخلاقية والمعايير ومدى الوعي الرقابي لدى العاملين، وذلك لمساعدة مجلس الادارة من القيام بمسؤولياتها الاشرافية الخاصة بالهيكل التنظيمي والادارة ، وتفويض الصلاحيات

والمسؤوليات واستقطاب الكفاءات وتنميتهم ، والاهتمام اللازم بمقاييس الاداء والحوافز والمكافآت لتنمية الشعور بالمسؤولية عن الاداء، وتكون لبيئة الرقابة اثر كبير في نظام الرقابة الداخلية بشكل كامل(الشيخ، ٢٠٢٠:٤٦)

٢- **تقييم المخاطر:** تتضمن هذه العمليات او الاجراءات التي تتخذها الوحدة لتحديد المخاطر

التي تتعلق بتحقيق اهدافها وتقييمها وتحليلها، وينطوي تقييم المخاطر على استخدام الحكم المهني بعناية وتقييم وتحديد العوامل التي يمكن ان تؤثر سلبا على الوحدة الاقتصادية وتؤدي الى خسائر مالية او غير مالية محتملة. (Graham,2015:3)

٣- **الأنشطة الرقابية:** وهي الاجراءات والسياسات التي تساعد على تنفيذ توجهات الادارة بشكل صحيح ، حيث تتضمن هذه الأنشطة مراجعة الاداء ومعالجة المعلومات والضوابط المادية وكذلك الفصل بين المهام، وتنفذ هذه الأنشطة من قبل الادارة لضمان تحقيق الاهداف التنظيمية وتخفيف المخاطر، وتمثل ايضا التعليمات والاساليب والقواعد والقرارات التي تضعها الادارة لمنع المخاطر او تقليلها التي تؤثر على تحقيق اهداف الوحدة والأنشطة الرقابية تحدث على مستويات الوحدة ووظائفها جميعا، حيث تشمل مجموعة من الأنشطة مثل الموافقات والتفويضات، والحفاظ على الامن وعمليات التحقق واجراء المراجعات، الحصول على الموافقات والاعتمادات والتصديقات والتسويات، وانشاء وصيانة السجلات ذات الصلة التي تقدم معلومات او ادلة عن تنفيذ هذه الأنشطة ، فضلا عن الوثائق الأخرى المناسبة:(Ofori,2011:13)

٤- **المعلومات والاتصالات:** تعني هذه بانه يجب تحديد المعلومات الضرورية ذات الصلة وابلغها الموظفين في شكل واطار زمني للاطلاع بمسؤولياتهم، حيث تنتج انظمة المعلومات تقارير تتوفر فيه معلومات تشغيلية ومالية، ومعلومات ايضا تتعلق بالالتزام التي تجعل من الممكن ادارة الأعمال والتحكم بها ، حيث انه لا تتعامل فقط مع البيانات الداخلية ولكن ايضا تتعامل مع المعلومات حول التقارير الخارجية، ويجب على الموظفين ان يأخذون مسؤولياتهم في التحكم بناء على توجيهات الادارة، ويجب ان يفهموا دورهم في نظام الرقابة الداخلية وكذلك كيفية ارتباط الأنشطة بعمل الاخرين. (2017,563 Nzechukwu)

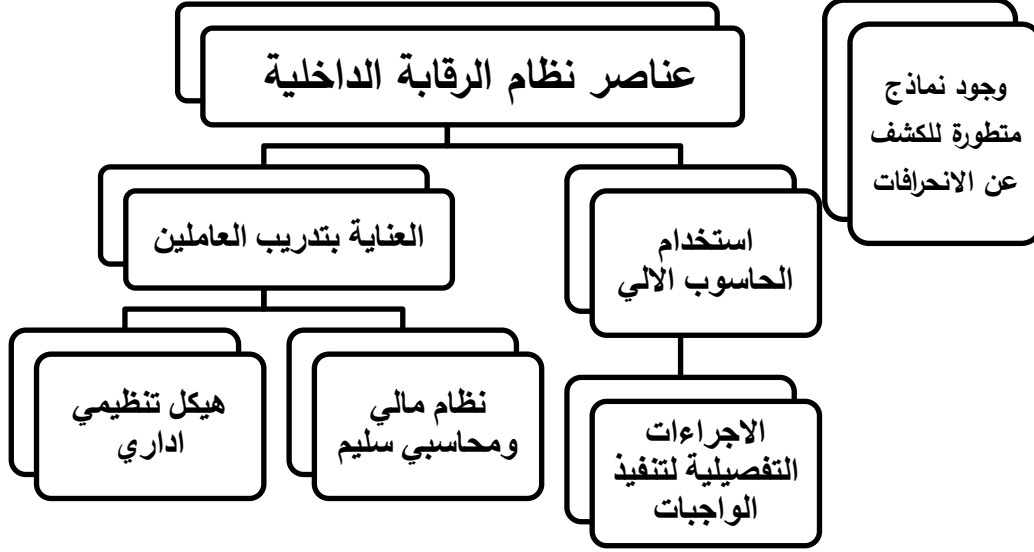
٥- **المراقبة:** وهي تقييم نظام الرقابة الداخلية بمرور الزمن للتحقق منها هل كانت مناسبة وفعالة، ويكون ذلك من خلال المتابعة المستمرة الدائمة للأنشطة ، وكذلك التقييمات الدقيقة مثل التقييم

الداخلي والتدقيق الداخلي والفحص العشوائي، وتكون الضوابط مناسبة عندما تكون عناصر الرقابة موجودة وتعمل كما هو مخطط لها ، وتكون فعالة ايضا عندما يكون لدى الادارة المركزية يقين معقول بتحقيق الاهداف التشغيلية المقترحة ، وكذلك المعلومات الواردة في انظمة الشركات والتقارير موثوق بها وان اللوائح والمعايير والقوانين ذات الصلة يتم الالتزام بها. (morelo,2011:31)

## ٨-٢-٢ عناصر نظام الرقابة الداخلية:

في اي نظام لابد من وجود عناصر اساسية يعتمد عليها وذلك لتساعده في تحقيق اهدافه ولكي يكون فعال، وتختلف هذه المقومات من وحدة اقتصادية الى اخرى حسب الظروف المحيطة بها، لهذا فان يمكن تمثيل مقومات نظام الرقابة الداخلية بالاتي:(مصلح،٢٠٠٧:٤٥)

- ١- وجود خطة تنظيمية تقوم على الفصل بين الوظائف والسلطات.
- ٢- نظام لتحديد السلطات وكيفية تسجيل العمليات بحيث تؤدي الى رقابة محاسبية على الممتلكات والالتزامات والمصروفات والايرادات.
- ٣- الاعتماد على ذوي الكفاءة من الموظفين ذوي الكفاءة العالية الذين يكونون على درجة عالية من التدريب والتأهيل العلمي للقيام بمسؤولياتهم على اكمل وجه.
- ٤- وجود قواعد ثابتة يجب اتباعها عند أداء الوظائف والمهام بين قسم واخر من اقسام الوحدة.
- ٥- نظام محاسبي صحيح وسليم يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ، وايضا دورة مستنديه ودليل حسابات يوضح الحسابات التي تتعامل معها الوحدة الاقتصادية.
- ٦- اتباع نظام التدقيق الداخلي سواء كانت قبل الصرف او بعده، وذلك للتأكد من قانونية التصرفات وصحة اعتمادها.
- ٧ - استخدام جميع الادوات الالية التي يمكن ان تساعد على صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات وخلوها من الاخطاء والغش والتلاعب.



الشكل رقم (٤) عناصر نظام الرقابة الداخلية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (مصلح، ٢٠٠٧: ٤٥)

وسوف نتناول التدقيق الداخلي باعتباره احد العناصر الاساسية التي تعتمد عليه الرقابة الداخلية في متابعة وتنفيذ اجراءاتها ومدى الالتزام بالقوانين والتعليمات من قبل العاملين داخل الوحدة الاقتصادية وكذلك تقييم فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية تعريفه اهميته اهدافه

## ٢-٢-١-٦ التدقيق الداخلي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتدقيق الداخلي يمكن ان نذكر منها ما يلي:

وهو احد ادوات الرقابة الداخلية الذي يكون بيد الادارة داخل الوحدة الاقتصادية، إذ يقوم به شخص من داخل الوحدة الاقتصادية مهمته القيام بفحص الدفاتر والسجلات المحاسبية ، ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في هذه السجلات ومن مهامه ايضا تزويد الادارة بالمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية ، وايضا تقديم معلومات عن كفاءة وكيفية الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، بوصفه مؤشراً يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي. (الصبان، علي، ٢٠٠٢: ٣٠)

وعرف ايضا معهد المدققين الداخليين الامريكي التدقيق الداخلي بانه (اداة للحكم والتقييم تعمل داخل الوحدة الاقتصادية، تخدم الادارة في مجال الرقابة من خلال الفحص واختبار مدى كفاية

الاساليب المالية والمحاسبية والتشغيلية الاخرى، فهي ترى ان الرقابة الادارية مهمتها تقييم مدى فعالية وكفاءة المستويات الرقابية الاخرى لغرض مساعدة افراد الادارة على القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم على احسن وجه وبأفضل الطرق من خلال تزويدهم بالحقائق والمعلومات والتحليلات الموضوعية. (نجم، ٢٠٠٦: ٢٠)

وتم تعريفه ايضا من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية : هو عملية تقويم الانشطة والعمليات داخل الوحدة الاقتصادية خدمة لها، وظائفها الفحص والمراقبة لمعرفة مدى فاعلية وكفاية انظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية. (يعقوب، عبود، ٢٠١٩: ١٤٧)

ويرى الباحث ان تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية هو المناسب لان التدقيق الداخلي يعتبر احد ادوات الرقابة الداخلية الذي يقوم بمتابعة الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية والتأكد من سلامتها ودقتها ومدى التزام العاملين بالقوانين والانظمة والتعليمات التي تصدر من الادارة العليا ومدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

#### ٢-٢-٨- اهمية التدقيق الداخلي:

١- التأكد من دقة وصحة المعلومات الواردة في التقارير المالية، التي تنظم بناء على طلب الادارة وكذلك ضمان تقيد الوحدات المحاسبية بالتعليمات المحددة لأعداد التقارير بكفاءة ودقة. (النونو، ٢٠٠٩: ٢٨)

٢- التدقيق الداخلي يعطي مؤشرا عن مدى تحقق اهداف وغايات الوحدة الاقتصادية ، ومدى الانحراف عن ذلك وهذا يساعد الادارة على تصحيح مسار الوحدة وايضا مساعدتها في تبني السياسات والخطط واتخاذ القرارات. (النونو، ٢٠٠٩: ٢٨)

٣- التدقيق الداخلي يشكل اداة ذات فعالية في تحقيق رقابة الادارة على كافة أنشطة وعمليات الوحدة الاقتصادية، والتحقق من مدى التزامها بالسياسات والإجراءات الموضوعية. (السلامي، ٢٠٠٥: ٣٥)

#### ٢-٢-٤- اهداف التدقيق الداخلي:

هناك العديد من الاهداف التي يسعى التدقيق الداخلي الى تحقيقها وهي كمايلي:  
(الوردات، ٢٠١٤: ٣٧)

- ١- التحقق من مدى فعالية وملاءمة سياسات واجراءات الضبط الداخلي المعتمدة مع بيئة وظروف العمل وكذلك التحقق من تطبيقها .
  - ٢- التحقق من صحة البيانات ومدى امكانية الاعتماد عليها، ودراستها واجراء الفحص عليها عن طريق مراجعة وتقييم ادارة المخاطر الداخلي وايضا تدقيق البيانات.
  - ٣- التأكد من التزام الدوائر والادارات عن طريق ممارسة اعمالها لتحقيق الاهداف والسياسات المعتمدة خلال فترة زمنية معينة.
  - ٤- اعداد التقارير الدورية وبشكل مفصل بنتيجة الاعمال بعد اجراء عملية التدقيق ورفعها الى السلطة التنفيذية العليا .
  - ٥- زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية والتوصية بالتحسينات التشغيلية والمالية وكذلك تقييم نوعية وجودة الاداء.(حجازي،٢٠١٠:١٢٩)
  - ٦- تقليل فرص ارتكاب الاخطاء او الغش او التزوير وذلك عن طريق تدعيم الثقة في انظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة وماتحدثه زيارات المدقق المفاجئة من اثر في نفوس الموظفين.(سواد،٢٠٠٩:١٩)
  - ٧- مراقبة خطط الادارة ومتابعة تنفيذها، تقويم الاداء للدوائر الحكومية، المساهمة في تحقيق الرفاهية لبناء المجتمع.(ناصر،٢٠١٨:٤٩٥)
- ٢-٢-٥ انواع التدقيق الداخلي:

#### ١- التدقيق الداخلي المالي:

وهو عبارة عن الفحص المنظم للعمليات المالية ، والقوائم والسجلات المحاسبية الخاصة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها،(العمرى،٢٠٠٦:٣٧٤)

ويهدف هذا التدقيق الى اظهار البيانات المالية بشكل موضوعي لكي تعكس الوضع الحقيقي للوحدة الاقتصادية ، ويضمن هذا النوع من التدقيق نوعين: هما التدقيق المالي قبل الصرف، والتدقيق الداخلي المالي بعد الصرف،.(ابراهيم،١٩٩٨:١٠٢)

## ٢- التدقيق الداخلي التشغيلي:

نشأ هذا النوع من التدقيق نتيجة للتطورات التي حصلت في مجال التدقيق الداخلي، ويطلق عليه أيضاً تدقيق الاداء او الاداري هذا النوع من التدقيق الداخلي يسعى الى فحص وتقييم اعمال الوحدة الاقتصادية كلها ، لتحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وفق خطة معدة مسبقاً، ومتفق عليها مع الجهات العليا في الوحدة الاقتصادية، اذا هذا التدقيق عبارة عن فحص شامل للوحدة الاقتصادية، لتقييم انظمتها ورقابتها الادارية وادائها التشغيلي، (Allegrini and

D,Onza,2003:p195

## ٣- التدقيق الداخلي لأغراض خاصة:

هذا النوع من التدقيق يخص التدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب المستجدات من المواضيع، التي تكلفه بها الادارة العليا للقيام بها، وهو متفق مع انواع التدقيق الداخلي الاخرى المالي والاداري من حيث الاسلوب او النطاق، لكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ انه غالباً ما يكون فجائياً وغير مدرج ضمن خطة التدقيق، ويشمل هذا العمليات التفتيشية الفجائية التي تهدف لاكتشاف الفساد او الغش واجراء التحقيقات الخاصة بهذه المواضيع. (الخيبي، ٢٠١٣: ٣٤)

## ٢-٢-٧ خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال:

توجد عدد من الخصائص لنظام الرقابة الداخلية يمكن تلخيصها بما يأتي:  
(عبدالقادر، واخرون، ٢٠٢٠: ٨٢)

١- تعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من العمليات إذ تعد رقابة ادارية مبنية بوصفها جزءاً من نظام الوحدة الاقتصادية ، وجزءاً من بيئتها لمساعدة الاداريين في تشغيل الوحدة وكذلك تحقيق اهدافها بشكل مستمر.

٢- نظام الرقابة الداخلية يضعها وينفذها الأنسان، لهذا فان الانسان هو الذي يساعد على تفعيل

الرقابة الداخلية، لان الرقابة الجيدة مسؤوليتها في ايدي الاداريين لذلك تجد الافراد جميعاً في تلك

الوحدة يلعبون دوراً هاماً في تحقيق ذلك.



٣- تعطي الرقابة الداخلية تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً حول تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية إذ يتوجب على الادارة ان تصمم وتطبق انظمة الرقابة الداخلية اعتمادا على تكلفتها ومنفعتها.

٢-٢-٨ العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية: (عبدالله، ٢٠٠٠: ١٦٦)

هناك العديد من العوامل الى ادت الى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وهي كمايلي:

١- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها: إذ ان النمو في حجم المنشآت وتعدد اعمالها جعل من الصعوبة الاعتماد على الاتصال الشخصي في ادارة الوحدة، وانما الاعتماد على وسائل اخرى مثل الكشوفات التحليلية والموازنات، وتقسيم العمل وغيرها والتي تعد هذه الوسائل من صميم انظمة الرقابة الداخلية.

٣- مسؤولية الادارة عن حماية وصيانة اموال الوحدة الاقتصادية إذ يتوجب على الادارة توفير نظام رقابة داخلية سليم، لمنع الاخطاء والغش والتلاعب والاختلاس او التقليل من احتمال ارتكابها، وفي هذه الحالة تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها.

٣- حاجة الادارة الى بيانات دورية دقيقة، حيث يتوجب على الادارة الحصول على تقارير دورية مختلفة عن اوجه نشاطاتها المختلفة ، من اجل اتخاذ القرارات المناسبة مثل تصحيح الانحرافات رسم سياسات الوحدة مستقبلا لهذا لا بد من وجود نظام رقابة داخلية سليم، لطمأنة الادارة حول صحة تلك التقارير.

٤- حاجة الدولة والجهات الحكومية الى بيانات وتقارير دقيقة، حيث ان الجهات الحكومية تحتاج الى بيانات دقيقة حول الوحدات المختلفة داخل البلد، لاستخدامها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية وغيرها، فعند طلبها من وحدة ما يجب تحضيرها بسرعة ودقة وهذا غير ممكن، الا في حالة استخدام نظام رقابة داخلية قوية ومتناسكة من قبل الوحدة.

٥- التطورات الحاصلة في مجال التدقيق واجراءاته بحيث تحولت من كاملة تفصيلية الى اختيارية، بالاعتماد على اسلوب العينة الاحصائية ، وهذا اسلوب يعتمد في تقدير حجم اختباره على درجة قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية.

وايضا من العوامل الاخرى التي ادت الى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية هي:

٦- التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا ، من خلال استخدام الحاسبات الالكترونية وهذا زاد من مسؤوليات ومهام الرقابة الداخلية.(السامرائي،٢٠١٦:٢٠).

## ٢-٢-٩ اساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية:

هناك عدد من الطرق والاساليب التي ان يمكن ان يستخدمها المدقق لتقييم نظام الرقابة

الداخلية في الوحدات الاقتصادية والتي حددها دليل التدقيق رقم (٤) دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الذي اقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية و هذه الطرق هي ما يلي:( دليل تدقيق رقم ٤ دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية،٢٠٠٠:٦)

١- **التقرير الوصفي** : يقوم مدقق الحسابات بأعداد تقرير مفصل يبين فيه الاجراءات المتبعة لكل عملية وبيان رأيه عن مدى دقتها وملائمتها وتحديد نقاط الضعف والثغرات جزئيا او كليا.

## ٢- قوائم الاستقصاء:

يقوم المدقق بالاستفسار من الموظفين العاملين في المستويات الوظيفية المختلفة في الوحدة الاقتصادية عما اذا كانت الضوابط التي ينوي الاعتماد عليها قائمة خلال الفترة وذلك عن طريق مجموعة من الاسئلة المكتوبة ويتم الاجابة عليها بكلمة (نعم) وهي التي تشير الى موطن قوة النظام وكلمة(كلا)تشير الى موطن ضعفه ، وهذا يسهل على المدقق من اكتشاف نقاط الضعف من خلال الاجابات.

## ٣- خرائط الانسياب:

ان استخدام هذه الخرائط يساعد في فهم تسلسل العلاقات بين اوجه النشاط المختلفة وما يتعلق بها من مستندات ويستطيع المدقق من خلال تتبعه مراحل المعاملة واعداد المستندات ان يفهم نظام الرقابة الداخلية بشكل جيد ويستطيع من خلاله ان يحدد موطن الضعف والقوة في هذا النظام.

## ٤- الملخص التذكيري:

هو بيان عام بالطرق والوسائل التي توفر الشروط والعناصر المثالية لنظام الرقابة الداخلية وغالبا

ما يستخدمه مدقق الحسابات في الوحدات الاقتصادية الصغيرة.

## ١٠-٢-٢ اطار الرقابة الداخلية وفقا للجنة دعم المنظمات COSO

اصدرت لجنة (COSO) وهي احد اللجان المنبثقة من مجمع المحاسبين القانونيين

الامريكي اطار متكامل للرقابة الداخلية وحددت مكونات الرقابة الداخلية والمبادئ الاساسية التي تمثل هذه المكونات ويمكن تمثيل هذه المكونات والمبادئ كما في الجدول الاتي:

### جدول (١)

#### المكونات الخمسة والمبادئ السبعة عشر للإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO

ت	المكونات	المبادئ
١	<b>بيئة الرقابة:</b> وتعد الأساس لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية. جوهر أي عمل معين هو أفرادهم وسماتهم الفردية ، بما في ذلك النزاهة والانضباط والقيم الاخلاقية والكفاءة والبيئة التي يعملون فيها.	١ - الالتزام بالنزاهة والاخلاق ٢ - الاشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس إدارة مستقل . ٣ - الهياكل، خطوط الابلاغ ، والمسؤوليات المناسبة في السعي لتحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة بإشراف مجلس الإدارة. ٤ - الالتزام بجلب الافراد ذوي الكفاءة وتطويرهم والاحتفاظ بهم بالتوافق مع الاهداف. ٥ - محاسبة الافراد عن مسؤولياتهم في الرقابة الداخلية سعيا لتحقيق الاهداف.
٢	<b>تقدير المخاطر:</b> يجب على الوحدة الاقتصادية تحديد وتحليل وإدارة مخاطرها، إدارة المخاطر هي عملية ديناميكية ويجب على الإدارة النظر في التغيرات في البيئة الخارجية وفي داخل الوحدة التي قد تشكل عقبات امام أهدافها	٦ - تحديد الاهداف بشكل واضح لتحديد المخاطر وتقييمها ٧ - تحديد وتحليل المخاطر لتحديد كيفية ادارتها. ٨ - النظر في امكانية ارتكاب الاحتيال. ٩ - تحديد وتقييم التغيرات التي يمكن ان تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية .
٣	<b>أنشطة الرقابة:</b> وتساعد السياسات والإجراءات	١٠ - اختيار وتطوير الإجراءات الرقابية التي قد تساعد

<p>الرقابية على ضمان تنفيذ التصرفات التي حددتها الإدارة لمعالجة المخاطر وتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية بفاعلية. ويتم تنفيذ أنشطة الرقابة على جميع المستويات وفي مراحل مختلفة ضمن عملية الوحدة وعلى تقنية المعلومات.</p>	
<p>المعلومات اللازمة لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية اليومية . ويجب على جميع الموظفين فهم مسؤولياتهم.</p>	<p>٤</p>
<p>المتابعة أو المراقبة: يجب مراقبة العملية برمتها وادخال التعديلات حسب الضرورة بحيث يمكن تغيير النظام حسب مقتضيات الظروف . وتتأكد التقييمات من ما إذا كان كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية موجودا وفاعلا . ويتم الابلاغ عن أوجه القصور في الوقت المناسب ، وابلغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن المسائل الخطيرة.</p>	<p>٥</p>
<p>على تخفيف المخاطر الى مستوى مقبول . ١١- اختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة على تقنية المعلومات. ١٢- نشر أنشطة الرقابة على النحو المحدد في السياسات والإجراءات ذات الصلة .</p>	<p>١٣ - الحصول على المعلومات ذات الصلة وذات جوده عالية او دعمها لدعم الرقابة الداخلية. ١٤ - ابلغ المعلومات داخليا بما في ذلك الاهداف والمسؤوليات اللازمة لدعم العناصر الأخرى للرقابة الداخلية . ١٥ - إبلاغ مسائل ذات الصلة بالرقابة الداخلية إلى الاطراف الخارجية .</p>
<p>١٦ - اختيار وتطوير وإجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة لعناصر الرقابة الداخلية . ١٧ - تقييم أوجه القصور وإبلاغها الى المسؤولين عن الإجراءات التصحيحية ، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة .</p>	

المصدر: (التميمي، ٢٠٢١: ٧٣)

## ٢-٢-١٠ إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها واحكامها ،

وقد نصت معايير المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة على انه يجب ان يتضمن عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية انظمة الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية والحكم على درجة متانتها وان عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية تمر بعدد من الخطوات من اهمها ما يلي:(الجابري،٢٠١٤:٣٥)

١- جمع الحقائق والمعلومات عن النظام: يقصد به تكوين نظرة عاملة وشاملة عن نواحي الرقابة الداخلية داخل الوحدة الاقتصادية والانظمة الاقتصادية التي تم تصميمها لنواحي النشاط المختلفة وما يجب ان تكون عليه عملية تشغيل هذه الانظمة ويتطلب هذا جمع معلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية والتوصيف الوظيفي وخرائط التدفق داخل الوحدة ودليل الاجراءات.

٢- فحص النظام: هذه الخطوة تعني اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من ان تشغيله يتم وفقا لما محدد مسبقا وذلك يتم بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام وذلك بمراعات التوقيت المناسب لهذه الاختبارات.

٣- تقييم النظام: تمثل هذه الخطوة اخر خطوات عملية دراسة وتقييم انظمة الرقابة الداخلية فبعد القيام بجمع المعلومات الكافية عن النظام وفحص الالتزام به يصبح المدقق الداخلي في وضع يمكنه من الحكم على فاعلية وكفاءة النظام ودرجة الاعتماد عليه وبعده يتم اقتراح الطرق الكفيلة بتقويم النظام وتلافي الثغرات واوجه القصور والضعف والنقص فيه.

وسوف يقوم الباحث بتقييم فاعلية الرقابة الداخلية في دائرة صحة بابل باستخدام قائمة الاستقصاء وهي ملحق دليل التدقيق رقم (٤) دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية التي من خلالها يتم الحكم على مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وسوف توضع هذه القائمة في الملاحق.

## المبحث الثاني:

## التحديات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية

## تمهيد:

شهد العالم تحولات ومتغيرات كبيرة ومتلاحقة حصلت خلال العقد الاخير من القرن العشرين ومنتصف العقد الاول من القرن الحادي و العشرين في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد تولد عن هذه التغيرات العديد من التطبيقات والتقنيات الجديدة والتي اثرت بدرجة كبيرة على نظم الرقابة الداخلية مما وضعها امام تحد كبير أذ اصبحت بعض من نظم الرقابة الداخلية المعتادة مهملة او محدودة الفائدة نتيجة لهذه التغيرات والتقنيات الحديثة كما ان العمليات اصبحت غير موثقة ومن ثم اختفى مسار التدقيق . وفي هذا المبحث سوف نتناول هذه التغيرات وأثرها على نظام الرقابة الداخلية والدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في احكام الرقابة على هذا النوع من المعاملات ومن خلال ما يلي :-

– التجارة الالكترونية ..

– معالجة البيانات باستخدام الحاسب الالى ..

١- التجارة الالكترونية

لقد أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها عالمنا اليوم في ظهور تطورات جديدة في مجال الاعمال التجارية ومن ضمنها نشاط التجارة الالكترونية والتي تعتبر منهجاً حديثاً لاداء الاعمال التجارية بأستخدام شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتمتيز التجارة الالكترونية بعدم وجود وثائق ورقية في اجراء وتنفيذ المعاملات حيث يتم ارسال كافة الوثائق الكترونياً من دون استخدام ورق وتتم الصفقات التجارية والتعاقدات والاجراءات الخاصة بالمزايدات والمناقصات والممارسات عن طريق شبكة الانترنت .

ومع تزايد الاتجاه والاعتماد بهذا النظام فقد كان من الضروري المسارعة الى التفكير في تطوير نظام الرقابة الداخلية للسيطرة على المعاملات التي تتم من خلال النظام وبدون سندات ورقية .

أ: مفهوم التجارة الالكترونية :-

نظراً لأهمية نظام التجارة الالكترونية وتأثيره

على كثير من مجالات العلوم والمجالات التطبيقية فقد تعددت الكتابات في هذا المجال في الفترة الاخيرة ومع تعددها فقد ظهر العديد من التعريفات بشأن مفهوم التجارة الالكترونية ولكنها تدور حول المفهوم التالي :-

نظام يعتمد على شبكة الانترنت تتم من خلاله جميع العمليات الخاصة بالدعاية والاعلان والتسويق والتجارة من بيع وشراء وتقديم خدمات واستشارات من خلال تداول البيانات والمستندات والاموال بشكل الكتروني وبذلك تشمل تلك الصفات التجارية على ما يلي:-

- الاعلان والمعلومات عن السلع والبضائع والخدمات .
- عقد الصفقات و ابرام العقود .
- تبادل البيانات الكترونياً .

( زغول، ٢٠٠٥: ٢٣ )

كما عُرفت التجارة الالكترونية بـ / عملية نقل البيانات باستخدام التقنيات الحديثة مثل التبادل الالكتروني للوثائق ونقل الصورة عن بعد والبريد الالكتروني /.( أدشيد، ٢٠٠٥: ١٢ )

وأيضاً أن التجارة الالكترونية هي / عملية بيع او شراء او تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكة كمبيوترية ومن تطبيقاتها :-

١. شراء وبيع المنتجات والخدمات وهو ما يسمى بالسوق الالكترونية.
٢. تسهيل وتيسير تدفق المعلومات والاتصالات والتعاون ما بين الشركات وما بين الاجزاء المختلفة لشركة واحدة . "نادر، ٢٠٠٥: ٧٤ "

كما عرفت بأنها/تعني استخدام الوسائل الالكترونية لتمكين عمليات التبادل بما في ذلك بيع السلع وشراؤها وتقديم الخدمات التي تتطلب توزيعاً ونقلاً بالصورة ( رقمية او مادية ) من مكان لأخر . "TOOL & MARIL 4N, 2000:2" . ويمكن تعريفها بأنها:-

عمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات باستخدام الوسائل الالكترونية عبر شبكة الانترنت او الشبكات التجارية العالمية الأخرى. "الطار، ٢٠٠٥: ٣٧ "

**ب: خصائص التجارة الالكترونية :-**

في ضوء مفهوم التجارة الالكترونية تتجلى بعض السمات وخصائص نظم التجارة الالكترون والتى من شأنها أن تحدد طبيعة هذه النظم وترسم لها ملامح جديدة تميزها عن الشكل التقليدي لنظم التجارة ويتمثل أهمها في الاتى :-

### ١- أختفاء المستندات والسجلات :-

بالنظر لكون كافة العمليات التى تتم هنا باستخدام اشروطة ممغطة وبالتالي اصبحت نتطلبات التنظيم والبيانات المالية والمحاسبية غير مرتبة بالاضافة الى اختفاء الدفاتر والسجلات العادية وبذلك ادى ظهور التجارة الالكترونية الى احلال المستندات الالكترونية محل المستندات الورقية المتبادلة في اجراء وتنفيذ المعاملات فأصبح شكل القائمة الكترونياً بدلاً من القائمة الورقية . كما اخذت المجموعة الدفترية شكلاً مختلفاً عن الذى كانت عليه في ظل النظم اليدوية حيث حلت تقنية نظم قواعد البيانات محل المجموعة الدفترية في ظل النظام اليدوي التقليدي .

### ٢- تبادل البيانات الكترونياً :-

ادى اختفاء المستندات الورقية الى التبادل الالكترونى للبيانات حيث تتم المعاملات والصفقات المالية الكترونياً .ودون وجود توثيق ورقي مؤيد لهذه العمليات. فالبيانات المتعلقة بصفقات الأعمال الالكترونى يتم تبادلها عن طريق شبكات اتصالات الكترونية دون حاجة لاستخدام مستندات ورقية مثل فواتير البيع ومستندات الشحن الخ..

### ٣- غياب الدورة المستندية :-

نتج عن التبادل الالكترونى للبيانات حدوث تغيرات كبيرة في تدفق سير وأجراءات العمل في منشآت التجارة الالكترونية بشكل ادى الى أختفاء الدورة المستندية فلاحداث الاقتصادية والمعاملات المالية اصبح يتم تجميعها وتسجيلها والتقرير عنها الكترونياً وبدون مستندات ورقية . "زغلول، مصدر سابق: ٢٤ "

### ج : مزايا التجارة الالكترونية :-

أن أي مؤسسة تحاول النجاح والتفوق خلال السنوات المقبلة عليها أن تضع نصب أعينها ظاهرة التجارة الالكترونية فالتوقعات تشير الى أن نمط الاعمال المتوقع حدوثها داخل المؤسسة عام ٢٠١٠ م سيجعلها تحصل على ٦٦% من احتياجاتها عن طريق التجارة الالكترونية . "سرور، ٢٠٠٥: ٧ "



ومن اهم مزايا التي توفرها التجارة الالكترونية :-

- ١- سهولة توافر المعلومات بفضل أنتشار الانترنت في كل الدول بدءاً من الدول الصناعية مروراً بالناشئة والنامية .
- ٢- سهولة الاتصال أذ يكفي وجود حاسوب وخط هاتف في موقعين مختلفين لتأمين الاتصال وبالتالي تحقيق التبادل التجاري .
- ٣- تخفيض كلفة التبادل التجاري أذ يتم الاتصال عبر شبكة الاتصالات ولا لزوم عندها للحضور الشخصي للمكلف خاصة في التجارة الدوائية .
- ٤- أن التجارة الدولية الالكترونية أصبحت تتخطى الحواجز الطبيعية والادارية والصناعية التي تتوافق مع التجارة الكلاسيكية مما يسهل ويسرع التبادل السلعي .
- ٥- تخفيض تكلفة العمليات التجارية وعمليات الشراء مما يساهم في تقليل التكلفة بصور عامة الى أدنى معدل .
- ٦- التجارة الالكترونية تسمح بخفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام سلسلة التوريد ففي نظام السحب فأن العملية تبدأ بالحصول على طلب تجاري من قبل المستهلك وتزويده بطلبه من خلال التصنيع بالوقت المناسب
- ٧- عملية السحب تسمح بتصنيع المنتج أو الخدمة وفقاً لمتطلبات المشتري وهذا يعطي الشركة أفضلية تجارية على منافسيها .
- ٨- التجارة الالكترونية تقدم الكثير من الخيارات للمستهلك بسبب قابلية الوصول التي منتجات وشركات لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك. "العمار مصدر سابق :٣٨"

### ع: مخاطر التجارة الالكترونية :-

على الرغم من المزايا التي تحققها التجارة الالكترونية الا ان البيانات والمعلومات في ظل نظم التشغيل الالكتروني للبيانات تتعرض للعديد من المخاطر تلقي بضلالها على نظم الرقابة الداخلية ومن اهمها :-

### (١) مخاطر مرتبطة بخاصية أختفاء المستندات الورقية :-

في ظل التجارة الالكترونية باتت البيانات المحاسبية غير مرتبة وغير قابلة للقراءة ويصاحب ذلك مخاطر تتمثل في سهولة ارتكاب الغش والتلاعب ليس هذا فقط بل وصعوبة اكتشافها وبجانب ذلك يمكن أن يصاحب عملية ادخال البيانات أخطاء او وجود خلل في الذاكرة الرئيسية او يتم تشغيلها بطريقة غير صحيحة في ظل عدم وجود إجراءات رقابية فعالة معها .

**(٢) مخاطر مرتبطة بسند التدقيق :-**

تشمل مخاطر سند التدقيق في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات عدم وجود المستندات الاصلية بعد الادخال المبدئي ويتم التخلص منها فضلاً عن عدم امكانية ملاحظة التباعد والتشغيل لأنه يتم داخل الحاسب الالي وهذا من شأنه أن يحول دون توافر سند جيد للتدقيق حيث يترتب على تلك المخاطر اخطاء في نقل مفردات العملية للنظام او اخطاء حسابية عند تحديث البيانات ..الخ . / "زغلول، مصدر سابق: ٢٥ "

**(٣) مخاطر مرتبطة بحماية المعلومات :-**

وتتصرف هذه المخاطر الى احتمال سرقة البيانات أو الدخول في البرامج بقصد تحقيق منافع شخصية أو استغلال هذه المعلومات ضد الوحدة التي تمثلها . "الحسون – القيسي ، ١٩٩٠ : ١٥٦ "

**(٤) مخاطر يتعرض لها كل من البائع والمشتري :-**

مثل التعامل مع شركات وهمية واستخدام بطاقات مزورة ويرجع ذلك الى ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم مسابرة للتطورات المتلاحقة الحاصلة .

**(٥) مخاطر مرتبطة بفايروسات الحاسب :-**

من مخاطر فايروسات الحاسب انها تسبب العديد من المشاكل في البيانات والبرامج المستخدمة حيث يتم تدمير جزء من البرامج بحيث لا يمكن استرداده .

**(٦) مخاطر التقمص :-**

التكلفة المنخفضة لبناء موقع على الانترنت وسهولة نسخ صفحات من مواقع شبكية يجعل الامر سهل جداً لبناء مواقع غير شرعية تتقمص واجهة مواقع حقيقية لخداع الزوار لاعطاء معلوماتهم الشخصية وبطاقات الائتمان الخاصة بهم ظناً منهم بأن المواقع المتقمصة هي مواقع لشركات محترمة "النجدي والنعيم ، ٢٠٠٢ : ٤٢ "

**(٧) مخاطر مرتبطة بالتعاقد :-**

لنفرض ان شركة ما في بلد ما تتصفح عبر الكاتلوك الالكتروني لشركة ما في بلد آخر وانها قررت تقديم طلب الكترونياً لشراء منتجات تسلم الكترونياً ، ان مثل هذا السيناريو البسيط يطرح أسئلة جوهرية متعددة لم يتم التوصل الى أجوبه شافية لها بعد مثل :-

- متى يصبح العقد ملزماً للطرفين؟

- ما هو الوضع القانوني للعقد ؟
- من هي الجهة المسؤولة عن البت في القضايا والمسائل والخلافات التي قد تنشأ نتيجة هذه التعاملات؟"التكريتي والعلاق ، ٢٠٠٢ : ٢٤٥ "

كما إن هناك العديد من المخاطر والمعوقات التطبيقية للتجارة الالكترونية مثل كيفية تحصيل الرسوم الكمركية والضرائب على التبادل الالكتروني وكيف تمويل الدولة مع أنتشار هذه التجارة . وللقضاء على هذه العيوب هناك مجموعة من الإجراءات :

(١) رقابة الصفقات وهو أسلوب يعمل على تلافي تغير قيمة الصفقات او اضافة صفقات أخرى.

(٢) الوصول الانتقائي:-

وهو أسلوب يعمل على انتقاء الاشخاص المتعاملين مع قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة وذلك بتحديد من له الحق في الوصول الى البيانات الحقيقية واجراء التعديلات في قيم البيانات .

(٣) الرقابة على التوقيع الالكتروني :-

وذلك عن طريق الجهات الموثوق بها والتي تقوم بخدمة اصدار التوقعات الرقمية ومراجعتها حيث تسمح هذه الخدمات للمستخدمين بمعرفة الجهة التي يتصلون بها ويتعاملون معها على الانترنت .

(٤) الرقابة على سرية وتبادل المعلوما

وهو أسلوب يتحقق باستخدام وسائل من التكنولوجيا التي تحافظ على سرية التعاملات وذلك من خلال استخدام كلمة السر ونظم الحماية والتشفير للبيانات المتبادلة .

(٥) يجب التأكد من أن التعامل يتم مع مواقع حقيقية وليس مع مواقع زائفة .

"النجدي والنعيم ، مصدر سابق :٤٣ "

(٦) يجب ان تكون الصفقات التجارية التي تتم على المواقع مأمونة ومحافظ عليها ضد المتنصتين والمخترقين او سوء الاستخدام .

(٧) إصدار تشريع مناسب لتنظيم الموقف الضريبي في ظل أنتشار التجارة الالكترونية وذلك بهدف وضع نظام حديث للمعاملات الكمركية والضريبية للسلع والخدمات التي يتم التعاقد عليها بالتجارة الالكترونية كذلك وضع الضوابط اللازمة لتلافي حالات التهرب الضريبي بهذا الشأن. توفيق، ٢٠٠٣ : ٢

هـ: المعايير التي صدرت لمواجهة مخاطر التجارة الالكترونية :-

اتفق كل من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (( AICPA )) والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (( CICA )) من خلال لجنة مشتركة شكلت بكندا عام ١٩٩٧م على رفع ثلاث مجموعات من المعايير لتقليل مخاطر التجارة الالكترونية بين المستهلكين ومنشآت الاعمال حيث طلبوا وجود طرف ثالث للتأكد من ان الشركات التي في التجارة الالكترونية تلتزم بهذه المعايير وان يقوم الطرف الثالث هذا بمنح الشركات التي تتعامل بهذه المعايير ختم الثقة على موقعها على شبكة الانترنت الذي يؤكد للمتعامل مع موقع الشبكة عدم وجود مخاطر مبدئية

وبالتالي فإن المخاطر تقل ولكن لا يمكن منعها وهذه المجموعات من المعايير يمكن أن نوجزها بما يلي :-

(١) المجموعة الأولى:

معايير الإفصاح عن تطبيقات الأعمال:

وهذه المجموعة من المعايير يجب توافرها في العرض المقدم من الشركة المجهزة للمستهلك قبل التعامل معه وهي تعبر عن مجموعة من الإجراءات والنظم الداخلية بالشركات في شأن التعامل مع ما يرد إليها من طلبات للحصول على السلع والخدمات وتتضمن ما يلي :-

- الوصف التفصيلي للسلع والخدمات .
- الاتصال بالعميل .
- الخدمات والتدعيم للعميل .
- شروط التمتع وبيع .

(٢) المجموعة الثانية:

معايير الإفصاح عن تكامل الأعمال:

هذه المجموعة من المعايير تمثل إطار العمل على شبكة الانترنت وتتضمن ما يلي:-

- طلب الأوامر .
- تنفيذ الأوامر .
- تشغيل الفواتير .
- تأريخ العمليات .
- المتابعة .
- بيئة الرقابة .

(٣) المجموعة الثالثة:

معايير خصوصية العمليات:-

تهدف إلى التأكد من إن المعلومات الخاصة بالعميل قد تم حمايتها وتتكون من:-

- قواعد حفظ واستخدام بيانات العميل.
- حماية كمبيوتر العميل.
- المتابعة.

وقد أقرت اللجنة إن هذا التأكيد يمكن الحصول عليه من محاسب قانوني مستقل وذلك من خلال عرض رمز أو ختم بالموقع الالكتروني يرمز إلى أن محاسباً قانونياً قد قام بتقديم تطبيقات الأعمال المرتبطة بالموقع الالكتروني وكذلك الإجراءات الرقابية بغرض تحديد ما إذا كانت متفقة مع المبادئ والمعايير المرتبطة بالثقة بالموقع الالكتروني الخاص بتقديم الأنشطة للمستهلك الالكتروني وأنه قد قام بإصدار تقرير غير متحفظ يدل على إن مثل هذه المبادئ والمعايير قد تم الالتزام بها.

وخلاصة القول إن التجارة الالكترونية لا زالت في طورها الأول وتتميز بالتغير السريع وإن الكثير من الأمور القانونية لم يتم حسمها خصوصاً الأمور التي تتعلق بالقرصنة وزيادة احتمالات النصب والتعاقدات المزيفة وكذلك انعدام النسخة الأصلية للمستندات ومن الناحية التكنولوجية فإن عمليات الاختراق المعلوماتي والتجسس هو أخطر ما يهدد المتعاملين من خلالها ومواقعهم وإسرارهم .

ولم يصدر في العراق حتى الآن قانون ينظم التجارة الالكترونية سواء في إطارها العام أم في جوانب منها كالتوقيع الالكتروني أو المستند الالكتروني على الرغم من إن هناك وزارات وقعت في الفترة الأخيرة بعض العقود عن طريق التجارة الالكترونية ولم يتبين للباحث كيفية التوثق من صفة التعاقد ومدى صحته في ظل الأنظمة القانونية المنبثقة في العراق حالياً.

لذا نرى ضرورة أن يتم تشريع قانون خاص بالتجارة الالكترونية يستوعب كل جوانبها ويغطي كل المجالات الخاصة بها، وان تشريعاً مثل هذا القانون يجب أن لا يبتعد كثيراً عن القواعد الأساسية ذات الصلة المعمول بها في الدول الأخرى.

٢- الرقابة الداخلية ومعالجة البيانات باستخدام الحاسب الالى

حدثت تغيرات كبيرة في استخدام النظم الالكترونية خلال القرن العشرين والقرن

الحادي والعشرين ساهم في حدوثها التطور التكنولوجي الملموس في ميدان الالكترونيات والكمبيوتر وكانت هذه التغيرات ضرورة عملية لمواجهة التزايد في حجم العمليات المالية والمحاسبية ولما يمتاز به نظام التشغيل الالكتروني من مزايا وقدرات فائقة في معالجة البيانات

بشكل أكثر كفاءة وقدرة وسرعة بالإضافة إلى العديد من المزايا الأخرى. إلا انه يجب أن يكون معلوماً إن مجرد أداء العمل بواسطة الحاسوب الالكتروني لا يعني ذلك انه تم العمل على الوجه الصحيح .

وسوف نبحث بيان آثار استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية وتبويب وتحليل أنواع وأساليب الرقابة الداخلية المستخدمة في ظل نظم الحاسبة الالكترونية .

### أ : مفهوم الحاسب الآلي:-

يقصد بالحاسب الآلي اله تقوم بأداء العمليات الحسابية و المساعدة باتخاذ القرارات المنطقية على البيانات الرقمية بوسائل الكترونية وذلك تحت البرامج المخزونة فيها. "المناعسة والزعبي، ٢٠٠١: ٥٨ "

### ب : خصائص الحاسب الآلي وقدراته:-

يتميز الحاسب الآلي بعدة خصائص بالإضافة إلى قدرته على القيام بالكثير من المهام وذلك وفقاً لما يلي :-

١- السرعة : وهي الفترة الزمنية التي تستغرقها العمليات الحسابية والمنطقية داخل الحاسب الآلي وهذه الفترة قصيرة جداً حتى لا تلاحظ في كثير من الأحيان .

٢- الدقة : وهي وثيقة الصلة بالسرعة إذ السرعة بلا دقة أمر لا فائدة منه ولذا أعدت الحاسبات الآلية لتكون ذات دقة عالية عند تنفيذ الأوامر والمهام الموكلة إليها وفق تناظرت عملية مدروسة .

٣- الطاقة التخزينية : إن من أهم الخصائص التي يمتاز بها الحاسب الآلي والتي جعلت منه بحق أعظم إنتاج أنساني قدرته على تخزين ملايين الوحدات من البيانات ضمن مساحات صغيرة لا تدرك.

٤- المرونة : يعمل الحاسب الآلي إثناء قيامه بمعالجة البيانات والمعلومات بمرونة حيث يتمتع بقدرة على القيام بالمهام الموكلة إليه بطرق عديدة ومتنوعة .

٥- القابلية للتوسع : من المتصور القيام بتوسيع الذاكرة في الحاسب الآلي إلى الحدود المتفق

عليها علمياً . "المناعسة والزعبي ،مصدر سابق:٦٨ "

**ج: أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية :-**

إن التلاعب بواسطة الحاسب الآلي يعتبر من الكوابيس التي أقلقته الإدارات وفي مقال نشر حديثاً في مجلة ((فور تشوب – FORT CHOP )) تناول فيه الكاتب موضوع مدير تنفيذي غير أمين يركب طائرة متجهه إلى رويدي جانيرو ومعه حاسب إلي صغير مثبت فيه جهاز اتصال خاص يسمح بإرسال واستقبال البيانات بين حاسب إلي وآخر عبر الاتصالات الهاتفية حيث يقوم هذا المدير بالاتصال بالحاسب الرئيسي في الإدارة العامة للشركة عن طريق تلفون الطائرة وإصدار أمر للحاسب الآلي للشركة بتمويل ٥٠ مليون دولار /خمسون مليون دولار/ إلى حسابه الشخصي في بنك في سويسرا. "ارنست يونغ ، ٢٠٠٥ "

أن انتشار هذا النوع من الجرائم تسبب في حدوث معظمها عدم ملاءمة أساليب

أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة لتلك الاستخدامات الحديثة لنظم الكمبيوتر وينشأ عن ذلك العديد من الثغرات الرقابية .

كما تبرز أهمية نظام الرقابة الداخلية في الأنظمة المنفذة بواسطة الحاسب الآلي لكونها أكثر أهمية وخطورة في ظل الأنظمة المنفذة يدوياً وذلك للأسباب الآتية:-

**١- فقدان مسارات التدقيق:-**

أدى استخدام الحاسوب إلى اختفاء عناصر كثيرة من مسارات التدقيق المرئي اللازمة لتتبع العمليات المالية ابتداءً من المستندات الأصلية حتى أرصدة الحسابات وبالعكس. "توماس وهنكي ،مصدر سابق:٤٣٧ "

وبالتالي فإن عدم وجود مسار تدقيق جيد يصعب على المدقق حتماً أداء وظيفته بصورة دقيقة فإذا أصاب مسار التدقيق الغموض أدى ذلك إلى تخبط المدقق في ظلمة العمل المحاسبي مما يترتب عليه احتمال قيام احد العاملين غير الأمناء باختلاس مبالغ طائلة من المؤسسات التي يعملون بها .

**٢- إمكانية التعديل في البيانات المحاسبية من دون ترك أثر مادي:-**

يمكن تعديل البيانات في الحاسوب من دون ترك أثر مادي ففي النظم اليدوية يشترط تصديق سجل اليومية العامة وتثبيت عدد صفحاته وهناك أيضاً ضوابط تمنع الحك والشطب والتحشية بين الأسطر إلا أن ذلك في النظم الالكترونية يمكن الدخول إلى قواعد البيانات وإحداث التغييرات من دون ترك أي أثر مادي .

"جمعة ،مصدر سابق: ١٢٧ "

٣- إمكانية القيام بالغش والاحتيال من قبل شخص واحد في الأنظمة المكننة ،أما في

نظام معالجة البيانات يدوياً فإنه يصعب اختراق النظام من دون الاستعانة بتواطؤ

آخرين حيث إن جميع مراحل العمليات المالية يتم تسجيلها وتوثيقها وترحيلها عبر السجلات يدوياً من قبل عدة أشخاص أما في النظام المالي الذي يتم بواسطة الحاسوب فإن جميع مراحل العمليات تتم في برامج أنظمة الحاسوب إلكترونياً وعليه فإن ذلك يسهل على المحتال إحداث التلاعب في البيانات والمعلومات منفرداً دون الحاجة إلى مساعدة آخرين في الغالب. "ارنست ويونغ، مصدر سابق: ٥"

**٤- صعوبة الاكتشاف:-**

يصعب اكتشاف الغش بواسطة الحاسب الآلي إذ أن الكم الهائل من المعلومات المخزونة في نظام الحاسوب وكذلك المسارات غير المنظورة للعمليات المحاسبية مما يضيع تتبع هذه المسارات وبتالي صعوبة اكتشاف أكثر الحالات .

**٥- الدخول عن بعد إلى الحاسوب:-**

ازدادت جرائم الحاسوب في الآونة الأخيرة وذلك عن طريق اختراق الأنظمة المتبعة من الآخرين وعن بعد لغرض تحويل مبالغ طائلة إلى حسابات أخرى.

٦- إن تركيز كل العمليات تشغيل البيانات داخل الحاسب يؤدي إلى غياب عنصر مهم من أهم عناصر الرقابة الداخلية وهو تقسيم الواجبات والمسؤوليات وكذلك استخدام أكثر من وسيلة للمطابقة والتدقيق فيما بين الموظفين. " جمعة ،مصدر سابق :١٧٢ "

أن كل ذلك وفر فرصاً متزايدة من التلاعب والاحتيال بواسطة الحاسوب.

**٦ : أساليب الرقابة في ظل استخدام الحاسوب :-**

إن نظام الرقابة الداخلية في النظم الممكنة يجب إن يهيئ الثقة والاطمئنان بأن معالجة البيانات تمت بشكلها الصحيح وان من شأن هذه الرقابة التقليل من الأخطاء والأمور غير الطبيعية وان عمليات التصحيح اللازمة قد تمت بشكل ملائم لذا فإن الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية هو / خطة تنظيمية ونظام للصلاحيات والمحاسبة والكفاية التدقيقية على معالجة

البيانات. DAVIS, 1982: 106.



وان طبيعة إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية في ظل استخدام الحاسوب وإعدادها يعتمد على عدد من العوامل ومن أهمها :-

١. حجم المعاملات المحاسبية وطبيعتها التي تقع مسؤولية معالجتها على النظام المحاسبي الالكتروني.
٢. درجة التعقيد وتطور نظام الحاسوب المستخدم .

وان هناك إجراءات وأساليب لنظام الرقابة الداخلية المتبعة في الأنظمة المحاسبية /اليديوية/ والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني من هذا البحث يتم أتباعها ايضاً في الأنظمة المحاسبية التي تستخدم الحاسوب الآلي وخاصة أساليب الرقابة الإدارية، إلا انه هناك اختلافات في أساليب الرقابة المحاسبية في النظم الالكترونية عنها في النظم اليدوية لامسك السجلات والدفاتر المحاسبية حيث يوجد لدى المؤسسات التي تطبق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أسلوبين للرقابة المحاسبية هما:-

١. أساليب الرقابة العامة.
٢. أساليب الرقابة على التطبيقات.

#### ١- أساليب الرقابة العامة:-

إن الرقابة العامة هي رقابة شاملة تأخذ بالحسبان اغلب نشاطات النظام المحاسبي الالكتروني وفعاليتها مثل الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي، حماية الملفات والبرامج والأجهزة والرقابة على عملية تصميم وتطوير النظم والبرامج وغيرها من النشاطات وتعد الرقابة العامة أوسع نطاقاً من الرقابة الإجرائية لذلك تؤثر أكثر من النظام المحاسبي الالكتروني. "الجوهر، مصدر سابق:٧٧ "

وتمثل أساليب الرقابة العامة المعايير والتوجيهات التي يلزم بإتباعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتبويبها وتلخيصها والتي تدخل تحت نطاق مهام مركز الحاسوب لذلك تعتبر هذه الأساليب أساليب رقابة إدارية ويكون لأي موطن ضعف في أساليب الرقابة العامة آثار بالغة على كافة عمليات معالجة البيانات. "توماس وهنكي،مصدر سابق:٤٤٣ " وتشمّل أساليب الرقابة العامة العناصر الآتية :-

#### أ-أساليب الرقابة التنظيمية :-

يعتبر هذا النوع من الأساليب الرقابية المهمة في الإشراف وتوزيع الاختصاصات على العاملين بمركز الكمبيوتر ويجب إن يكون هذا المركز في مستوى عال من الاستقلال التنظيمي كما يجب إن تراعي المؤسسة ضرورة الفصل بين الوظائف التي يقوم

بإدارتها العاملين بمركز الكمبيوتر نفسه حيث يجب أن توزع مسؤوليات تنفيذ الوظائف على عدد مختلف من العاملين. "توماس وهنكي، مصدر سابق: ٤٤٣ "

ب- إجراءات توثيق واختبار النظم وتعديلها :-

يجب أن يعد دليلاً بإجراءات التوثيق واعتماد النظم الجديدة أو أي تعديل على النظم والبرامج المستخدمة بحيث يوضح هذا الدليل خرائط التدقيق وتعليمات تشغيل الأجهزة كما يجب أن يحتوي الدليل على وصف المستندات اللازمة لتأييد تلك النظم. "توماس وهنكي، مصدر سابق: ٤٤٣ "

ج- أساليب الرقابة على الأجهزة :-

تحتوي الأجهزة على وسائل رقابة تهدف إلى الحماية ضد حدوث الأخطاء

في تداول البيانات داخل الأجهزة ومن هذه الأساليب :-

- الدوائر المزدوجة.
  - اختيارات القراءة المزدوجة.
  - مصادر القوة الكهربائية الاحتياطية.
- وهناك مجموعة أخرى من وسائل الرقابة يتم تصميمها داخل برامج الأجهزة المستخدمة وهذه البرامج تشمل على :-

- برامج نظم التشغيل.
- برامج حفظ وتأمين المعلومات.
- برامج إدارة قاعدة البيانات.

"عمر، ٢٠٠٢: ٣٤٥ "

د- أساليب رقابة إمكانية التوصل إلى النظام :-

يجب التحكم في وسائل التوصل بأي من الأجهزة والملفات كما يجب إتباع إجراءات التشغيل اللازمة لحماية الملفات والبرامج ضد احتمالات الضياع والتلف أو سوء الاستخدام وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي :-

أولاً: أساليب رقابة دخول غرفة الحاسوب.

ثانياً: أساليب رقابة استخدام ملفات الحاسوب.

ثالثاً : معايير وصفية لعمليات تحويل البيانات إلى لغة الآلة.

رابعاً: حماية مادية للأجهزة والملفات من خلال الاحتفاظ بملفات احتياطية وتوفير أجهزة ومعدات الطوارئ وكذلك أعداد خطط إعادة إنشاء البيانات إذا تعرضت البيانات

المستخدمة لأي خلل. "توماس وهنكي، مصدر سابق: ٤٤٩ "

٢- أساليب الرقابة على التطبيقات:-

يقصد بها إجراءات الرقابة المفروضة على عملية معالجة البيانات وبضمنها الرقابة على مدخلان قسم الحاسوب ومخرجاته والغرض منها هو ضمان دقة عمليات معالجة البيانات المحاسبية وصحتها. "الجوهر مصدر سابق: ٨٤ "

وتقسم هذه الأساليب إلى ثلاث مجموعات:-

أ- أساليب رقابة المدخلات:-

وتعتبر هذه الأساليب ذات أهمية عالية نظراً لأنها تمثل المرحلة التي غالباً ما يحدث فيها أخطاء الإثبات في السجلات وتصمم هذه الأساليب بهدف التأكد بدرجة معقولة من إن البيانات التي تسلمها قسم معالجة البيانات قد تم اعتمادها طبقاً للسلطات المحددة. "ارينزو لوبك، ٢٠٠٥ : ٦٩٦ "

ومن أهم تلك الأساليب :-

أولاً / إعداد برامج تقضي على أخطاء المدخلات.

ثانياً / تدقيق الأرصدة غير المتصلة بقاعدة البيانات.

ثالثاً / ترقيم المعلومات بالتسلسل.

رابعاً / اختبار النتائج.

خامساً / إعداد قراءة البيانات المدخلة خلال الشاشة

"جمعة، مصدر سابق: ١٦٧ "

ب- أساليب رقابة معالجة البيانات:-

وتعني انه تم معالجة كل عملية بعد اعتمادها وانه لم تعالج أي

عمليات بدون الترخيص بها مسبقاً وانه لم يغفل معالجة عمليات مصرح بها. "توماس

وهنكي، مصدر سابق: ٤٥٠ "

ومن أهم تلك الأساليب:-

أولاً/استخدام العناوين الخارجية التي تبين أسماء الملفات المخزن بها لسهولة التعرف

عليها والتأكد من استخدام الملف الصحيح لكل عملية تشغيل.

ثانياً/استخدام العناوين الداخلية التي تسجل في بداية كل ملف لتبين اسم الملف على أن يقوم

الحاسب خلال عملية التشغيل بمقارنة عناوين الملفات الداخلية بالعناوين التي

يتضمنها البرنامج فإذا ظهر أي اختلاف توقف الحاسب عن التشغيل.

ثالثاً/استخدام سجل لوحدة التوجيه والمتابعة التي يستخدمها المشغل في توجيه ومتابعة

عمليات الحاسب على أن يُسجل به استخدام تلك الوحدة وزمن الاستخدام كل مرة

على أن تتم مراجعة هذا السجل بصفة مستمرة لاكتشاف تشغيل أي بيانات غير مصرح بها. "جمعه، مصدر سابق: ١٨٣ "

ج- أساليب الرقابة على المخرجات:-

يتم تصميم الرقابة على المخرجات للتأكد من إن البيانات التي تم التوصل إليها تتسم بالصحة والاكتمال والدقة وأكثر من ذلك يجب توزيع المخرجات وفقاً للقدر الملائم إلى الأشخاص المرخص لهم فقط وتتمثل الرقابة الأكثر أهمية على المخرجات في التدقيق مدى منطقية البيانات بواسطة شخص يعلم ماذا يجب أن تكون عليه المخرجات.  
"ارنزلولوبك، مصدر سابق: ٦٩٦ "

ومن أهم تلك الأساليب:-

أولاً/مراجعة بيانات ونتائج المخرجات يدوياً للتأكد من معقوليتها قبل توزيعها على المستفيدين منها.

ثانياً/مطابقة الإجماليات الرقابية لبيانات المدخلات مع الإجماليات الرقابية لبيانات المخرجات .

ثالثاً/مقارنة بيانات مخرجات الفترة الحالية مع بيانات مخرجات الفترات السابقة مع اخذ المتغيرات التي حدثت. "جمعة، مصدر سابق: ١٨٤ "

وتشمل كل نوع من أنواع الرقابة الثلاثة على عدة أساليب رقابية هي:

أولاً- أساليب الرقابة الوقائية.

ثانياً- أساليب تحذيرية.

ثالثاً- أساليب الرقابة العلاجية.

"ارنزلولوبك، مصدر سابق: ٣٦٤ "

أولاً: أساليب الرقابة الوقائية:-

تصمم أساليب الرقابة الوقائية لمنع الأخطاء التي يمكن حدوثها خلال تداول البيانات الحاسوبية الالكترونية قبل وقوعها وتتضمن عددا من الأساليب: "توماس وهنكي، مصدر

سابق: ٤٥٣ "

١- اعتماد البيانات الأصلية:-

تتمثل خطوة تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسات وموظفوها الجزء الأكبر من

مدخلات البيانات إذ يجب تنفيذ جميع المعاملات المالية طبقاً لسلطة عامة أو محددة للإدارة ويتطلب الأمر:-

- أ- فحص العملية ويقوم بذلك شخص مسؤول عن اعتماد هذه العمليات.
  - ب- وضع ما يؤيد فحص العملية على المستندات قبل توقيع المختص أو استخدام ختم خاص.
- ٢- أساليب رقابة تحويل البيانات:-
- أ- استخدام أجهزة التحقق من صحة المدخلات لغرض التأكد من سلامة تحويل بيانات العمليات المالية إلى لغة الحاسبة.
  - ب- استخراج مستندات أصلية مكتوبة بلغة الحاسبة خلال إدخال العمليات يدوياً.
  - ج- استخدام نظام المستندات المتردة وفيها يعتمد المرسل إليه المستند صحة البيانات الواردة فيه وتحديد أي أخطاء يكتشفها قبل ردها إلى المنشأ.
  - د- استخدام وسائل الاتصال الأخرى كتلفون أو أي وسيلة أخرى.
- ٣- استخدام النماذج المتتابعة الأرقام:-

أن استخدام هذا النوع من النماذج يعد من الوسائل التقليدية ليس في أنظمة الحاسبة الالكترونية وإنما في الأنظمة اليدوية وهذا يساعد في الرقابة ضد إغفال إدخال البيانات ويؤدي إلى تخفيض احتمال إدخال بيانات غير صحيحة.

#### ثانياً: أساليب الرقابة التحذيرية:-

تهدف هذه الأساليب إلى :-

- أ- تحذير العاملين بمركز الحاسوب من وقوع أخطاء فهي تشير إلى الأخطاء إثناء حدوثها.
- ب- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح تلك الأخطاء.

وغالباً ما تتضمن هذه الأساليب ما يلي:- "توماس وهنكي، مصدر سابق: ٤٥٦ "

(١) المجاميع الرقابية للدفعات:-

تتضمن الدفعة مجموعة من العمليات التي سيتم معالجة بياناتها في ترتيب متتالي ويتم اعتماد مجاميع رقابية لكل مجموعة من العمليات لاستخدامها بهدف التأكد من معالجة كافة العمليات التي تتكون منها المجموعة. وقد تتكون المجاميع الرقابية من مجموعة من السجلات أو إجمالي قيمة احد حقول البيانات مثل إجمالي المبيعات أو الأجور والرواتب.

(٢) بطاقات التعريف الالكترونية:-

تكون هذه البطاقات على شكل سجل خاص من سجلات ملف البيانات . وتوجد هناك بطاقتا تعريف لكل ملف الأولى تشمل على معلومات مثل اسم ورقم وقائمة محتويات من بيانات وبطاقة ثانية تتضمن واحداً أو أكثر من المجاميع الرقابية التي يمكن استخدامها لمطابقة هذا المجموع الذي يتم حسابه عند قراءة محتويات الملف.

(٣) فحص بيانات المخرجات:-

للتأكد من مدى معقولية المخرجات وصحة طرق عرض البيانات والمعلومات والتحقق من عدم إدخال أي تغييرات في عملية إدخال البيانات بدون اعتمادها مسبقاً.

ثالثاً: أساليب الرقابة العلاجية:-

تهدف هذه الأساليب إلى مساعدة المختصين في فحص وتصحيح الأسباب التي أدت إلى حدوث الأخطاء والتي تم اكتشافها خلال مراحل معالجة البيانات وتستخدم أساليب الرقابة العلاجية للتأكد من تصحيح العمليات التي حدثت فيها الأخطاء وإعادة إدخال البيانات الصحيحة بهذه العمليات لمعالجتها ويتم هذا من خلال ما يلي:-

- (١) يجب أن يعد فريق المراقبة كشفاً بالأخطاء الذي يتضمن البيانات المرفوضة ويجب تأشير تلك البيانات الصحيحة في الحاسوب كما يجب فحص كشف الأخطاء التي لم يتم تصحيحها بعد.
- (٢) إعداد تقرير الأخطاء الذي يوضح أسباب رفض البيانات وإرسال بيانات الأخطاء ومستندات العملية إلى القسم المسؤول عنها لعمل التصحيحات وإعادة إدخال البيانات السليمة.
- (٣) يجب أن تخضع البيانات المصححة لاختبارات اكتشاف الأخطاء والتحقق من صحة المدخلات كما لو كانت بيانات عملية جديدة .

#### هـ: جرائم الحاسب الآلي:-

إن دخول الحاسب الآلي حياة الأفراد والهيئات على حد سواء ساهم في تعديل وتطوير النمط السلوكي التقليدي المعتمد على الجهد العضلي في النتيجة ، وإن هذا التطور فتح المجال لنمو سلوكيات جديدة وأساليب مختلفة لارتكاب أفعال سلبية تمثل جرائم مختلفة تتم باستخدام الحاسب الآلي.

وقد جاء في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاينة المجرمين المنعقد في فيينا تعريف لجرائم الحاسب الآلي نص في جزء منه على انه:-

//يقصد بالجريمة المعلوماتية أي جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو إدخال نظام حاسوب والجريمة تلك تشمل من الناحية البديهية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في شبكة الكترونية// "المناعسة والزعبى، مصدر سابق: ٨٧ "

ويمكن تصنيف المجرمين في هذا المجال إلى صنفين:-

أولاً: المجرمون المستخدمون:-

يكون المجرم في بعض جرائم الحاسب الآلي مستخدماً فقط وهو من تتوافر فيه المعرفة الكافية بألية عمل الحاسب الآلي ومكوناته ومعرفة بعض البرامج التي العمل بها كالبرامج المحاسبية، وطريقة ارتكاب هذه الفئة لجرائم الحاسب الآلي تتم أما بالدخول الى مراكز الحاسب الآلي المركزي مباشرة بأي وسيلة أو باستخدام إحدى وحدات الحاسب الفرعية المرتبطة بالحاسب الآلي المركزي سواء باستخدام كلمة السر أو أي وسيلة تسمح بذلك ومع ظهور الانترنت أصبح بالإمكان ارتكاب جرائم حاسب آلي من المستخدم للشبكة سواء في مقاهي الانترنت المنتشرة أو استخدام الحاسب الآلي الشخصي ومن صور الجرائم الواقعة ضمن هذه الفئة جريمة قام بها احد الموظفين في مكتب محاسبة في أمريكا - كاليفورنيا باختلاس أكثر من مليون دولار عن طريق التلاعب بالحسابات التي يجريها بالمكتب لشركة شحن الخضار والفواكه إذ لاحظ بحكم كونه محاسباً أن عملية التدقيق على حسابات شركة الشحن غير دقيقة وغير كاملة فقام باختلاق ١٧ شركة وهمية جعل لها في حسابات شركة الشحن مستحقات مالية عن خدمات تؤديها بحيث يقوم هو بالاستيلاء على تلك المبالغ مع حرصه على ألا يتجاوز نسبة ما يختلسه النسب المعقولة فقام بإعداد برنامج خاص يتولى وفقاً للمعايير المحاسبية تراعي مختلف الظروف الواقعية لإيرادات الشركة ومصروفاتها ومن العجيب إن أمر هذا المجرم لم يكتشف إلا بمحض الصدفة نتيجة لضخامة قيمة الشيكات فصدر على المختلس حكم بالسجن لمدة عشر سنوات.

"المناعسة والزغبي، مصدر سابق: ٩٧ "

ثانياً: المجرمون المبرمجون:-

نظراً للمستوى المهاري العالي الذي يتمتع به المبرمجون وقدرتهم على دخول واقتحام الأنظمة الحاسوبية بكل سهولة على الرغم من احتياطات الأمن المعتمدة وغالباً ما تكون الجرائم المرتكبة من هذه الفئة ضخمة وذات أهمية كبيرة ويزيد من خطورة هذه الجرائم قلة العناصر الخبرة القادرة على كشفها ، ومن صور الجرائم الواقعة ضمن هذه الفئة حالة تتلخص وقائعها في قيام موظف قسم معالجة البيانات في احد مصانع اسطوانات في جنوب ألمانيا بإعداد ووضع برامج تصحيحية في حاسب المصنع تلغي بصفة دائمة مديونية شركة معينة في معاملاتها المالية في المصنع وذلك بجعلها الحساب المدين بهذه الشركة صفراً دائماً. كما استخدم برنامجاً آخر للحيلولة عند غيابه أو إجازته من دون أخراج حاسب المصنع مخرجات تتعلق بحسابات هذه الشركة والمشتريات التي لم يسدد ثمنها للمصنع إضافة إلى تفريغ قاعدة البيانات المخزونة بحاسب المصنع من أية بيانات تتعلق بمديونيتها وخلال الفترة الواقعة بين عامي

(١٩٧٥ - ١٩٨٢) و تمكن الجاني وشريكه من الحصول على مولد ومعدات من المصنع بلغ ثمنها (٤١٥٣٠٠٠) مارك ألماني دون دفع أي مقابل إلى أن صدر حكم من القضاء الألماني بحبسهما سنة ١٩٨٥ لمدة خمس سنوات. "المناعسة والزعبي، مصدر سابق: ٨٥" وقد ورد في إحصائية أمريكية سنة ١٩٩٤ ما مفاده إن أكثر من ٧٠٠ جريمة أرتكبتها هذه الفئة ومن هذه الفئة ظهر ما يسمى بالجريمة المنظمة باستخدام الحاسب الآلي بصورة غير مشروعة. كما يمكن تصنيف جرائم الحاسب الآلي التي يكمن أن يأتيتها المجرم بوضعها على محاور مختلفة كما يلي:-

أولاً: الجرائم التي تتمثل في اختراق الحاسب الآلي لتدمير البرامج والبيانات الموجودة في الملفات المخزونة على الجهاز وهي من اخطر الجرائم المرتكبة بصورة متعمدة. ثانياً: الجرائم التي يتم بها استغلال البيانات والمعلومات المخزونة على الجهاز بشكل غير قانوني كاستغلال الرقم السري لشبكات الحاسب الآلي والدخول إلى ملفات الجهاز أما لاكتشاف الأسرار أو الاستفادة المادية بتحويل النقود.

ثالثاً: الجرائم التي تتم باستخدام الحاسب الآلي بشكل غير قانوني من قبل الأشخاص المرخص لهم باستخدامه وذلك بعد أوقات الدوام الرسمي أو أثناءه لإغراض خارجة عن مهام العمل. رابعاً: جرائم الفيروسات والمتمثلة بإتلاف بيانات وملفات خاصة بجهاز آخر أو سوء استخدام شبكات الاتصال. "المناعسة والزعبي، مصدر سابق: ٨٧"

#### خصائص جرائم الحاسب الآلي:-

تتميز جرائم الحاسب الآلي بخصائص تختلف إلى حد ما عن

الجرائم العادية وكما يلي:-

(١) جرائم عابرة للدول:-

يطلق تعبير جرائم عابرة للدول على تلك الجرائم التي تقع بين أكثر من دولة. وفي عصر الحاسب الآلي ومع انتشار شبكة الاتصالات العالمية (الانترنت) أمكن ربط أعداد هائلة لا حصر لها من الحواسيب عبر العالم بهذه الشبكة بحيث يغدو أمر التنقل والاتصال فيما بينها أمراً سهلاً.

وان اعتبار جرائم الحاسب الآلي جرائم عابرة للدول يظهر الحاجة الملحة للتعاون

الدولي في مجال مكافحة هذه الجرائم وضبط فاعليها.

(٢) جرائم صعبة الإثبات:-

إن جرائم الحاسب الآلي تمتاز بالتباعد الجغرافي بين الجاني والمجني

عليه حيث يستخدم الجاني وسائل فنية ذات تقنية معقدة في كثير من الأحيان كما يمثل سلوك



المجرم المكون للركن المادي من عمل سريع قد لا يستغرق أكثر من بضع ثوان بالإضافة إلى سهولة محو الدليل والتلاعب فيه.

أمام هذا كله تبرز صعوبة الإثبات في جرائم الحاسب الآلي.

(٣) جرائم مغرية للمجرمين :-

لما كانت جرائم الحاسب الآلي سريعة التنفيذ وأمام ضخامة الفوائد

والمكاسب التي يملك الجاني تحقيقها باقتراف مثل هذه الجرائم من دون جهد يذكر أو أن يخاف

أن يكتشف أمره. "المناعسة والزعبي، مصدر سابق: ١٠٥"

وخلاصة القول أن هناك تغييرات كثيرة حدثت خلال السنوات الأخيرة كان لها الأثر العام على

نظام الرقابة الداخلية إذ أن العديد من أنواع الرقابة الداخلية المعتادة أصبحت مهملة نتيجة التقنية

الحديثة من حيث إن المسار الواضح الذي كان من الممكن إتباعه من خلال الدفاتر والسجلات قد

اختفى كالفلم والحبر اللذين استبدلا بالنبضات الالكترونية.

## المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي للوحدات الخدمية

تمهيد:

مهما كان لدى الوحدات من موارد متاحة من مختلف انواعها فإنه لا يمكن استغلالها بالشكل الصحيح إلا إذا كان هناك ادارة رشيدة جيدة ومتطورة. وأن هذه الادارة لا يمكنها تحديد ما حققته او ما توصلت اليه من نتائج وما خسرتة من فرص الا من خلال عملية تقييم الأداء وخاصة تقييم الأداء المالي لها. لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية تقييم الأداء واهدافها ومعاييرها والصعوبات التي تواجه عملية تقييم الأداء في الوحدات الحكومية.

## ٢-٣-١ تعريف تقييم الاداء:

تعددت التعاريف لتقييم الاداء يمكن ان نذكر منها ما يأتي :

فقد عرف تقييم الاداء: بانه فحص موضوعي للأداء ، إذ تشخص من خلاله المؤشرات السلبية والايجابية والعمليات والتنظيم ونتائج النشاط في الوحدة الاقتصادية، ويقارن من خلاله الانجاز بالخطط وكذلك النتائج بالقواعد والممارسة بالسياسة لكي يتم كشف الانحرافات وبيان اسبابها ، ووضع المقترحات التي يمكن ان تعالجها والتأكد من ادارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وفاعلية ومنع التبذير والاسراف وسوء الاستخدام والاستغلال ليتم تحقيق كفاءة وفاعلية اقتصادية (محمد، ٢٠١٣: ٢٩٧).

وعرف ايضا: بانه جميع العمليات والدراسات التي تهدف الى معرفة مستوى العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدات الاقتصادية ، مع التركيز على تطور العلاقة من خلال اجراء المقارنات بين المخطط والمتحقق من الاهداف بالاعتماد على مقاييس ومعايير محددة. (الاعاجيبى، ٢٠١٨: ١٢٧)

وكذلك عرف تقييم الاداء بكونه عنصرا اساسيا للعملية الادارية حيث يسهم في تقديم معلومات وبيانات تساعد في قياس مدى تحقق اهداف المؤسسة ، ومن ثم التعرف على اتجاهات الاداء السابقة

واللاحقة لفعاليتها بما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة، لتحديد مسيرتها واهدافها وكذلك برامجها الاستراتيجية وبيان مدى تحقق هذه الاهداف والبرامج. (Steven,2008:237)

وقد عرفه ايضا بانه " يعني مقارنة ما تم اعتماده من الخطط التي يجب ان تدير عليها الوحدة الاقتصادية وماتم تنفيذه فعلا من تلك الخطط ، للوقوف على اوجه القصور ومعالجتها إذ تعد عملية تقويم الاداء عملية قياس موضوعية لحجم ومستوى ما تم انجازه مقارنة بالمستهدف كما ونوعا. (حسين ، واخرون، ٢٠١٦: ٨)

وعرف تقييم الاداء ايضا بانه " تدقيق مستقل للاقتصاد وكفاءة العمليات وفاعلية البرامج او المشاريع او الوحدات الاقتصادية العامة بهدف زيادة التنظيم وازفاء التحسينات. (Sarowar,2010:2)

ويعرف تقييم الأداء بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على الأنشطة الاقتصادية بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة سابقا وايضا لغرض الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات اللازمة لتجاوز تلك الانحرافات.(الزبيدي، ٢٠١٦: ٤٧)

### ٢-٣-٢ تقييم الاداء المالي:

عرف تقييم الاداء المالي في الوحدات الخدمية : بانه هو قياس العلاقة بين عناصر المركز المالي للوحدة الاقتصادية الموجودات المطلوبة حقوق المساهمين النشاط التشغيلي للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر ليتم تحديد مدى قوة المركز المالي للوحدة.(محمد، ٢٠١٨: ٧)

وعرف ايضا تقييم الاداء المالي بانه قياس الاعمال المنجزة ومقارنتها بما يجب ان يتم وفق التخطيط المؤسسي لغرض اكتشاف نقاط القوة والضعف.(الزبيدي، ٢٠٠٠: ٨٢)

وتم تعريفه ايضا بانه " هو حكم على ادارة الموارد الطبيعية المالية والمادية المتاحة للوحدة الاقتصادية وذلك لخدمة رغبات مختلفة إذ يعد تقييم الاداء المالي للوحدة قياسا للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.( البعاج، ٢٠١٥)

٣-٣-٢ أهمية تقويم الاداء المالي:

يمكن توضيح أهمية تقويم الاداء المالي من خلال النقاط الآتية:

١- كشف الانحرافات في اداء الوحدة الاقتصادية من خلال مقارنة الاداء الفعلي والاداء المراد الوصول اليه وبيان اسباب نشوء الانحرافات واقتراح المعالجات المناسبة لتلك الانحرافات بعد

معرفة اسبابها.(البكري،الربيعي،٢٠٢١:٦٢)

٢- معرفة ومتابعة أنشطة الوحدة الاقتصادية وطبيعتها وكذلك الأنشطة الاقتصادية والمالية التي تحيط بها وايضا يساعد تقييم الاداء في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية وكذلك تفهم البيانات المالية.(الامين،٢٠١٨:٤٠٩)

٣- توضيح سير العمليات الانتاجية في الوحدة الاقتصادية وايضا تذليل الصعاب التي تعترض عملها وكذلك يعمل تقييم الاداء على تحقيق التنسيق بين جميع اوجه النشاط الخاص بالوحدة وكافة الادارات والمستويات.(الزبيدي،٢٠٠٠:٦٩)

٤- متابعة ومراقبة اداء الوحدات الاقتصادية بالطريقة التي يمكن ان تساعد مستخدمي البيانات في تحقيق اعلى فائدة ممكنة لتقييم مستوى اداء الوحدة وفعالية الأنشطة التي تعمل بها ومعرفة المشاكل والمعوقات التي تواجهها واسبابها والقيام بتصحيحها والتأكد من عدم تكرارها مستقبلا والمساهمة في اتخاذ القرارات الصحيحة من اجل استمرارية عمل الوحدة الاقتصادية لأطول فترة ممكنة (عبدالله،٢٠٢٠:٧)

٥- تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الافراد وهذا يؤدي الى رفع الروح المعنوية بين العاملين والحد من الصراعات الضارة وايضا يترتب على نتائج التقييم اتخاذ قرارات والاجراءات المناسبة فيما يخص الترقيات والتدريب والنقل.(خالد،ابراهيم،٢٠٢١:١٨٩)

٦- يظهر التطور الذي حققته الوحدة الاقتصادية نحو الافضل او الأسوأ من خلال مقارنة نتائج اداء التنفيذ الفعلي للوحدة زمانيا من مدة لأخرى في الوحدة و مكانيا بالوحدات المثلثة لها وايضا تقييم الاداء يرفع من مستوى اداء العاملين واستثمار قدراتهم حيث يساعدهم على التطور والتقدم (سلمان،٢٠٠٣:٧٩)

٧- يحدد العناصر الكفوة ووضعها في الموقع الاكثر انتاجية الكفوء وتحديد العناصر التي تحتاج الى التدريب والمساعدة للنهوض بأدائها.(علي،٢٠٠٩:٣٥)

### ٢-٣-٤ اهداف تقييم الاداء المالي:

يمكن ان نذكر من هذه الاهداف وكما يلي:

- ١- تقييم الاداء المستمر يساعد الوحدات الاقتصادية في الكشف عن أي خلل في العمل عند بدايته وهذا يؤدي الى اتخاذ خطوات علاجية سريعة لتعديل الانحرافات التي تحدث في العمل ليتم اعادتها الى مسارها الصحيح.(الصفار،٢٠٠٦:٩)
- ٢- التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية والانتاجية وكذلك التناسق بين هذه القطاعات المختلفة او القيام بوضع السياسات العلمية من خلال وضع معايير او نسب او مستويات تحدد كيفية استغلال الموارد والامكانيات المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة وكذلك استثمارها افضل استثمار.(القرزاز،٢٠١١:٢١)
- ٣- الوقوف على مستوى العمل للوحدات الاقتصادية ومدى انجازها للوظائف المكلفة بأدائها وكذلك الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وبطريقة رشيدة بتحقيق عائد اكبر وتكاليف اقل وبأفضل نوعية.(الحداد، علي،٢٠٠٥:١٦١)
- ٤- تقييم الاداء يساعد على تقديم بيانات مالية للمستثمرين ويساعد في رسم السياسات المالية للوحدة الاقتصادية وله اثر على نتائج التحليل المالي كالوقوف على حجم رأس المال والتحكم في السيولة واستخراج كافة المؤشرات وكذلك تقييم مدى الكفاءة والفاعلية في ادارة الوحدة الاقتصادية وفقا للأساليب الحديثة نظام المساءلة.(رزيقة،٢٠١٢:٢٠).
- ٥- الحكم على مدى ملاءمة الرقابة الداخلية والنظم المطبقة في وحدات القطاع العام ثم الحكم على مدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة لها والقيام بتنفيذ المهام الموكلة لها.(عقيل، ١٩٩٩:١٩١)

٦- تزويد الإدارة والجهات الرقابية بالتغذية العكسية عن مدى كفاءة الاداء المالي للوحدة الاقتصادية وفقا للمعايير والاسس الموضوعة مسبقا وايضا توجيه العاملين على تحسين ادائهم في المستقبل. ( حريجة، واخرون، ٢٠١٩: ٣٩١).

### ٢-٣-٥ : مراحل تقييم الأداء

تعتمد عملية تقييم الأداء الفعالة على عدة اجراءات ولا تقتصر على جانب معين بل تشمل

جميع الجوانب لذا فهو يتسم بالمسح الشامل للمؤسسة واستناداً الى ذلك فإن عملية تقييم الأداء تمر بالمراحل الآتية : (علوان، ٢٠١٩: ٢٠).

#### ١- جمع المعلومات الضرورية.

تعد المعلومات مهمة واساسية لعملية تقييم الأداء فلا يوجد تخطيط من دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات ولا يمكن أن تكون رقابة ايضاً دون توفر معلومات، فالمعلومات شيء ضروري في الإدارة، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على الوحدة أن تحصل على المعلومة بجودة عالية، وفي الأوقات المناسبة وان المعلومات يمكن إرجاعها إلى ثلاثة مصادر هي: الملاحظة الشخصية، التقرير أو البيان الشفوي، التقارير الكتابية.

#### ٢- مرحلة التخطيط:

وفيها يتم إعداد الموازنات والقوائم المالية التقديرية، وإن كانت عملية تقييم الأداء تتم عن طريق

المعدلات المحددة مقدماً، ويتم في هذه المرحلة إعداد أدوات التقييم وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم، والأهداف المستقبلية المتوقعة، ومن الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء قوائم الدخل المقارنة والميزانية العمومية المقارنة والموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، ووسائل التحليل المالي (النسب المالية).

#### ٣- مرحلة مقارنة النتائج:

بعد المدة الزمنية التي تغطيها الخطة التي تم وضعها في مرحلة التخطيط تتم المقارنة بين النتائج، إذ تتم مقارنة الأداء الفعلي بالمعدلات المخططة، والغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة للدراسة وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها ومساءلة المسؤولين عنها في حالة وجودها.

٤- مرحلة تحديد الانحرافات وتفسيرها:

يتم فيها تحديد الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها.

٥- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

وهي المرحلة الأخيرة من تقييم الأداء، في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف

المخطط لها، وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت، والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل. (الخفاجي، ٢٠١٣: ٣، ٤)

٦- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

تتعلق هذه المرحلة بتحديد المسؤولية عن الانحرافات التي حدثت في الخطة ومحاسبتها وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فاعلية المتابعة والرقابة. (مسعودي، ٢٠١٥: ٣١)

٢-٣-٦ وسائل وادوات تقييم الاداء المالي:

هناك وسائل وادوات عديدة تستخدم لقياس وتقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية ومن هذه

الوسائل والادوات التي يمكن ذكرها فيما يأتي: (عياش، ٢٠١٠: ٥٤-٥٦) (المهتدي، ٢٣: ٢٠١٤)

١- التحليل المالي : يعد من اهم الوسائل واكثرها شيوعا واستخداما نظرا لأهميته في كشف نقاط الضعف والقوة في المركز المالي وتقييم الاداء في الوحدات الاقتصادية حيث يعد التحليل المالي أداة هامة من أدوات تدقيق الأداء فهو يُشكل وسيلة قياس يُعتمد عليها في دراسة الظواهر في مختلف المجالات، وفي التحليل المالي يتم إجراء المقارنات بين مفردات القوائم المالية المتشابهة لعدة فترات محاسبية بهدف استنتاج المتغيرات ودراستها والتعرف على أسبابها وتحديد اتجاهات التغيير.

٢- الموازنة : إن للموازنة دوراً كبيراً في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأنها تمثل في الواقع خطة لبرنامج عمل سنة قادمة ولهذا تعد الموازنة وسيلة فعالة لقياس الكفاءة وتقييم الأداء للوصول إلى الأهداف المحددة بأقل التكاليف الممكنة عن طريق اعتماد الموازنات الحديثة والتركيز على المشروعات والبرامج التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها والتخطيط لإنجازها خلال مدة

زمنية قادمة . وتعد الموازنة اداة هامة للاتصال بين المستويات الإدارية المتعددة إذ بواسطتها يمكن توصيل أهداف وخطط الإدارة إلى المستويات الادارية الادنى ويتحقق ذلك عن طريق الموازنة التي يمكن اتخاذها وسيلة لتقويم الأداء وذلك بمقارنة النتائج الفعلية بما مخطط له سواء في ما يتعلق بالأهداف العامة أو الأهداف الفرعية مع التحقق في ما إذا كانت الموارد الاقتصادية تستخدم بأفضل أسلوب اقتصادي ممكن. وبذلك تكون الخطط معايير للأداء ويتم قياس الأداء الفعلي ومقارنته بها لاكتشاف الانحرافات وتحليلها واكتشاف مواطن الضعف والقصور وتشخيص مسبباتها واتخاذ الحلول والإجراءات التصحيحية اللازمة

٣- **التكاليف المعيارية:** وهي التكلفة المحددة مقدما التي يجب ان تكون عليها تكلفة الوحدة الواحدة للمنتج النهائي من كل عنصر من عناصر التكلفة ، وتساعد هذه التكاليف ادارة الوحدة الاقتصادية في تحديد الاسعار لبيع المنتجات او الخدمات مقدما قبل انتاج المنتج او تقديم الخدمة فهي تعد من ادوات التخطيط وتساعد كذلك الادارة في تقييم مراكز المسؤولية في المستويات الادارية المختلفة لهذ تعد التكاليف المعيارية اداة من ادوات الرقابة ايضا، وتساعد الادارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستويات الطاقة وتقييم المخزون من الانتاج لكافة مراحل مخزون انتاج تام- مخزون تحت التشغيل وغيرها من القرارات الإدارية.

٤- **الاساليب الكمية:** الكثير من منظمات الاعمال اندفعت الى استخدام هذه الأساليب لتقييم الاداء ودعم اتخاذ القرارات خاصة بعد النجاح الذي حققته هذه الأساليب بعد الحرب العالمية الثانية وقد زادت استخداما مع ظهور الحاسوب في الخمسينات وقد حققت منظمات الاعمال نجاحا كبيرا جراء استخدام هذه الاساليب ومن ابرز هذه الاساليب الكمية هي:

١- نظرية الاحتمالات ٢- نظرية القرار ٣- شجرة القرارات ٤- النماذج الكمية ٥- تحليل شبكة الاعمال ٦- نماذج صفوف الانتظار

٥- **الاساليب الاحصائية:** هناك العديد من الاساليب الاحصائية التي يمكن استخدامها في تقويم الاداء ومن هذه الاساليب ما يأتي:

١- الانحدار الخطي البسيط ٢- الانحدار الخطي المتعدد ٣- التوزيعات التكرارية



٤- مقاييس النزعة المركزية (الوسط، الوسيط، المنوال) ٥- مقاييس التشتت (المدى، الانحراف المتوسط، الانحراف المعياري) وغيرها من الاساليب التي لا ينحصر استخدامها فقط في تقويم الاداء الفعلي او تحليل النتائج وانما يمكن استخدامها للتنبؤ في النتائج المتوقع الحصول عليها في المستقبل في ظل معطيات وظروف متغيرة ومتعددة الاحتمالات.

### ٢-٣-٧ عناصر تقييم الاداء:

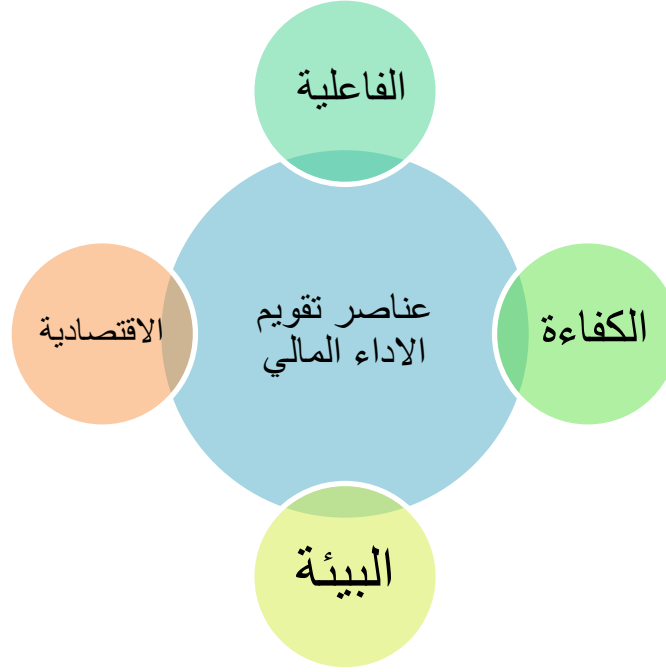
هناك مجموعة من العناصر تتضمنها عملية تقييم الاداء المالي وهي ما يأتي :  
(الجبوري، ١٩٩٩:٤٢)

١- الفاعلية: تعني ماهي الوسائل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمالية والمادية استخداماً أمثلاً اي تقييم الاداء لتحقيق الأهداف المحددة والمخطط لها، والوصول إلى النتائج المرتقبة، وهذا يحتاج الى مؤشرات لتقييم الاداء وبذلك تستطيع المؤسسة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية ويلحظ مما سبق أن الفاعلية هي العلاقة بين مخرجات أنشطة الوحدة مع ما تم تحديده مسبقاً من أهداف ونتائج المرتقب التوصل إليها. (نديم، ٢٠١٣: ٣٣)

٢- الكفاءة : وهي التي يقصد بها فحص العلاقة بين المخرجات من السلع والخدمات والموارد التي استخدمت في انتاجها وتحديد مدى تحقق النتائج باستخدام اقل قدر من الموارد المستخدمة المتاحة.  
(الجبوري، ١٩٩٩:٤٢)

٣- الاقتصادية: وهي تعني استخدام الموارد باقل تكلفة ممكنة مع الاخذ بنظر الاعتبار الجودة المطلوبة أي تتعلق بكلف الموارد المستخدمة في انجاز أنشطة الوحدة الاقتصادية المختلفة مع مراعاة الحفاظ على الجودة.

٤- البيئة: وهي التي يقصد بها بيئة الوحدة الاقتصادية التي تعمل بها إذ يتوجب على الوحدة الالتزام بالقوانين البيئية وتنفيذ البرامج الحكومية الخاصة بالبيئة وتحقيق اهداف البيئة وعدم تعارضها اهدافها مع البيئة من خلال تعظيم المساهمات الايجابية وتقليل الاثار السلبية للحد الأدنى.(القيسي، ٢٠٠٥:١٤)



الشكل رقم ( ٥ ) عناصر تقييم الاداء المالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجبوري (الجبوري، ١٩٩٩: ٤٢)

### ٢-٣-٨ خطوات تقييم الأداء الاقتصادي والمالي

هناك خطوات لتقييم الأداء المالي يمكن ذكر أبرزها على النحو الآتي

(سلطان، ٢٠٠٣: ٣٣٨)

#### أ- تحديد أهداف الوحدة الاقتصادية

وهي أول الأسس في عملية تقييم الأداء الاقتصادي والمالي، حيث تقتضي التعرف بشكل واضح ودقيق على الأهداف الرئيسية التي تريد الوحدة الاقتصادية تحقيقها من وبيان مدى وضوحها للعاملين والمسؤولين معاً، مع تحديدها بشكل حقيقي أو كمي كلما أمكن ذلك أو تقسيمها إلى أهداف جزئية على مستوى الأقسام الرئيسية أو على أساس النوعية للمشروع مع ضرورة ترجمة الهدف العام للوحدة الاقتصادية إلى أهداف اقتصادية واجتماعية.

#### ب- وضع تفاصيل خطة الوحدة الاقتصادية

وضع خطة تفصيلية تحتوي طريقة تحقيق تلك الأهداف المحددة للمشروع بكفاءة ويتطلب ذلك سياسة إدارية معينة تحدد الموارد والطاقات البشرية اللازمة لتنفيذها مع الأسلوب الفني

والتقني الملائم لتطبيق الخطة بما يضمن تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، هذا فضلاً عن اعتماد خطة منسقة ومترابطة مع خططها الفرعية والتفصيلية ومنسجمة مع الهيكل التنظيمي، مع وضوحها وتغطيتها لكل نشاط الوحدة الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق جميع الأهداف المرسومة لها.

### ج- تحديد مراكز المسؤولية

من أهم وظائف تقييم الأداء هو تحديد الانحرافات وتشخيصها وربطها بالجهة المسؤولة عنها أي مراكز المسؤولية الذي هو الوحدة التنظيمية المختصة بأداء وظيفة معينة لها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بالرقابة على أداء النشاط في حدود الموارد الإنتاجية المتوفرة<sup>(٢)</sup>، ومعالجته بدقة ودفع مراكز المسؤولية إلى المساهمة في معالجة وتصحيح الأوضاع لتلافي الانحراف وتنفيذ الخطة الموضوعية وتحقيق أهدافها.

### د- تحديد معايير تقييم الأداء الاقتصادي والمالي

يوجد عدد كبير من المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء الاقتصادي والمالي ولكنها لا تستخدم جميعاً مع كل الوحدات الاقتصادية إذ لا بد من تحديدها أو تحديد أكثرها دقة وقدرة التعبير بصدق عن مستوى أداء الوحدة الاقتصادية ومناسباً مع نوع النشاط الاقتصادي والفلسفة المعتمدة أو النظام السياسي القائم وأهدافه العامة وسيتم توضيح أهم تلك المعايير وكيفية اختبارها في مواقع أخرى من هذه الدراسة.

### هـ- وجود جهاز مناسب لتنفيذ تقييم الأداء الاقتصادي والمالي

لنجاح أي عملية لا بد من توافر جهاز إداري تنفيذي يقوم بما هو مطلوب بكفاءة لضمان حسن الأداء وتحقيق الأهداف، وهذا يشغل عملية تقييم الأداء الاقتصادي والمالي التي تحتاج إلى جهاز متطور مختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي للأهداف المحددة وبيان أغراضها، كما يعمل هذا الجهاز على تسجيل النتائج التي يتمخض عنها التنفيذ الفعلي لاستخدامها في الأغراض المتعددة التي تراها الإدارة. (ادم، ٢٠١٨: ٤٦)

### ٢-٣-٩ طرق واساليب التحليل المالي:

هناك عدد من الطرق والاساليب التي تستخدم في تقويم الاداء المالي في الوحدات الحكومية بالاعتماد على القوائم المالية التي تعدها هذه الوحدات في نهاية السنة المالية التي تحتوي على

معلومات يمكن الاستفادة منها بوصفها مصدرا في اتخاذ القرارات وتقوم الجهات الرقابية والجهات التي تريد تقويم الاداء المالي وايضا المحللين الماليين الخارجيين بتحليل القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات ليتم تقييم الاداء المالي للوحدات الحكومية والتنبيه بأدائها بالمستقبل.

ومن هذه الاساليب ما يأتي:

#### ١- اسلوب تحليل القوائم المالي الافقي:

هذا النوع من اسلوب تحليل القوائم المالية يعتمد على مقارنة كل فقرة من فقرات القوائم المالية من سنة مالية الى اخرى لمعرفة التغير الحاصل لهذه الفقرة من سنة مالية الى سنة اخرى ويتم ابراز التغير في قيم الفقرة اما بشكل نسبة مئوية او على شكل قيمة مطلقة وهذا الاسلوب يتطلب توفير مجموعة من القوائم المالية ولعدة سنوات مالية وايضا تحديد سنة اساس والتي تكون في الغالب السنة الاولى هي سنة الاساس فاذا اردنا معرفة حالة الفقرة واتجاهها هل هي في حالة تزايد او في تناقص مستقرة او متذبذبة من فترة مالية الى اخرى فأنا نحتاج الى قوائم مالية لعدة سنوات (ثلاث او خمس سنوات على الاقل) ويتم ذلك بقسمة قيمة الفقرة في السنة المقارنة على قيمة الفقرة في سنة الاساس، وايضا اذا اردنا معرفة التغير النسبي لكل فقرة فأنا بحاجة الى قائمة مالية لسنتين بحيث يتم ايجاد الفرق بين الفترتين الماليتين وقسمة الفرق على سنة الاساس. (حريجة، اخرون، ٢٠١٩: ٣٩٣)

#### ٢- اسلوب تحليل القوائم العمودي :

في هذا التحليل العمودي او الرأسي كما يسمى ايضا يتم استخدام البند الاساس في القوائم المالية كبند أو قيمة أساس والفقرات والبند الأخرى في القوائم المالية يتم مقارنتها معه ويمكن للمحللين الماليين أن يستخدموا هذا التحليل لفهم وتوضيح الهيكل الداخلي للأعمال، وكما في التحليل الأفقي فان التحليل العمودي ليس نهاية الخطوات أو المراحل فان الإدارة العليا والمحاسبين قد يستخدمون التحليل العمودي او الأفقي ، أو كليهما ، ليوضحوا قدر الإمكان المشاكل الموجودة. في اداء الوحدة الاقتصادية. (Siegel.2006:243)

وعرف ايضا بانه الاسلوب الذي يعتمد على دراسة بعض فقرات القوائم المالية باستخراج النسب إذ تكون كل فقرة مقاسة بمجموع الفقرات التي يتم اتخاذها اساساً لاستخراج النسب الاخرى وهذا النوع من التحليل يعتمد على الهيكل العام للقائمة المالية ومثلا يعتمد الموجودات الثابتة اساساً على ضوءها

يحتسب نسب فقرات الموجودات الأخرى وايضا يتم اعتماد اجمالي المطلوبات الأخرى اساساً لاستخلاص نسبة كل فقرة من فقرات المطلوبات.(دهيرب،ناجي،٢٠٠٩:٢٧٢)

### ٣- اسلوب تحليل باستخدام النسب المالية :

التحليل المالي باستخدام النسب المالية تقوم على فكرة ايجاد علاقات كمية بين بيانات الميزانية العامة أو بين بيانات قائمة الدخل أو بين كشف الميزانية العامة وقائمة الدخل معا في تاريخ محدد فضلاً عن الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي إذ تختصر كمية كبيرة من المعلومات الى كمية معينة يسهل استخدامها بما لها من مؤشرات ذات معنى ، والنسب المالية تعد من أقدم الأساليب المستخدمة في تحليل المركز المالي والإداري للوحدة، لهذا عرفت بانها "عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للوحدة.(نادر،آخرون،٢٠٠٦:١٠٣)

### ٢-٣-١٠ صعوبات تقويم الأداء في الوحدات الحكومية:

قد تواجه عملية تقييم الأداء في الوحدات الحكومية صعوبات عديدة وتحديات لها علاقة بطبيعة العمل في مثل تلك الوحدات وفيما يأتي اهم تلك الصعوبات (احمد،٢٠١٨:٨٠)

١- طبيعة الخدمات الحكومية المقدمة: إذ يصعب في بعض الاحيان إخضاع الخدمات الحكومية إلى القياس الكمي.

٢- تعارض وتعدد الأهداف : يكون هناك عادة هدف محدد لكل منشأة خاصة، وفي الوقت ذاته فإن الوحدات الحكومية تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة، ومن ثم فإن تعدد الأهداف لدى الوحدة الحكومية قد يسبب صعوبة في تقويم وقياس الأداء لها.

٣- غياب الدقة في تحديد مهام الأجهزة الحكومية : ان عدم وضوح تحديد المهام الخاصة بكل وحدة والتداخل والازدواجية في الاختصاصات قد يؤدي إلى خلق كثيراً من الصعوبات التي قد تتسبب في غياب المساءلة والتسيب بالمسؤولية.

٤- الصعوبات المرتبطة بطبيعة العمل الحكومي: وترجع هذه الصعوبات إلى ضخامة العمل الحكومي وتشعبه وزيادة نسب التوظيف مقابل انخفاض الأداء في عددٍ من الوحدات الحكومية.

- ٥- غياب رقابة الملكية الخاصة: أن طبيعة الملكية العامة للوحدات الحكومية تنعكس بصورة سلبية على مستوى الحرص ودرجة الرقابة المتحققة على الافراد والوحدات مقارنة مع ما موجود في وحدات القطاع الخاص.
- ٦- تداخل العمل بين القطاع الحكومي والخاص: لقد أدى التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الخاص والحكومي ولاسيما عند إشراك القطاع الخاص في أداء جزء من الخدمة للمواطن إلى صعوبة قياس الأداء المؤسسي لبعض الأجهزة الحكومية.
- ٧- انعدام القياس الموضوعي: تسعى بعض الادارات إلى التظليل والازدواجية في عملية التقويم وقياس الأداء. إذ تختلف المقاييس والمعايير المستخدمة لقياس الأداء الداخلي للوحدات التنظيمية عن ما يعرض للجهات العليا والرأي العام خاصة في ظل غياب او تغييب الشفافية لدى بعض الوحدات الحكومية.
- تم التطرق في هذا المبحث الى تعريف تقويم الاداء والاداء المالي واهميته واهدافه وادواته وعناصر الاداء المالي ومقاييس ومؤشرات الاداء المالي والصعوبات التي تواجه تقويم الاداء في المؤسسات الحكومية وسيتم التطرق في الفصل الثالث (الجانب العملي) الى عينة البحث والمؤشرات المعتمدة في قياس الاداء المالي في دائرة صحة بابل

# الفصل الثالث

المبحث الاول: وصف مجمع وعينة البحث وقياس المتغيرات

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

## المقدمة:

يعتبر الجانب العملي من مرتكزات البحث العلمي ويتناول هذا الفصل مبحثين اساسيين وكما يأتي **المبحث الاول** يتضمن فقرتين ١- وصف مجمع وعينة البحث دائرة صحة بابل وهي عينة البحث اما البند الثاني فيتضمن ٢- قياس متغيرات حيث ان المتغير الاول نظام الرقابة الداخلية اما المتغير الثاني تقييم الاداء المالي اما **المبحث الثاني** فيتضمن اختبار فرضيات البحث وتحليل النتائج بشكل وتم الاعتماد في هذا المبحث على البيانات المالية لدائرة صحة بابل وكذلك الاعتماد على قائمة الاستقصاء لدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في الدائرة وكذلك اعتماد التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وايجاد العلاقة بين نظام الرقابة وتقييم الاداء المالي وتحليل النتائج.



## المبحث الاول: وصف مجمع وعينة البحث وقياس المتغيرات

## ١- وصف مجمع وعينة البحث:

## ٣-١-١ نبذة تعريفية عن دائرة صحة بابل:

هي من الدوائر الخدمية التي تقدم خدمة طبية وعلاجية لا بناء محافظة بابل عن من خلال المؤسسات والمراكز الصحية التابعة لها، وتستقبل من الحالات الطارئة للمناطق المجاورة والقريبة لها وتستقبل جرحى العمليات الارهابية والحالات الطارئة وتقدم لهم جميع الخدمات الطبية والعلاجية المطلوبة، ولديها من الكوادر الطبية والصحية والادارية التي تبلغ حالياً وحسب احصائيات دائرة صحة بابل الاخيرة حوالي (٣٠٠٠٠) موظف بجميع صنوفهم حيث بلغ عدد الاطباء الاختصاص حوالي (٢٤٠٩) طبيب اما اطباء الاسنان فبلغ مجموعهم (١٦٢٣) طبيب اما الاطباء البترين (١٢) طبيب اما باقي الكوادر فكان عدد الصيادلة في هذه الدائرة (٢٤٥٥) اما الكوادر الصحية والتقنية والتمريضية فبلغ مجموعها حوالي (٢٠٠٠٠) اما الكوادر الادارية بلغت حوالي اكثر من (٣٠٠٠) هذه الكوادر، موزعة على جميع المؤسسات والمراكز الصحية من المستشفيات العيادات الشعبية والبيوت الصحية في مركز المحافظة او الاقضية والنواحي التابعة لها والقرى والارياف وحسب الحاجة التي تتطلبها كل مؤسسة

## ٣-١-٢ اهداف دائرة صحة بابل:

الهدف الاساس للدائرة هو مستمد من قانون وزارة الصحة المرقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ وكذلك قانون الصحة العامة المرقم (٨٩) لسنة ١٩٨٩ ان القانونين اعلاه حددا هدف وزارة الصحة والدوائر التابعة لها، وهو تهيئة المستلزمات الضرورية التي تكفل حق التمتع باللياقة الصحية الكاملة عقليا وبدنيا ونفسيا واجتماعيا، ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فان على دائرة الصحة وهي من اجهزة وزارة الصحة تقع عليها مسؤولية تنظيم العمل في القطاع الصحي واتخاذ الاجراءات اللازمة لإنجاز مهامها بصورة كاملة وهي مسؤولة ايضا عما يأتي:

١- اعداد خطة دقيقة وتهيئة المستلزمات المادية والبشرية لإنجازها وضمان تقديم الخدمات الصحية الكاملة.

- ٢- الاستخدام الافضل للقوى العاملة في القطاه الصحي لأنه هذا يساعد على انجاز الخطة في الوقت المحدد لكل مؤسسة ، لهذا يجب الاهتمام بتدريبهم وزيادة كفاءتهم وضمان بقاء ملاكهم في مواقع العمل والاستفادة من المنجزات العلمية والتكنولوجية.
  - ٣- مكافحة الامراض الانتقالية ومنع تسربها من خارج البلد الى داخله او بالعكس.
  - ٤- العناية بصحة الاسرة ورعاية الامومة ايضا والطفولة والشيخوخة.
  - ٥-العناية بصحة العاملين في المصانع والمحلات العامة وزيادة المستوى الصحي وحمائتهم من اخطار المهنة.
  - ٦- تهيئة الادوية واللقاحات والمستلزمات الطبية المختلفة.
  - ٧- نشر الوعي الصحي والبيئي بجميع الوسائل.
  - ٨- تنظيم ومراقبة المهن الطبية والصحية وذلك بالتنسيق مع النقابات المختصة.
  - ٩-وضع الضوابط والشروط الصحية للمعامل ومراقبة تطبيق تلك الضوابط.
- وغيرها من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها بهدف خدمة ابناء المجتمع وتقديم افضل الخدمات اليهم.

### ٣-١-٣ المؤسسات والمراكز الصحية التابعة لدائرة صحة بابل:

هناك العديد من المؤسسات والمراكز الصحية التابعة لدائرة صحة بابل وسوف نتناولها بشيء من الاختصار إذ يوجد (٢٤) مستشفى في المحافظة تابعة لدائرة صحة بابل بين حكومي واهلي موزعة في مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها ويوجد ايضا (٧) مراكز تخصصية موزعة في مركز المحافظة ويوجد (٧)مراكز تخصصية موزعة في مركز المحافظة او الأفضية التابعة للمحافظة ويوجد عدد من المراكز الرعاية الصحية حوالي (١٢٠) مركز رعاية صحية موزعة بين مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها والقرى والارياف التابعة للمحافظة التي تقع مسؤولية علاجها وايصال الخدمات الطبية لأبنائها على دائرة صحة بابل، وهذه المراكز تدار من قبل كوادر طبية ويوجد فيه كادر طبي وتعد هذه المراكز رئيسة ويبلغ عددها حوالي(٤٩) مركزاً صحياً ومنها ما يدار من قبل اصحاب المهن الطبية او الصحية وهي في الغالب لتقديم الخدمات العلاجية وتسمى مراكز صحية فرعية وعددها حوالي (٧٣) مركزاً موزعاً بين المدن والارياف وايضا يوجد مختبر الصحة العامة التابع لدائرة صحة بابل ويوجد ايضا العيادات الطبية الشعبية التي

تقدر بحوالي (٢١) عيادة ويوجد عيادات للتأمين الصحي ويقدر عددها (٧) عيادات ويوجد عدد من البيوت الصحية التي يقدر عددها (٦٢) بيتاً وايضا هناك (٨) عيادات متنقلة وحوالي (١٠) مفارز طبية مما سبق نرى ان الدائرة واسعة ومتشعبة وتقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في تقديم افضل الخدمات لا بناء المجتمع لهذا يتطلب من الدولة والجهات المسؤولة الاهتمام بها وتوفير احتياجاتهم المادية والبشرية الكافية.

### ٣-١-٤ الهيكل التنظيمي لدائرة صحة بابل:

الرئيس الاعلى للدائرة هو المدير العام وباقي تشكيلات الدائرة ترتبط به حيث هو من يقوم بالأعمال اللازمة لإدارتها وتسيير اعمالها وفق الصلاحيات الممنوحة له من الوزارة وقد تم تحديد الصلاحيات والوظائف الخاصة بكل قسم من اقسامها وتدقق المعلومات والتعليمات والوامر والتوجيهات والقرارات الصادرة من المدير العام الى المرؤوسين ومن ثم تلقي البيانات والمعلومات الضرورية في صورة ابحاث وتقارير ومذكرات واقتراحات وشكاوي وغيرها لاتخاذ قرارات محددة وان التنظيم يتكون من عدة مستويات المستوى الاول المدير العام، المستوى الثاني معاون المدير العام، المستوى الثالث يتضمن عدداً من الأقسام وهي: قسم الهندسة والصيانة، قسم الامور الادارية والمالية والقانونية، قسم التدقيق، قسم الصيدلانية، قسم الامور الفنية ، قسم الطبابة العذلية، قسم التخطيط وتنمية الموارد، قسم التفتيش، قسم الصحة العامة ، وكل قسم من هذه الاقسام يتضمن مجموعة من الشعب وهناك عدد من المستشفيات والمراكز التخصصية والصحية التابعة لدائرة صحة بابل التي لم تدرج ضمن الهيكل وقد تم ذكرها سابقا وهذه الاقسام لها ارتباط بالأقسام التابعة لها في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لها في الاقضية والنواحي وتكون هي المسؤولة عن عملها وتقوم بالمراقبة عليها من خلال الزيارات التفتيشية لها او متابعة عملها عن طريق استمارات الجرد او التقارير الدورية التي ترفع عليها عن طريق مسؤولي تلك الوحدات .

### ٣-١-٥ قسم التدقيق والرقابة :

يعد قسم التدقيق الداخلي والرقابة من الاقسام المهمة في دائرة صحة بابل وان هذا القسم يرتبط مباشرة برئيس الدائرة المدير العام اما في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للدائرة فيكون ارتباطه بمدير المستشفى او مدير القطاع في الاقضية والنواحي وتقع على عاتقه مسؤولية كبيرة سواء كان في الجانب المالي من تدقيق القوائم والكشوفات والسجلات المالية وتدقيق مستندات

الصرف والادخال المخزني وجميع العمليات المالية ويقوم بمراقبة سير العمليات المالية والتأكد من التسجيل في السجلات اما الجانب الاداري فيكون واجبه التأكد من مدى التزام الموظفين بالأنظمة والتعليمات التي تصدر من الجهات العليا الوزارة او ادارة المؤسسة وعدم التجاوز على الصلاحيات الممنوحة لهم ويكون هذا من خلال المتابعة المستمرة لأقسام الدائرة ومحاولة معالجة الاخطاء التي تحدث ومنع الغش والاختلاس والتلاعب ويدير قسم التدقيق الداخلي والرقابة مجموعة من الموظفين من ذوي الاختصاص ومن ذوي الخبرة ويتكون هذا القسم من مجموعة من الشعب وكل شعبة مختصة بعمل معين حيث ان (شعبة التدقيق السابق للصراف) وهي الشعبة التي يكون عملها مختصاً بتدقيق المعاملات المالية الواردة من قبل اللجان او الاقسام المالية وكذلك يتم تدقيق سندات الصرف والسجلات المحاسبية التي تخص الوحدات الحسابية قبل القيام بعملية الصرف حيث لا يتم الصرف الا بعد مصادقة هذه الشعبة اما الشعبة الثانية التابعة للتدقيق هي شعبة التدقيق اللاحق للصراف وهي الشعبة التي يكون عملها مستقلاً عن لجنة التدقيق السابق للصراف إذ يقوم كادرها الوظيفي بتدقيق المعاملة كاملة بعد اتمام عملية الصرف والتأكد من صحة المعاملة واجراءاتها وهل تمت وفق الشروط والمواصفات المطلوبة وهل هي مطابقة للأنظمة والتعليمات. اما شعبة المتابعة وهي الشعبة التي تكون مسؤولياتها متابعة عمل الكوادر الوظيفية في دائرة صحة بابل، وايضا متابعة عمل المدققين الداخليين في الدائرة او المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لها ومتابعة عمل باقي الاقسام الاخرى من خلال الزيارات الميدانية التفتيشية التي يقومون بها او من خلال التقارير التي ترفع اليهم من قبل المدققين في هذه المؤسسات وهدف هذه الشعبة حل بعض المشاكل التي تحدث بسبب نقص بعض المواد او المستلزمات ومحاولة معالجتها وتصحيح الاخطاء ان وجدت ومتابعة سير العمليات ومدى التزام الموظفين بالسياسات والانظمة والتعليمات والتأكد من حماية اصول الدائرة. اما الشعبة الاخيرة في قسم التدقيق والرقابة هي شعبة متابعة تقارير ديوان الرقابة المالية ان مسؤولية هذه

الشعبة هو متابعة او الاجابة على تقارير ديوان الرقابة المالية الدورية السنوية او النصف سنوية ومتابعة جميع الملاحظات سواء كانت على حسابات مركز الدائرة او المستشفيات او المراكز التابعة لها من خلال تدقيقها وتصفيتها مع المؤسسات الاخرى التابعة للدائرة واصدار التوجيهات او التعميمات المالية والرقابية لغرض تجاوز هذه الملاحظات وتصفيتها وعدم تكرارها مستقبلاً وتضم هذه الشعبة عدداً من الموظفين من ذوي الاختصاص والخبرة.

## ٢- قياس المتغيرات:

## أ- قياس المتغير المستقل (فاعلية الرقابة الداخلية)

يتم قياس المتغير المستقل (فاعلية الرقابة الداخلية) من خلال استخدام قائمة الاستقصاء وهي احد الأدوات والطرق التي تستخدم في قياس فاعلية الرقابة الداخلية للوحدات الاقتصادية التي ذكرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق الذي اقر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٥ دليل التدقيق رقم (٤) دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الذي تضمن عدد من الاهداف والبنود والعناصر منها ما يلي:

١- تقديم الارشادات الواجب اعتمادها من قبل مراقب الحسابات للتحقق من مدى الالتزام بالمبادئ الاساسية لنظام الرقابة الداخلية المعمول به من قبل ادارة الوحدة بقصد تحديد نوع وحجم اجراءات الفحص والتدقيق الاساسية المطلوبة ، لكي يتمكن في النهاية من ابداء رأيه بالبيانات المالية للوحدة موضوع الفحص.

٢- التعرف بالإجراءات المعتمدة من قبل ادارة الوحدة لتحديد اهدف نظام الرقابة الداخلية.

٣- على مراقب الحسابات ان يتعرف على النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية بشكل جيد وقياس مدى كفاءتهما في المحافظة على الموارد المادية للوحدة والاطمئنان على دقة البيانات المالية وبالشكل الذي يمكنه من تخطيط عمله الرقابي ووضع الاجراءات الكفوءة لذلك.

٤- تستخدم عبارة (نظام الرقابة الداخلية) لوصف النظام العام للوحدة بصورة شاملة بينما استخدمت عبارة (نظم الرقابة الداخلية) لتعني الاجزاء الفرعية من النظام.

وسوف يتم اختبار فرضية البحث القائلة توجد فاعلية في تطبيق نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الخدمية عينة البحث. وسوف يتم استخدام قائمة الاستقصاء الموجودة في الملحق رقم (١) لدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

## الوصف الاحصائي:

يمكن اعطاء وصف احصائي اولي خاص باستمرار الاستقصاء المعدة للدراسة الحالية ،حيث ركز هذا الوصف الاحصائي على ايجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور هذه الاستمارة ،وكذلك ايجاد اتجاه اجابة فقرات كل محور .وحسب النتائج المبينة في الجدول أدناه.

جدول رقم (٢) يبين التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه الاجابة لمحاور استمارة الاستقصاء

محاور استمارة استقصاء		نعم	كلا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
الأمور العامة	F*	١٨	٨	٠.٦٩٢٣	0.470٧	نعم
	%	٦٩.٢	٣٠.٨			
الموجودات الثابتة	F*	١٤	٣	0.8235	0.3929	نعم
	%	٨٢.٤	١٧.٦			
المخزون	F*	١٧	٥	0.7727	0.4289	نعم
	%	٧٧.٣	٢٢.٧			
المشتريات	F*	٩	٢	0.818٢	0.4045	نعم
	%	٨١.٨	١٨.٢			
النقود	F*	١٨	٣	0.857	0.358٦	نعم
	%	٨٥.٧	١٤.٣			
الحسابات المدينة والدائنة	F*	٥	٣	0.6250	0.5175	نعم
	%	٦٢.٥	٣٧.٥			
الايرادات	F*	٧	٢	0.7777	0.4409	نعم
	%	٧٧.٨	٢٢.٢			
الرواتب والأجور	F*	٧	٥	0.5833	0.5149	نعم
	%	٥٨.٣	٤١.٧			
المستلزمات السلعية والخدمية	F*	١١	٤	0.7333	0.4577	نعم
	%	٧٣.٣	٢٦.٧			
الحاسبة الالكترونية	F*	٧	٢	0.7777	0.4409	نعم
	%	٧٧.٨	٢٢.٢			
الرقابة الادارية	F*	١٤	٣	0.8235	0.3929	نعم
	%	٨٢.٤	١٧.٦			
المحاور الكلية		الوسط الحسابي العام		0.7531	0.4381	نعم

نجد ان المحاور الكلية الخاصة باستمارة الاستقصاء تمتلك وسط الحسابي عام بلغت قيمته (0.7531) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.4381). نلاحظ ان قيمة الوسط الحسابي العام اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمستوى جيد .

في محور الامور العامة يوجد هناك (٢٦)فقرة ١٨، فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (٦٩.٢%) من بين الاجابات الممكنة. ٨ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (٣٠.٨) % . وان محور الامور العامة يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (٠.٦٩٢٣) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.4707). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور الامور العامة نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للامور العامة بمستوى متوسط اقرب الى الجيد .

في محور الموجودات الثابتة يوجد هناك (١٧)فقرة ١٤، فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (٨٢.٨%) من بين الاجابات الممكنة. ٣ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (١٧.٦) % . وان محور الموجودات الثابتة يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.8235) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.3929). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور الموجودات الثابتة نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية النظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة بمستوى جيد جدا .

في محور المخزون يوجد هناك (٢٢)فقرة ١٧، فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (٧٧.٣%) من بين الاجابات الممكنة. ٣ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (٢٢.٧) % . وان محور المخزون يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.7727) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.4289). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور المخزون نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون بمستوى جيد .

في محور المشتريات يوجد هناك (١١)فقرة ٩، فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (81.8%) من بين الاجابات الممكنة. ٣ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (18.2) % . وان محور المشتريات يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.8182) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.4045). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور المشتريات نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات بمستوى جيد جدا .

في محور النقود يوجد هناك (٢١)فقرة ١٨، فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (85.7%) من بين الاجابات الممكنة. ٣ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (14.3) % . وان محور النقود يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.8570) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.3586). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور النقود نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود بمستوى جيد جدا .

في محور الحسابات المدينة والدائنة يوجد هناك (٨)فقرة ٥، فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (62.5%) من بين الاجابات الممكنة. ٣ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته

(37.5%) . وان محور الحسابات المدينة والدائنة يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.6250) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.5175). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور الحسابات المدينة والدائنة نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة بمستوى متوسط .

في محور الايرادات يوجد هناك (٨)فقرة ، ٥ فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (77.8%) من بين الاجابات الممكنة. ٣ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (22.2%) . وان محور الايرادات يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.7777) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.4409). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور الايرادات نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للايرادات بمستوى جيد.

في محور الرواتب والأجور يوجد هناك (١٢)فقرة ، ٧ فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (58.3%) من بين الاجابات الممكنة. ٥ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (41.7%) . وان محور الرواتب والأجور يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.5833) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.5149). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور الرواتب والأجور نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب بمستوى مقبول اقرب الى المتوسط .

في محور المستلزمات السلعية والخدمية يوجد هناك (١٥)فقرة ، ١١ فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (73.3%) من بين الاجابات الممكنة. ٤ فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (26.7%) . وان محور المستلزمات السلعية والخدمية يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.7333) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.4577). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور المستلزمات السلعية والخدمية نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية بمستوى جيد .

في محور الحاسبة الالكترونية يوجد هناك (9)فقرة ، 7 فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (77.8%) من بين الاجابات الممكنة. 2 فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (22.2%) . وان محور الحاسبة الالكترونية يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.7777) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.4409). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور الحاسبة الالكترونية نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الالكترونية بمستوى جيد.

في محور الرقابة الادارية يوجد هناك (١٧)فقرة ، ١٤ فقرة تم الاجابة عليه ب(نعم ) أي ما نسبته (82.4%) من بين الاجابات الممكنة. 2 فقرات تم الاجابة عليها ب(كلا) أي ما نسبته (17.6%) .



وان محور الرقابة الادارية يمتلك وسط حسابي بلغت قيمته (0.8235) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.3929). من خلال قيمة الوسط الحسابي الخاص بمحور الرقابة الادارية نجد ان قيمته اقرب الى الواحد اكثر مما اقرب الى الصفر ومن خلال هذه النتيجة نجد ان اتجاه الاجابة يكون نحو (نعم) أي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية بمستوى جيد جدا.

#### نتائج التحليل الاحصائي لفاعلية نظام الرقابة الداخلية:

ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية كانت بمستوى جيد بدرجة ٧٥% ويمكن بيان نتيجة كل محور من محاور استمارة الاستقصاء وكما مبين ادناه:

- ١- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للأمور العامة بمستوى متوسط اقرب الى الجيد وبدرجة ٦٩%
- ٢- فاعلية النظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة بمستوى جيد جدا وبدرجة ٨٢%
- ٣- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون بمستوى جيد وبدرجة ٧٧%
- ٤- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات بمستوى جيد جدا وبدرجة ٨١%
- ٥- ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنفود بمستوى جيد جدا. ٨٥%
- ٦- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة بمستوى متوسط ٦٢%
- ٧- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات بمستوى جيد. ٧٧%
- ٨- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور بمستوى مقبول اقرب الى المتوسط ٥٨%
- ٩- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية بمستوى جيد ٧٣%
- ١٠- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الالكترونية بمستوى جيد ٧٧%
- ١١- فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية بمستوى جيد جدا. ٨٢%

#### ب- قياس المتغير التابع ( تقييم الاداء المالي )

يتم قياس المتغير التابع ( تقييم الاداء المالي ) من خلال الاعتماد على نتائج تنفيذ الموازنة الخاصة بدائرة صحة بابل ونسبة التنفيذ بين كل من المصروفات والايرادات الفعلية والتقديرية على

التوالي للفترة من (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) حيث تعتبر الموازنة اداة هامة من ادوات تقييم الاداء المالي من خلال مقارنة الاداء المخطط بالأداء الفعلي وبيان نسبة التنفيذ في الموازنة وبيان نقاط الضعف والقوة في الاداء وتحليل الانحرافات واسبابها وسنقوم بتحليل نتائج تنفيذ الموازنة للإيرادات والمصروفات وكمايلي:

جدول رقم ( ٣ ) يوضح نتائج تنفيذ الموازنة للإيرادات للسنوات المالية المنهية ٢٠١٨/١٢/٣١ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

الإيرادات ٢٠٢٠			الإيرادات ٢٠١٩			الإيرادات ٢٠١٨			اسم الحساب
نسبة التنفيذ	الإيرادات الفعلية	الإيرادات المقدرة	نسبة التنفيذ	الإيرادات الفعلية	الإيرادات المقدرة	نسبة التنفيذ % ١ ÷ ٢	الإيرادات الفعلية	الإيرادات المقدرة	
%١٠٢	٣١٤٧٦٤٨٤٥٤٥	٣٠٩٠٢٦٠١٤٨	%١٤٣	٣٢١٦٨٨٥٨٨٤	٢٢٥٠٠٠٠٠٠	%٨٣٠	٢٧٣٧٦١٩٥٨١	٣٣٠٠٠٠٠٠٠	الضرائب على رواتب القطاع العام
%٣٦	١٧٥٠٢٠٠٠	٤٨٨٦٤٠٠٠	%٠	٦٢٨٧٦٨٤٠		%٠	٧٨٧٠٦٠٠٠		رسوم الطابع المالية
%٢٣	٢٨٧٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠	%٢٨٦	٨٥٩٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	%٥٢٧	٣٩٥٤٢٥٠	٧٥٠٠٠٠	رسوم الاعلان التجاري
٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠	%٢٨٦	٨٥٨٦٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٠٠	٣٤٠١٨٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠	رسم تجديد اجازات المهن
%٤٣	١٥٣٨٤١٢٥٠	٣٥٩١٦٩٣٤٨	%٨٥	٣٥٤٣١٣٢١١	٤١٧٠٠٠٠٠٠	%٢٢٤	٤٩١٥٩٧٤٧٢	٢١٩٥٠٠٠٠٠	ايراد ايجار املاك الدولة
%٢٥٤	٥٤٢٩٠٠٠٢٧٦	٢١٣٨٦٤٦٠٠٠	%١٠٩	٢٦٨٧٦٥٠١٨٩	٢٤٦٧٠٠٠٠٠٠	%٢٧٩	٥٥٢٣٤٠٨٦٥٠	١٩٨٠٠٠٠٠٠٠	الاجور الحكومية عن الخدمات لدوائر لغير الخدمات الصحية والمختبرية
%٨٠	١٤١٥٧٢٠٠٠	١٧٥٨٩٦٠٠٠	%٠	٢٤٥٨١٧٠٠٠		%٠	٣٨٥١٦٠٥٠٠		اجور خدمات استشارية متخصصة
%٤٥	٢٥٦٠٣٥٠٠	٥٧١٨٥٩٠٤	%١٣٣	٧٢٩٨٦٦٢٢	٥٥٠٠٠٠٠٠٠	%٣٠٠	١٢٠٠٧٥٧٣٧	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	ايرادات غير مصنفة عقوبات غرامات
%١	٢٧٨٩٥٠	٤٢٩٤٢٩٠٢٤٠	%٧٣	٤٣٥٢٠٨٢٩٢٠	٥٩٥٠٠٠٠٠٠٠	%٦٨	٥٠٨٦٦٣١٦٤٩	٧٤٥٠٠٠٠٠٠٠	بيع لوازم وتجهيزات
%٨٨	٨٩١٥٧٣٣٥٢١	١٠١٦٥٥٧١٦٤٠	%٩٩	١١٠٠٢٠٥٧٦٦٦	١١١٣٩٦٠٠٠٠٠٠	%١٤٤	١٤٤٦١١٧١٨٣٩	١٠٠٢٨٧٥٠٠٠٠٠	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لدائرة صحة بابل للفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٠

نلاحظ من الجدول رقم ( ) الخاص بالإيرادات للسنوات الثلاث (٢٠١٨-٢٠٢٠) المبالغ التقديرية او المخمنة والمبالغ الفعلية التي تم الحصول عليها من الضرائب والرسوم والاجور التي تقدم للغير ففي سنة ٢٠١٨ كانت اعلى نسبة للإيرادات تم الحصول عليها من (الضرائب على الرواتب والاجور للموظفين ) حيث بلغت نسبة الايراد(٨٣٠%) من قيمة المبالغ المقدرة لهذا الحساب وهذا مؤشر ايجابي وهذا ايضا تابع الى زيادة عدد الموظفين في دائرة صحة بابل بسبب التعيين المركزي لخريجي الكليات والمعاهد الطبية والصحية وايضا كانت نسبة الايراد (رسوم الاعلان التجاري ) كانت جيدة مقارنة بما هو مقدر لها حيث بلغت النسبة المئوية(٥٢٧%) وهذا مؤشر ايجابي على نمو وزيادة الإيرادات بصورة كبيرة وكذلك الحال لحساب (رسم تجديد اجازات المهن) فكانت نسبة الزيادة عن المقدر لها (٤٠٠%) وهذا شيء ايجابي على زيادة اغلب الايرادات الفعلية عن التقديرية وهذا ما موجود في باقي حسابات الايرادات (٢٠١٨) عدا حساب (بيع لوازم وتجهيزات) حيث كانت نسبة الايراد في هذا الحساب (٦٨%) من النسبة التقديرية المخمنة له وهذا مؤشر سلبي وايضا انحراف غير ملائم لهذا الحساب لهذا يفترض كشف اسباب هذا الانحراف من قبل المختصين ومحاولة تصحيحه، وكانت النسبة الاجمالية للنسب الفعلية للإيرادات تساوي(١٤٤%) من النسبة التقديرية وهذا مؤشر ايجابي.

اما في سنة ٢٠١٩ فكانت نسب الايرادات الفعلية مقارنة بالتقديرية المتوقعة لها اشبه بسنة ٢٠١٨ ولكن بنسب اقل عما هو اليه في سنة ٢٠١٨ حيث كانت اعلى نسبة للإيرادات تم الحصول عليها من الحسابين (رسوم الاعلان التجاري، رسم تجديد اجازات المهن) حيث بلغت نسبتهم (٢٨٦%) من النسبة التقديرية وهذا مؤشر ايجابي لهذه السنة ونفس الوقت مؤشر سلبي عن انخفاض عن نسبة السنة السابقة وبنسبة كبيرة بعد كان (٥٢٧%) في ٢٠١٨ وكانت نسبة الايرادات الفعلية لحساب (اجار املاك الدولة ) (٨٥%) من النسبة التقديرية وهذا مؤشر سلبي على انخفاض نسبة الايرادات لهذا الحساب وكذا الحال بالنسبة لحساب(بيع لوازم وتجهيزات) حيث كانت الايرادات الفعلية نسبتها (٧٣%) من نسبتها التقديرية وهذا مؤشر سلبي لانخفاضها، اما النسبة الاجمالية للإيرادات الفعلية مقارنة بالتقديرية فكانت (٩٩%) وهذا يدل على التقديرات قريبة جدا للحقيقة كانت وهذا شيء ايجابي.

اما في سنة ٢٠٢٠ فكان الوضع مختلف عن باقي السنوات السابقة حيث ان اغلب الحسابات الخاصة بالإيرادات كانت النسب الفعلية اقل وبنسب كبيرة ومتفاوتة من النسبة التقديرية المخمنة لها

وهذا مؤشر سلبي حيث كانت نسبة ايراد(رسوم الطوابع المالية) (٣٦%) من الايرادات المقدره لها وبانخفاض كبير عما مقدر له وهذا انحراف كبير بين المخطط والفعلي وشيء سلبي يفترض بيان اسبابه وتصحيحه وكذا الحال بالنسبة لإيراد(رسوم الاعلان التجاري) وبنسبة اكثر حيث كانت النسبة الفعلية (٢٣%) من النسبة التقديرية بانخفاض كبير اما نسبة الانخفاض الاكبر كانت في حساب ايراد(بيع لوازم وتجهيزات) حيث كانت النسبة الفعلية لهذا الايراد(١%) من المبالغ المقدره لها والتي كان متوقع الحصول عليها وهذا مؤشر سلبي يجب دراسة وتحليل سبب هذا الانخفاض هل بسبب السياسات الحكومية والقوانين المتبعة ام وجود بعض المشاكل ووضع الحلول المناسبة، اما النسبة الإجمالية الفعلية للإيرادات مقارنة بالمبالغ التقديرية التي خطط لها فكانت (٨٨%) وهذه النسبة اقل من المخطط لها واقل من نسبة السنوات السابقة وهذا انحراف غير ملائم بالإيرادات ويجب وضع الحلول المناسبة له وتصحيحه من قبل الجهات المختصة وعند مقارنة نتائج النوات الثلاث (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠) نلاحظ ان افضلها من حيث النسبة الاجمالية هي سنة ٢٠١٨ حيث بلغت (١٤٤%) من النسبة التقديرية اما باقي السنوات كانت اقل.

جدول رقم ( ٤ ) يوضح نتائج حساب تنفيذ الموازنة للمصروفات للسنوات المنهية ٢٠١٨/١٣/٣١ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

اسم الحساب	مصرفات ٢٠١٨			مصرفات ٢٠١٩			مصرفات ٢٠٢٠		
	المبالغ المخصصة	المصرفات الفعلية	نسبة التنفيذ	المبالغ المخصصة	المصرفات الفعلية	نسبة التنفيذ	المبالغ المخصصة	المصرفات الفعلية	نسبة التنفيذ
تعويضات الموظفين	٢٤٨٦١٥٥٣٠١٨٩	٢٤٧٥٢٧٥١٩٢١٣	٩٩,٥	٣١١٨٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٩٧٦٥٠٧٧٨٩٤١	%٩٥	٢٩٧١٤٤٦٨٠٣١٥	٣٠٤٢٦٦٨١٢٠٣٢	%١٠٢
الرواتب المتراكمة للشهداء	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠	%٠	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	%٠
البرامج الخاصة	٢٧٢٠٠٠٠٠٠	١٨٧٨٨٤٣٠٠	%٦٩	٥٧٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٢٢٥٤١٦	%٢١	١٢٠٢٢٥٤١٦	٥٠١٣٧٩٤٥	%٤٢
المستلزمات السلعية	١٠٩٢١٩٤٣٠٠٠	١٠٦٥٠٥٢٤٢٨٩	%٩٨	٢٥٨٥٥٠٠٠٠٠٠	١٠٧١٠٨٣٨٣٢٨	%٤١	١٠٧١٠٨٣٨٣٢٨	٨٦٨٨٢١٥٨١٤	%٨١
المستلزمات الخدمية	٣٥٤٥٩٧٧٠٠٠	٣٣٠٨٩٣٢٦٥٢	%٩٣	٥٢٩٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٦٧٨٠٨٢٣١	%٧٧	٤٠٦٧٨٠٨٢٣١	٤٠٥٩٥٦٤٠٧٥	%١٠٠
الصيانة	٣٣٩٧٥٠٠٠٠٠	٢٨٣٢٥٨٢٦٢٥	%٨٣	٤٨٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٨٧٦٨٤١٧٥	%٦٣	٣٠٨٧٦٨٤١٧٥	٢٥٢٤٨٥٢٧٩٧	%٨٢
النفقات الرأس مالية	١٠٩٦٣٠٠٠٠٠٠	٩٩١٩٩٢٣٨٠	%٩٠	١٣١٠٥٠٠٠٠٠٠٠	١٢٤٠٨٧٣٤٦٥٠	%٩٥	١٢٤٠٨٧٣٤٦٥٠	٩٩٢٢٤٧٤٤٠٠	%٨٠
المصرفات الاخرى	٣٠٩٧٢٢٠٠٠٠	٢١١٦١٨٠٦٢	%٦٨	٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣١٦٨٣٣٨٤	%٣٧	١٣١٦٨٣٣٨٤	٣٨٠٣٤٩٦٧	%٢٩
المجموع	٢٦٨١٥٨٩٧٢١٨٩	٢٦٥٧١١٠٥٣٥٢١	%٩٩	٣٦٤٨٨٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٢٨١٧٧٧٥٣١٢٥	%٩٠	٣٢٧٦٧١٦٥٤٤٩٩	٣٢٠٦١٣٨٦٥٠٣٠	%٩٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صحة بابل

يتضح من الجدول رقم ( ) الخاص بنتائج تنفيذ الموازنة لقائمة المصروفات وجود تفاوت في عملية الصرف للمبالغ المخصصة لدائرة صحة بابل ففي سنة ٢٠١٨ تراوحت نسب الصرف بين (٦٨%) الى (٩٩,٥%) لجميع الأبواب، حيث أن المبالغ المصروفة على حساب (تعويضات الموظفين، المستلزمات السلعية، والخدمية، والنفقات الرأسمالية) اعطت مؤشرا جيدا من حيث المبالغ التي خصصت لها حيث كانت نسبة الصرف (٩٩,٥%، ٩٨%، ٩٣%، ٩٠%) على التوالي وهناك ضعف في استغلال المبالغ المخصصة للصرف في ابواب (البرامج الخاصة، والمصروفات الاخرى) إذ بلغت نسبة صرفهما (٦٩%، ٦٨%) واما باب (الصيانة) فقد بلغت نسبة الصرف فيها (٨٣%) وهذا مؤشر مقبول نوع ما، وبلغت النسبة الاجمالية للمجموع الكلي للمصروفات (٩٩%) وهذ مؤشر ايجابي على استغلال المبالغ المخصصة من قبل الوزارة لهذه الدائرة.

اما في سنة ٢٠١٩ فكان الوضع مختلف عن السنة السابقة حيث كان هناك انخفاض كبير في عملية استغلال المبالغ المخصصة لبعض ابواب الصرف فأقل نسبة كانت للصرف هي حساب(البرامج الخاصة) حيث نسبة الصرف(٢١%) وهذا مؤشر سلبي لعدم استغلال هذه المبالغ وكذلك الحال لأبواب (المستلزمات السلعية، المصروفات الاخرى ) حيث بلغت نسبتهما (٤١%، ٣٦%) على التوالي ويعود سبب انخفاض النسب وبصورة كبيرة هو زيادة التخصيصات المالية لهذه الابواب عن السنة السابقة وعدم استغلال هذه الزيادة والبقاء على الصرف السابق اما باقي الابواب(تعويضات الموظفين، المستلزمات الخدمية ، الصيانة، النفقات الرأسمالية) فكانت تتراوح نسبها بين(٦٣%-٩٥%) حيث كانت نسبة الصرف لحسابات(الرواتب ، والنفقات الرأسمالية ) من المبالغ المخصصة لها (٩٥%) وهذا مؤشر ايجابي على استغلال المبالغ المخصصة لهذه الابواب بالرغم من زيادة تخصيصاتها عن السنة السابقة، وبلغت نسبة صرف (المستلزمات الخدمية، الصيانة) (٧٧%، ٦٣%) على التوالي وهذا ليس بالسوء ومقبول نوع ما.

اما في سنة ٢٠٢٠ فكانت النسب المخصصة للصرف لهذه السنة هي المصروفات الفعلية لسنة ٢٠١٩ بسبب عدم وجود موازنة لسنة ٢٠٢٠ فكانت المبالغ المصروفة لهذه السنة متفاوتة بين(٢٩%-١٠٢%) فكان هناك تجاوز على المبالغ المخصصة في بعض الابواب ففي حساب(تعويضات الموظفين) بلغت نسبة الصرف(١٠٢%) من المبالغ المخصصة اي بتجاوز(٢%) وذلك بسبب عدم وجود تخصيص كافي لهذا الحساب وهناك تعيينات ووظائف جديدة استحدثت بسبب نظام التعيين المركزي المعتمد من قبل وزارة الصحة لخريجي المهن الطبية والصحية لهذا تم صرف اكثر من المبلغ المخصص في الموازنة الذي اعتمد على موازنة ٢٠١٩ اما باقي ابواب الصرف

فكانت اعلى نسبة للصرف هي في حساب(المستلزمات الخدمية) حيث بلغت الصرف (١٠٠%) وهذا مؤشر ايجابي على استغلال المبالغ المخصصة بنسبة كاملة واقل نسبة للصرف كانت في حساب(المصروفات الاخرى،البرامج الخاصة) حيث بلغت نسبة صرفهما(٢٩%،٤٢%) على التوالي بالرغم من الاعتماد على المصروف الفعلي لسنة ٢٠١٩ وهذا مؤشر سلبي على عدم استغلال المبالغ المخصصة بصورة صحيحة، اما باقي ابواب الصرف للحسابات(المستلزمات السلعية،الصيانة النفقات الرأسمالية ) فكانت نسبة الصرف(٨١%،٨٢%،٨٠%) على التوالي وتعد هذه النسب جيدة ومقبولة لحد ما، وبلغت النسبة الاجمالية للمصروفات الكلية (٩٨%) وهذا مؤشر جيد بالرغم من ضعف نسبة الصرف لبعض ابواب الحسابات.

من خلال دراسة تنفيذ الموازنة للإيرادات والمصروفات لدائرة صحة بابل نستطيع من خلاله بيان الخلل ونقاط الضعف في الاداء المالي من خلال مقارنة المخطط من قبل الدائرة مع نسبة التنفيذ الفعلي للإيراد او المصروف وبيان الجهات التي التزمت بالمخصص واستغلال المبالغ المخصصة لها وعدم التجاوز عليها وكذلك النسب الضعيفة للتنفيذ وعدم استغلال المبالغ المخصصة للصرف من قبل بعض ابواب الصرف.





**المبحث الثاني**

**التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات البحث**

يتضمن هذا المبحث دراسة علاقات اثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية) على المتغير التابع والمتمثل بتقييم الاداء المالي لبيانات جمعت من دائرة صحة بابل لثلاث سنوات 2018,2019,2020 بهدف الوصول الى نتائج اختبار فرضيات البحث وتفسيرها، وبالشكل الآتي: -

**الفرضية الرئيسية:** (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على تقييم الاداء المالي) ويشق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

**الفرضية الفرعية الاولى** التي تنص على (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة على المصروفات).

**الفرضية الفرعية الثانية** التي تنص على (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على الإيرادات).

ولغرض اختبار هذا التأثير سنوظف معادلة الانحدار الخطي البسيط والمعرف بالدالة الرياضية الآتية:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + e_i$$

اذ ان  $y_i$  هو المتغير المعتمد (تقييم الاداء المالي ومتغيراته)،  $x_i$  هو المتغير المستقل (فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومتغيراتها)،  $\beta_0$  هو الحد الثبات،  $\beta_1$  هو الميل الحدي و  $e_i$  هو حد الخطأ العشوائي الذي يتوزع وفق التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وانحراف معياري  $\sigma_i$ .

اذ سيتم توظيف المعادلة اعلاه بدراسة اثر علاقة فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومتغيراتها الفرعية على تقييم الاداء المالي ومتغيراتها الفرعية، وكذلك وتوظيف اختبار (T)، وتوظيف اختبار (F)، ومعامل التحديد أو التفسير ( $R^2$ ) لمعرفة نسبة التفسير للمتغير المستقل من المتغير المعتمد، وكما يأتي:

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية : تأثير فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومتغيراتها الفرعية على متغير تقييم الاداء المالي

سيتم دراسة علاقة الاثر بين متغير نظام الرقابة الداخلية ومتغيراتها الفرعية على متغير تقييم الاداء المالي بصورة مستقلة لاختبار صحة فرضيات البحث وكما يأتي:

١- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية على متغير تقييم الاداء المالي.

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية الرئيسية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بنظام الرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول رقم (١): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.523$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابي ومعنوي لمتغير نظام الرقابة الداخلية على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن نظام الرقابة الداخلية سيكون لديها دور إيجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (5.330) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى. تم اختبار عدة فروض فرعية من الفرضية الرئيسية الأولى (ستة فروض )

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (٢٥.٤٣) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي ونظام الرقابة الداخلية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (998%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (97.3%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (٩٧.٣%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير نظام الرقابة الداخلية أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

لقياس تأثير نظام الرقابة الجدول ( ٥ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الداخلي على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	المحتسبة F	Sig
	القيمة المقدرة $\beta$	المحتسبة T	Sig			
المتغير المستقل						
الحد الثابت	0.324	1.841	0.342	0.998	0.973	25.43
نظام الرقابة الداخلي	0.523	5.330	0.0019			0.0001

٢- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة على اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بالموجودات الثابتة كما هو مبين في الجدول رقم (٢) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الموجودات الثابتة بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.804$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابي ومعنوي لمتغير الموجودات الثابتة على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن الموجودات الثابتة سيكون لديها دور إيجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (3.431) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (١٤.٦٢) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي والموجودات الثابتة ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٢) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (٩٤٤%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (92.7%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (٩٢.٧%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير الموجودات الثابتة . أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في

### الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول رقم (٦) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة لقياس تأثير الموجودات الثابتة على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	2.354	10.399	0.0019	0.944	0.927	14.62	0.0037
الموجودات الثابتة	0.804	3.431	0.0415				

٣- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بالمخزون كما هو مبين في الجدول رقم (٣) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة المخزون بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.611$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابي ومعنوي لمتغير المخزون على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن المخزون سيكون لديها دور إيجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (5.743) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.85) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي و متغير المخزون ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٣) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.935%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.892%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

(٢٧%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير المخزون أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ٧ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير المخزون على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	المحتسبة F	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	1.551	6.035	0.0004	0.935	0.892	12.85	0.0007
المخزون	0.611	5.743	0.0064				

٤- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بالمشتريات كما هو مبين في الجدول رقم (٤) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة المشتريات بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.914$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابي ومعنوي لمتغير المشتريات على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن المشتريات سيكون لديها دور إيجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (7.862) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية الرقابة الداخلية للمشتريات على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (13.03) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي ومتغير المشتريات ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٤) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.962%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.936%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

(93.6%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير المشتريات أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ٨ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير المشتريات على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	0.951	1.453	0.0845	0.962	0.936	13.03	0.0006
المشتريات	0.914	7.862	0.0062				

٥- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية الرئيسية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المشتريات كما هو مبين في الجدول رقم (٥) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة النقود بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.762$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابي ومعنوي لمتغير النقود على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن النقود سيكون لديها دور إيجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (4.674) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير النقود على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.23) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي و متغير النقود، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٥) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.882%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.855%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (85.5%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير النقود. أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الاتفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول (٩) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير النقود على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	1.067	3.673	0.0183	0.882	0.855	10.23	0.0071
النقود	0.762	4.674	0.0045				

6- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة على متغير تقييم الاداء المالي  
تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المشتريات كما هو مبين في الجدول رقم (٦): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الحسابات المدينة والدائنة بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.053$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابية ومعنوي لمتغير الحسابات المدينة والدائنة على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن الحسابات المدينة والدائنة سيكون لديها دور إيجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (5.452) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.



## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.55) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي ومتغير الحسابات المدينة والدائنة ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٦) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.915%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.891%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (89.1%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير الحسابات المدينة والدائنة . أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ١٠ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الحسابات المدينة والدائنة على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	1.875	4.067	0.0046	0.915	0.891	12.55	0.0061
الحسابات المدينة والدائنة	0.053	5.452	0.0011				

### ٧- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الإيرادات كما هو مبين في الجدول رقم (٧) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الإيرادات بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 0.381$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابي ومعنوي لمتغير الإيرادات على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن الإيرادات سيكون لديها دور إيجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t)

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

لمعامل قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (4.782) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (8.82) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي ومتغير المبيعات ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٧) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.963%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.937%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (93.7%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير الإيرادات . أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ١١ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير المبيعات على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحسوبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	0.917	3.238	0.0261	0.963	0.937	8.82	0.0043
المبيعات	0.381	4.782	0.0052				

8-اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على تقييم الاداء المالي) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الرواتب والاجور كما هو مبين في الجدول رقم (٨):

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الرواتب والاجور بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالانخفاض بمقدار ( $\beta = -0.868$ ) ، الأمر الذي يعني وجود

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

تأثير ذو دلالة عكسية ومعنوي لمتغير الرواتب والاجور على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن الرواتب والاجور سيكون لديها دور سلبي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (-6.234) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.36) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي و متغير الرواتب والاجور ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٨) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.883%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.861%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (86.1%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير الرواتب والاجور. أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ١٢ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الرواتب والاجور على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	1.182	5.033	0.0013	0.883	0.861	10.36	0.0004
الرواتب والاجور	-0.868	6.234-	0.0007				

9- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المستلزمات السلعية والخدمية كما هو مبين في الجدول رقم (٩): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه، عند زيادة قيمة المستلزمات السلعية والخدمية بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالانخفاض بمقدار  $(\beta = -1.005)$ ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة عكسية ومعنوي لمتغير المستلزمات السلعية والخدمية على تقييم الاداء المالي، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن المستلزمات السلعية والخدمية سيكون لديها دور سلبي في تقييم الاداء المالي، وذلك واضح من خلال اختبار  $(t)$  لمعامل قيمة بيتا  $(B_1)$  الذي بلغ  $(-7.244)$  وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة  $0.05$ . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة  $(F)$  المحسوبة  $(8.56)$  التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة  $0.05$ ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي ومتغير المستلزمات السلعية والخدمية، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٩) أن معامل التحديد  $(R^2)$  بلغ  $(0.912\%)$  ومعامل التحديد المصحح قدرة  $(0.882\%)$  والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن  $(88.2\%)$  من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير المستلزمات السلعية والخدمية. أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول (١٣) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة  $t$  لقياس تأثير المستلزمات السلعية والخدمية على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	1.673	8.668	0.0005	0.912	0.882	8.56	0.0013

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المستلزمات السلعية والخدمية	-1.005	7.244-	0.0008				
-----------------------------	--------	--------	--------	--	--	--	--

### 10- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الالكترونية على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الالكترونية على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الحاسبة الالكترونية كما هو مبين في الجدول رقم (١٠): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الحاسبة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 0.867)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الحاسبة الالكترونية على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن الحاسبة الالكترونية سيكون لديها دور ايجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار  $(t)$  لمعامل قيمة بيتا  $(B_1)$  الذي بلغ  $(8.873)$  وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة  $0.05$  . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الالكترونية على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة  $(F)$  المحسوبة  $(11.02)$  التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة  $0.05$  ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي ومتغير الحاسبة الالكترونية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول  $(١٠)$  أن معامل التحديد  $(R^2)$  بلغ  $(0.946\%)$  ومعامل التحديد المصحح قدرة  $(0.921\%)$  والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن  $(92.1\%)$  من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير الحاسبة الالكترونية . أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الالكترونية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الجدول ( ١٤ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الحاسبة الالكترونية على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	1.144	6.145	0.0007	0.946	0.921	11.02	0.0003
الحاسبة الإلكترونية	0.867	8.873	0.0004				

١١- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على متغير تقييم الاداء المالي

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على تقييم الاداء المالي ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بتقييم الاداء المالي والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الرقابة الادارية كما هو مبين في الجدول رقم (١١):

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الرقابة الادارية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة الاداء المالي، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 1.093)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الرقابة الادارية على تقييم الاداء المالي ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن الرقابة الادارية سيكون لديها دور ايجابي في تقييم الاداء المالي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا  $(B_1)$  الذي بلغ  $(5.173)$  وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على تقييم الاداء المالي) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة  $(9.34)$  التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين تقييم الاداء المالي ومتغير الرقابة الادارية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (11) أن معامل التحديد  $(R^2)$  بلغ  $(0.892\%)$  ومعامل التحديد المصحح قدرة  $(0.873\%)$  والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

(87.3%) من التغيرات التي تحدث في تقييم الاداء المالي يعود لمتغير الرقابة الادارية . أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ١٥ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الرقابة الادارية على تقييم الاداء المالي

المتغير التابع	تقييم الاداء المالي			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	0.956	3.056	0.0251	0.892	0.873	9.34	0.0061
الرقابة الادارية	1.093	5.173	0.0014				

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الاولى : اثر نظام الرقابة الداخلية ومتغيراتها الفرعية على متغير المصروفات

سيتم دراسة علاقة الاثر بين متغير نظام الرقابة الداخلية ومتغيراتها الفرعية على متغير المصروفات بصورة مستقلة لاختبار صحة فرضيات البحث كما يلي:

### ١- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية الفائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على المصروفات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير نظام الرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول رقم (١٢):

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 0.634)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الرقابة الادارية على المصروفات، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الرقابة الادارية سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (1.342) وهو دليل على عدم معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 .

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

ومن خلال النتائج اعلاه **نقبل** الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.432) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات و متغير نظام الرقابة الداخلية، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١٢) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.842%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.825%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (82.5%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية . أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة المصروفات وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الاتفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول (١٦) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة  $t$  لقياس تأثير نظام الرقابة الداخلية على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	0.881	3.763	0.0041	0.842	0.825	10.432	0.0004
نظام الرقابة الداخلي	0.634	4.342	0.0014				

### 2- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على المصروفات) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات و المتغير المستقل والمتمثل بمتغير الموجودات الثابتة كما هو مبين في الجدول رقم (١٣) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الموجودات الثابتة بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 0.892$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الموجودات الثابتة على المصروفات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الموجودات الثابتة سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (4.562) وهو دليل على معنوية



## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (13.822) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات ومتغير الموجودات الثابتة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١٣) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.932%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.891%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (89.1%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير الموجودات الثابتة، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة الموجودات الثابتة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ١٧ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الموجودات الثابتة على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	0.٨٣٦	2.182	0.1672	0.932	0.891	13.822	0.0007
الموجودات الثابتة	0.892	4.562	0.0013				

### ٣- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية المخزون على المصروفات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المخزون كما هو مبين في الجدول رقم (١٤) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة المخزون بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 0.٨٥٢$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير المخزون على المصروفات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير المخزون سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t)

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (5.953) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.94) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات ومتغير المخزون ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١٤) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.932%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.902%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (90.2%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير المخزون ، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة المخزون وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول (١٨) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير المخزون على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	١.٣٦٢	4.734	0.0063	0.932	0.902	12.94	0.0003
المخزون	0.٨٥٢	5.953	0.0006				

### 4- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية الفائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على المصروفات) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المشتريات كما هو مبين في الجدول رقم (١٥) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة المشتريات بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (1.681) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير المشتريات على المصروفات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير المشتريات سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

قيمة بيتا ( $B_1$ ) الذي بلغ (6.046) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.45) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات و متغير المشتريات ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١٥) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.873%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.852%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (85.2%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير المشتريات ، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة المشتريات وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ١٩ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير المشتريات على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	2.673	2.003	0.0782	0.873	0.852	14.45	0.0001
المشتريات	1.681	6.046	0.0002				

### 5- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على المصروفات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير النقود كما هو مبين في الجدول رقم (١٦) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة النقود بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (2.845) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير النقود على المصروفات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير النقود

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (3.654) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.562) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات و متغير النقود، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١٦) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.967%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.937%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (93.7%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير النقود، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة النقود وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

لقياس تأثير النقود على t الجدول ( ٢٠ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	2.182	4.432	0.0183	0.967	0.937	11.562	0.0002
النقود	2.845	3.654	0.0086				

6- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات الدائنة والمدينة على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات الدائنة والمدينة على المصروفات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الحسابات الدائنة والمدينة كما هو مبين في الجدول رقم (١٧) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الحسابات الدائنة والمدينة بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (0.085) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الحسابات الدائنة والمدينة على المصروفات ، وهذا يؤدي

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

إلى إمكانية القول أن متغير الحسابات الدائنة والمدينة سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (4.476) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات الدائنة والمدينة على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (8.23) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات و متغير الحسابات الدائنة والمدينة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١٧) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.793%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.771%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (77.1%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير الحسابات الدائنة والمدينة، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات الدائنة والمدينة سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة الحسابات الدائنة والمدينة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول (٢١) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الحسابات الدائنة والمدينة على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	0.956	3.673	0.0084	0.793	0.771	8.23	0.0056
الحسابات المدينة والدائنة	0.085	4.476	0.0016				

7- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على المصروفات) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المبيعات كما هو مبين في الجدول رقم (١٨) :-

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه، عند زيادة قيمة المبيعات بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة متغير المصروفات، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (0.853)، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الإيرادات على المصروفات، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير المبيعات سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (4.271) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05. ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (7.84) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات ومتغير الإيرادات، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث. إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١٨) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.846%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.827%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (82.7%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير الإيرادات، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة الإيرادات وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة

الجدول (٢٢) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الإيرادات على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	2.354	5.043	0.0005	0.846	0.827	7.84	0.0056
المبيعات	0.853	4.271	0.0018				

8- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على المصروفات) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الرواتب والاجور كما هو مبين في الجدول رقم (١٩): -

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الرواتب والاجور بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (0.825) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الرواتب والاجور على المصروفات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الرواتب والاجور سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (6.251) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.03) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات ومتغير الرواتب والاجور ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (١٩) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.916%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.893%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (89.3%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير الرواتب والاجور ، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة الرواتب والاجور وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة

الجدول ( ٢٣ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الرواتب والاجور على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	1.734	5.672	0.0061	0.916	0.893	12.03	0.0006
الرواتب والاجور	0.825	6.251	0.0008				

9- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على متغير المصروفات  
تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على المصروفات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بالمصرفيات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المستلزمات السلعية والخدمية كما هو مبين في الجدول رقم (٢٠): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة المستلزمات السلعية والخدمية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصرفيات، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (0.564) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير المستلزمات السلعية والخدمية على المصرفيات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير المستلزمات السلعية والخدمية سيكون لديها دور ايجابي في المصرفيات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (4.287) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض الفائق (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على متغير المصرفيات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.45) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصرفيات ومتغير المستلزمات السلعية والخدمية، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٢٠) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.931%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.904%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (90.4%) من التغيرات التي تحدث في المصرفيات يعود لمتغير المستلزمات السلعية والخدمية، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة المستلزمات السلعية والخدمية وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة.

الجدول (٢٤) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير المستلزمات السلعية والخدمية على المصرفيات

المتغير التابع	المصرفيات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحسوبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	1.764	5.893	0.0007	0.931	0.904	10.45	0.0009



## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المستلزمات السلعية والخدمية	0.564	4.287	0.0054				
-----------------------------	-------	-------	--------	--	--	--	--

**10- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية على متغير المصروفات**  
تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بأنه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية على المصروفات) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير التكنولوجيا كما هو مبين في الجدول رقم (٢١) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة التكنولوجيا بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (1.023) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير التكنولوجيا على المصروفات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير التكنولوجيا سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (6.172) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.24) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات ومتغير الحاسبة الإلكترونية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٢١) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.872%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.851%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (85.1%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير الحاسبة الإلكترونية، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة الحاسبة الإلكترونية وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة.

لقياس تأثير الحاسبة الجدول (٢٥) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الاحتمالية على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الحد الثابت	0.945	4.863	0.0092	0.872	0.851	11.24	0.0006
الحاسبة الإلكترونية	1.023	6.172	0.0008				

### 11- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على متغير المصروفات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على المصروفات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل المصروفات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الرقابة الادارية كما هو مبين في الجدول رقم (٢٢):

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الرقابة الادارية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير المصروفات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (0.792) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الرقابة الادارية على المصروفات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الرقابة الادارية سيكون لديها دور ايجابي في المصروفات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (5.675) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على متغير المصروفات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (13.07) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين المصروفات ومتغير الرقابة الادارية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٢٢) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.846%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.827%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (82.7%) من التغيرات التي تحدث في المصروفات يعود لمتغير الرقابة الادارية ، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية سوف يقود الى زيادة تحسين ادارة الرقابة الادارية وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة.

لقياس تأثير الرقابة الادارية الجدول (٢٦) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة على المصروفات

المتغير التابع	المصروفات	معامل	معامل التحديد المصحح	F	
----------------	-----------	-------	----------------------	---	--

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المتغير المستقل	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig	التحديد		المحتسبة	Sig
الحد الثابت	2.686	4.452	0.0016	0.846	0.827	13.07	0.0004
الرقابة الادارية	0.792	5.675	0.0005				

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تأثير فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومتغيراتها الفرعية على متغير الإيرادات

سيتم دراسة علاقة الاثر بين متغير نظام الرقابة الداخلية ومتغيراتها الفرعية على متغير الإيرادات بصورة مستقلة لاختبار صحة فرضيات البحث كما يلي:

### ١- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بأنه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على الإيرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل الإيرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير نظام الرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول رقم (٢٣) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير الإيرادات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 0.634)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الرقابة الداخلية على الإيرادات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن نظام الرقابة الداخلية سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (1.342) وهو دليل على عدم معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه **نقبل** الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى. وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (2.432) التي تكون قيمة غير معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الإيرادات ومتغير نظام الرقابة الداخلية ، لا يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث .

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٢٣) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.542%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.525%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار متوسطة ، والتي تدل على

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

أن (52.5%) من التغيرات التي تحدث في الإيرادات يعود لمتغير نظام الرقابة الداخلية ، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية سوف يقود الى زيادة تحصيل الإيرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الإيرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة .

الجدول ( ٢٧ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير نظام الرقابة الداخلية على بهجة الإيرادات

المتغير التابع	الإيرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	0.881	3.763	0.0041	0.542	0.525	4.432	0.0082
نظام الرقابة الداخلية	0.634	5.342	0.0005				

٢- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية الموجودات الثابتة على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على الإيرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بالإيرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الموجودات الثابتة كما هو مبين في الجدول رقم (٢٤) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الموجودات الثابتة بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير الإيرادات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.919$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الموجودات الثابتة على الإيرادات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الموجودات الثابتة سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (5.923) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.15) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الإيرادات ومتغير الموجودات الثابتة ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٢٤) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ

### الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

(0.958%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.932%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (93.2%) من التغيرات التي تحدث في الإيرادات يعود لمتغير الموجودات الثابتة ، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الإيرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الإيرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة.

الجدول ( ٢٨ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس الموجودات الثابتة على الإيرادات

المتغير التابع	الإيرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحسوبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	1.627	7.451	0.0002	0.958	0.932	10.15	0.0005
الموجودات الثابتة	0.919	5.923	0.0004				

#### 3- اثر متغير المخزون على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية الرئيسية القائلة بأنه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمخزون على الإيرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بالإيرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المخزون كما هو مبين في الجدول رقم (٢٥) :-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة المخزون بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة متغير الإيرادات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.784$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير المخزون على الإيرادات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير المخزون سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (4.764) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير المخزون على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (9.231) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الإيرادات ومتغير المخزون ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (25) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.946%) ومعامل

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

التحديد المصحح قدرة (0.924%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (92.4%) من التغيرات التي تحدث في الإيرادات يعود لمتغير المخزون، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الإيرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الإيرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة لقياس تأثير المخزون على t الجدول ( ٢٩ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الإيرادات

المتغير التابع	الإيرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	2.125	3.765	0.0124	0.946	0.924	9.231	0.0002
المخزون	0.784	4.764	0.0045				

### 4- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بأنه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على الإيرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بالإيرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المشتريات كما هو مبين في الجدول رقم 26

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه، عند زيادة قيمة المشتريات بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير الإيرادات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 1.763$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير المشتريات على الإيرادات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير المشتريات سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (5.164) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.63) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الإيرادات ومتغير المشتريات، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (26) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.928%) ومعامل

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

التحديد المصحح قدرة (0.897%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (89.7%) من التغيرات التي تحدث في الإيرادات يعود لمتغير المشتريات، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الإيرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الإيرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة. الجدول ( ٣٠ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة  $t$  لقياس تأثير المشتريات على الإيرادات

المتغير التابع	الإيرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدرة $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	3.041	1.763	0.0975	0.928	0.897	11.63	0.0002
المشتريات	1.763	5.164	0.0007				

### 5- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية الرئيسية القائلة بأنه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على الإيرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بالإيرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير النقود كما هو مبين في الجدول رقم (27): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه، عند زيادة قيمة النقود بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة متغير الإيرادات، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 1.056$  )، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير النقود على الإيرادات، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير النقود سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (6.655) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05. ومن خلال النتائج اعلاه **نقبل** الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (9.321) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05، نستنتج ان النموذج المدروس بين الإيرادات ومتغير النقود، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث. اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (27) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.932%) ومعامل

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

التحديد المصحح قدرة (0.905%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (90.5%) من التغيرات التي تحدث في الإيرادات يعود لمتغير النقود، أي أن زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود سوف يقود إلى زيادة نسبة تحصيل الإيرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الإيرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة.

الجدول ( ٣١ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة  $t$  لقياس تأثير النقود على الإيرادات

المتغير التابع	الإيرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	T المحتسبة	Sig				
الحد الثابت	0.895	4.432	0.0183	0.932	0.905	9.321	0.0005
النقود	1.056	6.655	0.0003				

٦- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بأنه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة على الإيرادات) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بالإيرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الحسابات المدينة والدائنة كما هو مبين في الجدول رقم (28): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه، عند زيادة قيمة الحسابات المدينة والدائنة بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة متغير الإيرادات، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 0.053)$ ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الحسابات المدينة والدائنة على الإيرادات، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الحسابات المدينة والدائنة سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات، وذلك واضح من خلال اختبار  $(t)$  لمعامل قيمة بيتا  $(B1)$  الذي بلغ  $(5.452)$  وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة  $0.05$ . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى.



## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.55) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الايرادات ومتغير الحسابات المدينة والدائنة ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (28) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.915%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.891%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (89.1%) من التغيرات التي تحدث في الايرادات يعود لمتغير الحسابات المدينة والدائنة، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الايرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الايرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة.

الجدول (٣٢) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الحسابات الدائنة والمدينة على الايرادات

المتغير التابع	الايرادات			معامل التحديد	معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	1.875	4.067	0.0046	0.915	0.891	12.55	0.0061
الحسابات المدينة والدائنة	0.053	5.452	0.0011				

### 7- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على متغير الايرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بأنه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على متغير الايرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل الايرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المبيعات كما هو مبين في الجدول رقم (29): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة المبيعات بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير الايرادات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (0.965 =  $\beta$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير المبيعات على الايرادات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير المبيعات سيكون لديها دور ايجابي في الايرادات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (6.562) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.14) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الإيرادات ومتغير المبيعات ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (29) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.932%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.908%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (90.8%) من التغيرات التي تحدث في الإيرادات يعود لمتغير للإيرادات ، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الإيرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الإيرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة.

لقياس تأثير المبيعات على t الجدول ( ٣٣ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة الإيرادات

المتغير التابع	الإيرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	1.672	4.783	0.0056	0.932	0.908	10.14	0.0003
المبيعات	0.965	6.562	0.0002				

٨- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على الإيرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بالإيرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الرواتب والاجور كما هو مبين في الجدول رقم (30):-

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه ، عند زيادة قيمة الرواتب والاجور بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير الإيرادات ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 0.932$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الرواتب والاجور على الإيرادات ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الرواتب والاجور سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (7.715) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على متغير الايرادات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (9.44) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الايرادات و متغير الرواتب والاجور ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (30) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.952%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.931%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (93.1%) من التغيرات التي تحدث في الايرادات يعود لمتغير الرواتب والاجور، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الايرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الايرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة

الجدول ( ٣٤ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الرواتب والاجور على الايرادات

المتغير التابع	الايرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
المتغير المستقل							
الحد الثابت	2.673	6.113	0.0002	0.952	0.931	9.44	0.0008
الرواتب والاجور	0.932	7.715	0.0003				

### 9- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على متغير الايرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على الايرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل الايرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير المستلزمات السلعية والخدمية كما هو مبين في الجدول رقم (31): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه، عند زيادة قيمة المستلزمات السلعية والخدمية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير الايرادات ، سوف يتأثر بالانخفاض بمقدار ( $\beta = -1.672$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة عكسية ومعنوي لمتغير المستلزمات السلعية والخدمية على الايرادات

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير المستلزمات السلعية والخدمية سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (-5.117) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل ( يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغيرفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (9.12) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الإيرادات ومتغير المستلزمات السلعية والخدمية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (31) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.874%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.851%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (85.1%) من التغيرات التي تحدث في الإيرادات يعود لمتغير المستلزمات السلعية والخدمية ، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات لسلعية والخدمية سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الإيرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الإيرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة.

الجدول ( ٣٥ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير المستلزمات السلعية والخدمية على الإيرادات

المتغير التابع	الإيرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	0.892	4.732	0.0024	0.874	0.851	9.12	0.0007
المستلزمات السلعية والخدمية	-1.672	5.117-	0.0002				

10- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للحاسبة الإلكترونية على الإيرادات ) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بالإيرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الحاسبة الإلكترونية كما هو مبين في الجدول رقم (32) :-

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه، عند زيادة قيمة الحاسبة الإلكترونية بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة متغير الإيرادات، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 0.632$ )، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الحاسبة الإلكترونية على الإيرادات، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الحاسبة الإلكترونية سيكون لديها دور ايجابي في الإيرادات، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B1) الذي بلغ (4.272) وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة 0.05. ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية على متغير الإيرادات) ضد اي فرضية اخرى.

وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.43) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05، نستنتج ان النموذج المدروس بين الإيرادات ومتغير الحاسبة الإلكترونية، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث. إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (32) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.768%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.746%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (74.6%) من التغيرات التي تحدث في الإيرادات يعود لمتغير الحاسبة الإلكترونية، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الإيرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الإيرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة.

الجدول ( ٣٦ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لقياس تأثير الحاسبة الإلكترونية على الإيرادات

المتغير التابع	الإيرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحتسبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	T المحتسبة	Sig				
الحد الثابت	0.644	4.394	0.0067	0.768	0.746	14.43	0.0002
الحاسبة الإلكترونية	0.632	4.272	0.0059				

### 11- اثر متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على متغير الإيرادات

تركز هذه النقطة اختبار الفرضية الرئيسية القائلة بانه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على الإيرادات) ولأجل ذلك تمت تحليل معادلة

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل الايرادات والمتغير المستقل والمتمثل بمتغير الرقابة الادارية كما هو مبين في الجدول رقم (33): -

من النتائج المعروضة في الجدول أدناه، عند زيادة قيمة الرقابة الادارية بمقدار وحدة واحدة فان قيمة متغير الايرادات، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 0.957)$ ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة طردية ومعنوي لمتغير الرقابة الادارية على الايرادات، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن متغير الرقابة الادارية سيكون لديها دور ايجابي في الايرادات، وذلك واضح من خلال اختبار  $(t)$  لمعامل قيمة بيتا  $(B1)$  الذي بلغ  $(4.774)$  وهو دليل على معنوية معامل بيتا تحت مستوى دلالة  $0.05$ . ومن خلال النتائج اعلاه نقبل الفرض القائل (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على متغير الايرادات) ضد اي فرضية اخرى. وكذلك من خلال قيمة  $(F)$  المحسوبة  $(11.83)$  التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة  $0.05$ ، نستنتج ان النموذج المدروس بين الايرادات ومتغير الرقابة الادارية، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث. اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول  $(33)$  أن معامل التحديد  $(R^2)$  بلغ  $(0.768\%)$  ومعامل التحديد المصحح قدرة  $(0.746\%)$  والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن  $(74.6\%)$  من التغيرات التي تحدث في الايرادات يعود لمتغير الرقابة الادارية، أي ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية سوف يقود الى زيادة نسبة تحصيل الايرادات المتحققة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الايرادات الفعلية والمخصصات الواردة في الموازنة

الجدول ( ٣٧ ) يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة  $t$  لقياس تأثير الرقابة الادارية على الايرادات

المتغير التابع	الايرادات			معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F المحسوبة	Sig
	القيمة المقدره $\beta$	المحتسبة T	Sig				
الحد الثابت	1.113	5.117	0.0003	0.881	0.865	11.83	0.0004
الرقابة الادارية	0.957	4.774	0.0037				

ملخص نتائج التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات البحث:

١- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 0.523)$

٢- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 0.804)$

٣- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 0.611)$

٤- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية الرقابة الداخلية للمشتريات على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 0.914)$

٥- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنفود على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنفود بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 0.762)$

٦- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 0.053)$

٧- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 0.381)$

٨- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = -0.868)$

٩- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = -1.005)$

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

١٠- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة للحاسبة الالكترونية على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 0.867)$  .

١١- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على تقييم الاداء المالي اذ ان زيادة قيمة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الاداء المالي بمقدار  $(\beta = 1.093)$  .

١٢- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار  $(\beta = 0.634)$  .

١٣- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار  $(\beta = 0.892)$  .

١٤- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار  $(\beta = 0.852)$  .

١٥- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار  $(1.681)$  .

١٦- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار  $(2.845)$  .

١٧- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات الدائنة والمدينة على المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار  $(0.085)$  .

١٨- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار  $(0.853)$  .



## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

١٩- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار (0.825) .

٢٠- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار (0.564) .

٢١- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية على المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار (1.023) .

٢٢- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على متغير المصروفات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة المصروفات بمقدار (0.792) .

٢٣- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية على متغير الايرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الايرادات بمقدار ( $\beta = 0.634$ ) .

٢٤- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة على متغير الايرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الايرادات بمقدار ( $\beta = 0.919$ ) .

٢٥- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون على متغير الايرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الايرادات بمقدار ( $\beta = 0.784$ ) .

٢٦- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات على متغير الايرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الايرادات بمقدار ( $\beta = 1.763$ ) .

٢٧- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود على متغير الايرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الايرادات بمقدار ( $\beta = 1.056$ ) .

٢٨- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة على متغير الايرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الايرادات بمقدار ( $\beta = 0.053$ ) .

## الفصل الثالث: المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج

٢٩- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات على متغير الإيرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الإيرادات بمقدار  $(\beta = 0.965)$  .

٣٠- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور على متغير الإيرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الإيرادات بمقدار  $(\beta = 0.932)$  .

٣١- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية على متغير الإيرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الإيرادات بمقدار  $(\beta = -1.672)$  .

٣٢- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الإلكترونية على متغير الإيرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الإيرادات بمقدار  $(\beta = 0.632)$  .

٣٣- يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية على متغير الإيرادات اذ ان عند زيادة فاعلية قيمة نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة الإيرادات بمقدار  $(\beta = 0.957)$  .

# الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

## الاستنتاجات:

## توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات وهي كما يلي:

- ١- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ٢- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمشتريات سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ٣- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للموجودات الثابتة سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ٤- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمخزون سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ٥- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للنقود سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ٦- ان أي زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحسابات المدينة والدائنة سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ٧- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للإيرادات سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ٨- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرواتب والاجور سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ٩- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمستلزمات السلعية والخدمية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .
- ١٠- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للحاسبة الالكترونية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة.

١١- ان زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للرقابة الادارية سوف يقود الى زيادة نسبة التنفيذ في الموازنة وتقليل نسبة الانحرافات الحاصلة نتيجة الفرق بين الانفاق الفعلي والمخصصات الواردة في الموازنة .

١٢- ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية في كانت بمستوى جيد على المستوى العام مع وجود بعض القصور والضعف في بعض اقسام الدائرة التي يمكن معالجتها من خلال وضع البرامج والسياسات والتعليمات المناسبة من قبل الادارة التي يمكن ان تساعد في زيادة فاعلية الرقابة الداخلية في هذه الاقسام.

## المبحث الثاني: التوصيات:

## وقد اوصى الباحث بعدد من التوصيات وهي كما يلي:

- ١- ضرورة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الخدمية لما لها من دور في تحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وتعزيز مصداقية البيانات المالية والحرص على التزام العاميين بالقوانين والقواعد التنظيمية والالتزام بما هو مخصص بالموازنة .
- ٢- ضرورة تفعيل دور الرقابة الداخلية للمشتريات بجيت تكون هناك لجان خاصة بالمشتريات وان تكون مستقلة عن القسم المالي وقسم المخازن والالتزام بما متوفر من اعتماد مالي للشراء وان تكون هناك خطة واضحة للشراء ويتم تحديد مواصفات المواد المراد شرائها بدقة عالية والتأكد من عدم توفرها في المخازن وغيرها.
- ٣- ضرورة مسك سجلات تفصيلية بالموجودات الثابتة وان تكون هناك سياسة ثابتة لدى الدائرة بما يتعلق بالاستهلاك ويتم المطابقة بين السجلات والاستاذ العام دوريا ويفضل ان تكون هناك ميزانية تقديرية للنفقات الرأسمالية وان يكون هناك رقابة على المواد المستهلكة وهذا له تأثير ايجابي على مستوى الاداء المالي والحفاظ على موجودات الوحدة.
- ٤- ضرورة ان يكون امناء المخازن من ذوي الاختصاص وكل مخزن يكون مسؤول عليه امين وان تكون هناك لجان بالاستلام والفحص ويتم تنظيم مستند او صرف مخزني لكل عملية ويفضل ان تقوم المخازن بأعداد تقارير حول المواد التالفة او المتضررة وان يكون هناك جرد للمواد المخزنية كافة وبهذا نتجنب الاسراف وعدم التبذير والحفاظ على المال العام.
- ٥- تفعيل دور الرقابة الداخلية في جانب النقدية الخاصة بالدائرة من خلال جعل امين الصندوق من ذوي الاختصاص ويكون مستقل عن التسجيل في السجلات واعداد القوائم والشيكات وضرورة مطابقة المقبوضات والنفقات النقدية يوميا مع ما هو موجود فعلا وضرورة الحفاظ على الاموال النقدية الخاصة بالدائرة بشكل سليم في قاصات خاصة وهذا بدوره يزيد من تحسين الاداء المالي والحفاظ عليه.
- ٦- ضرورة ان يكون هناك في الوحدة سجلات للسيطرة على الحسابات المدينة ويتم مطابقتها شهريا ويتم ارسال كشوفات دورية للعملاء والمجهزين ويفضل ان يكون هناك موظف لمتابعة تحصيل الديون ويفضل ان يكون الموظف المسؤول عن مسك حسابات العملاء ليس له علاقة بأمناء الصندوق ارسال واستلام كشوفات العملاء اعتماد الديون المعدومة تحليل اعمار الديون وهذا يمكن ان يؤثر في الاداء المالي نحو الافضل .

٧- ضرورة السيطرة على الإيرادات التي تحصل عليها الدائرة من خلال وضع سياسات تنظيم عمل واضحة في هذا الجانب من خلال المطابقة بين قوائم الإيرادات اليومية وسجل الصندوق مع مسك سجلات بإيرادات الموجودات الثابتة والإيرادات النقدية التي يتم الحصول عليها من الخدمات الصحية الإيرادات المتعلقة بموظفي الدائرة وغيرها وبهذا نزيد من فاعلية وجودة الاداء المالي.

٨- ضرورة عرض قوائم الرواتب على قسم التدقيق الداخلي ليمتد تدقيقها كما يتم المصادقة عليها من قبل مدير الحسابات ويتم دفعها بأشراف مسؤول القسم بعد المصادقة عليها ويجب ان تعاد الرواتب التي لم تصرف الى اصحابها الى الدائرة ويفضل ان يكون هناك مطابقة دورية من قبل قسم التدقيق الداخلي بين بين اسماء وعدد الموظفين بموجب قوائم الرواتب وسجلات الافراد وان تكون هناك قوائم خاصة بأجور العمل الاضافي وبهذا يتم السيطرة على الاجور وتقليل الاخطاء والانحرافات في الموازنة

٩- يفضل ان تكون هناك رقابة على المواد المصروفة للأقسام وهل تم استعمالها للأغراض التي صرفت من اجلها والقيام بالفحص الدوري للمطابقة بين الكميات المستعملة فعلا والكميات القياسية للمنتجات النهائية ويفترض ان يكون هناك خطة للصيانة ويكون هناك سجلات للسيطرة على مصروفاتها والاعتماد على مقارنة المصروفات المتحققة مع الموازنة التخطيطية

١٠- ضرورة تطوير العاملين وزيادة مهارتهم على استخدام الحاسوب في العمليات المالية والتدقيقية لما له اهمية في انجاز المعاملات بدقة وبجهد اقل، ويفترض ان يكون هناك رقابة على المدخلات والمخرجات وتصحيح الاخطاء في الحاسبة ويجب ان يكون هناك اجراءات كافية لحماية الملفات والسجلات والاجهزة من التلف والتلاعب ويجب الاحتفاظ بصورة من هذه الملفات والسجلات في مكان امين خارج موقع الحاسبة وان تخضع مكونات الملف الرئيس للتدقيق الدوري وهذا يجنبنا الاخطاء التي قد تصيب الراجح التي يمكن تؤثر في الاداء المالي.

١١- تفعيل دور الرقابة الادارية من خلال تحديد الاهداف التي تسعى اليها الوحدة الاقتصادية ورسم سياسات واضحة لتحديد هذه الاهداف وان يتم تحديد واجبات الملاك كل حسب الوصف الوظيفي واصدار اوامر ادارية بذلك مع فتح سجلات للملاك وفتح اضابير شخصية وتحديد نظام لتقييم ادائهم وبهذا نزيد من فاعليتهم ودور في مستوى الاداء بشكل عام والمالي بشكل خاص.

١٢ تفعيل دور الرقابية والتدقيق الداخلي باعتباره احد ادوات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية والتدقيق في الامور الادارية والمالية وتحديد نقاط الضعف والقصور في الاداء وإيجاد الحلول المناسبة وزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية

# قائمة المصادر



## القرآن الكريم

### المصادر:

#### أولاً: القوانين والتشريعات والتعليمات

١. ديوان الرقابة المالية قسم الدراسات الفنية والبحوث ، (الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات ) جمهورية العراق ٢٠٠٧.
٢. جمهورية العراق، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي، دليل التدقيق العراقي رقم (٤)، ٢٠٠٥.
- جمهورية العراق ، المعايير المحاسبية والرقابية (٢٠٠٠) دليل التدقيق ذي الرقم (٤) دراسة وتقييم الرقابة الداخلية ص٢
٣. قانون وزارة الصحة المرقم (١٠) لسنة ١٩٨٣.
٤. قانون وزارة الصحة العامة المرقم (٨٩) لسنة ٢٠٠١.

#### ثانياً: المراجع العربية

##### ١- الكتب

- ١- الزبيدي، حمزة محمود،(التحليل المالي وتقييم الاداء والتنبؤ بالفشل)،شركات الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،لاردن، ٢٠٠٠.
- ٢- الشيخ، خالد مصطفى “إجراءات المراجعة الداخلية واثار تطبيقها على الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة الداخلية "منشأة المعارف للتوزيع والنشر، الإسكندرية ٢٠٢٠.
- ٣- الشيخ، فهمي مصطفى،(التحليل المالي) الطبعة الاولى، رام الله ،فلسطين، ٢٠٠٨.
- ٤- الصـبـان، محمد سـمير،علي،عبدالوهاب نصـر(المراجعة الخارجية)الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر، ٢٠٠٢ الطبعة الاولى ،عمان،الاردن، ٢٠١٤
- ٥- الفين ارينز ،جيمس لوبك (المراجعة مدخل متكامل) دار المريخ للنشر السعودية الرياض الجزء الاول، ٢٠٠٢.
- ٦- القاضي، حسين يوسف، دحدوح حسين احمد،قريط،عصام نعمة “التدقيق الداخلي " جامعة دمشق ٢٠٠٨.

- ٧- القيسي، خالد ياسين، (دليل رقابة الاداء)، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، صنعاء، ٢٠٠٥.
- ٨- احمد، محمد سمير "الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية" دار المسيرة للنشر عمان الاردن الطبعة الاولى ٢٠٠٩.
- ٩- امية، عبد الله خالد: ( علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية )، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
- ١٠ الصحن، عبد الفتاح، وآخرون ( المراجعة التشغيلية، والرقابة الداخلية) الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
- ١١- التكريتي، سعد غالب، والعلاق، بشير عباس، ((الأعمال الالكترونية)) الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
- ١٢- أرينز، الفين، ولوبك، جيمس، ((المراجعة مدخل متكامل)) ترجمة محمد عبد القادر، مراجعة د. أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.
- ١٣- النجدي، يعقوب يوسف، والنعيم، فيصل محمد، (( التجارة الإلكترونية مبادئها ومقوماتها)) الدار العربية للعلوم، لبنان، ٢٠٠٢.
- ١٤- المناعسة، أسامة أحمد، والزعبي، جلال محمد، ((جرائم الحاسب الآلي)) دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ٢٠٠١.
- ١٥- الجوهر، د. كريمة علي كاظم، (( الرقابة المالية )) دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٩.
- ١٦- الحسون، عادل والقيسي، خالد، (( النظم المحاسبية )) دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.
- ١٧- الوردات، خلف عبدالله، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٤.
- ١٨- الياور، علي عصام محمد علي، (نظام الرقابة الداخلية، الإطار النظري والاجراءات العملية) الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، ٢٠١٤.
- ١٩- جمعة، احمد حلمي "تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد واخلاقيات المهنة" دار الصفاء للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٨.
- ٢٠- جمعة، احمد حلمي، (المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث الاطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق) دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.

- ٢١- حجازي، وجدي حامد(اصول المراجعة الداخلية) دار التعليم الجامعي، مصر، ٢٠١٠.
- ٢٢- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦ .
- ٢٣- رضوان، محمود عبد الفتاح، (٢٠١٢) ادارة الجودة الشاملة فكر وفلسفة قبل ان يكون تطبيق، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- ٢٤ سلطان، محمد سعيد،(ادارة الموارد البشرية) دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣
- ٢٥- سواد، زاهرة توفيق، (مراجعة الحسابات والتدقيق) دار الراية للنشر الطبعة الاولى الاردن، ٢٠٠٩ .
- ٢٦- شريف، محمد، ابو خشبة، علي مصيلحي، محمد منير، محمد محمود(الادارة في منظمات الاعمال واسس الرقابة عليها)، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر ٢٠١٣.
- ٢٧- طواهر، محمد التهامي، صدقي، مسعود"المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري" ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٥.
- ٢٨- عبدالله، خالد امين(علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية ) وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٠.
- ٢٩- عقيل، جاسم عبد الله، (مدخل في تقييم المشروعات والجدوى الاقتصادية والفنية جدوى الأداء) دار الحامد للنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٩.
- ٣٠- كافي، مصطفى يوسف،(تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة)مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ٢٠١٤.
- ٣١- فتحي رزق السوافيري، وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢ .
- ٣١- محمود، رافت سلامة، كلبونة، احمد يوسف، زريفات، عمر محمد (علم تدقيق الحسابات النظري) دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١١.
- ٣٢- مرشد، نصارة، احمد سعيد(تقويم اداء المشروعات الحكومية)، معهد الادارة العامة، الرياض، ١٩٩٤ .
- ٣٣- محمد السبد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢ .

٣٤- يعقوب، فيحاح عبدالله، عبود، سالم محمد (التحكم المؤسسي واستراتيجية وظيفة التدقيق، الطبعة الثانية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، ٢٠١٩.

## ٢- الاطاريح والرسائل:

١- ادم، عثمان يحيى، (اثر الرقابة الداخلية في تقويم الاداء المالي في المؤسسات العامة) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، ٢٠١٨.

٢- البشير احمد، عايده محمد، (اثر تطبيق اسس القياس المحاسبي على تقويم الاداء المالي في الوحدات الحكومية- دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٨.

٣- التميمي، نوفل محمود موسى، (تقويم اداء الجامعات العراقية في ظل مؤشرات الاداء المالي ومعايير الجودة الشاملة- بحث تطبيقي في جامعة كربلاء) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٧.

٤- الجبوري، نصيف جاسم (مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاسها على نظم قياس الاداء والحوافز في الشركات المساهمة العراقية) جزء من اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٩٩.

٥- الخيسي، عبدالباسط احمد (مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة- دراسة تطبيقية تحليلية) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٣.

٦- الربيعي، نجلاء سادة حسون محمد، (دور الرقابة الداخلية في تحسين الواقع الصحي) جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني، المهده العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٤.

٧- السامرائي، محمد حامد مجيد، (اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط ٢٠١٦.

- ٨- السلامي، عارف عتيق(مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي) رسالة ماجستير، عمان، جامعة ال البيت، ٢٠٠٥.
- ٩- الزبيدي، امنة صبري كريم،(تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية العراقية - دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الاسلامية الاردنية والامارتية) رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، ٢٠١٦
- ١٠- العبيدي ، احمد جاسم حمودي " تطوير الرقابة الداخلية لمواجهة مخاطر تقنية المعلومات بأستعمال إطار COBIT دراسة تطبيقية في مصرف بغداد" رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠١٤ .
- ١١- الغانمي، منار حيدر علي "دور الايفاء بمتطلبات الرقابة الداخلية على العمليات الالكترونية في الحد من المخاطر المصرفية“ جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق ٢٠١٦.
- ١٢- التميمي ، ظاهر محسن مطلب(أثر حوكمة تقنية المعلومات في تعزيز كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠
- ١٣- القزاز، محمد امين عبدالرحمن،(تقويم الاداء للمصارف باستخدام النسب المالية للبيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٦) بحث تطبيقي في عينة من المصارف الحكومية والخاصة) جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد،العراق، ٢٠١١ .
- ١٤- الكروي، اسعد جاسم خضير، “دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي“ جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال ٢٠١٥.

- ١٥- النونو، كمال محمد سعيد كامل(مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعرف عليه في البنوك الامية في قطاع غزة) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٩.
- ١٦- بلابل، براهيم(تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، ٢٠١٥.
- ١٧- رزيقة، تالي،(تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، ادارة الاعمال، الجزائر، ٢٠١٢.
- ١٨- سلمان، علاء جاسم،(دور معلومات ادارة الكلفة الاستراتيجية في تقويم الاداء ) اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٣.
- ١٩- شحروري، محمود عبدالرحيم(مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الاردنية) رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان ١٩٩٨.
- ٢٠ - شريشر، سعيد عيضة سعيد،(اثر انظمة الرقابة الداخلية على الاداء المالي) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الريان، اليمن، ٢٠٢٠
- ٢١ عبدالهادي، مخلوف،(دور التدقيق المحاسبي في تحسين الاداء المالي) رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، ٢٠١٦.
- ٢٢- علي، سيد محمد،(تصميم نظام لتقويم الاداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٩.
- ٢٣- عياش، عبدالوهاب احمد عبدالله،(دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي لشركات الاتصال دراسة تحليلية تطبيقية على شركات الاتصال اليمنية ) رسالة ماجستير، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، السودان، ٢٠١٠.

٢٤- قاسم، ماهر بكر عبدالقادر، (اثر تطبيق اطار COSO للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية) في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الاردن، ٢٠١٤.

٢٥- مخلوف، احمد محمد(المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الاردنية) جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.

٢٦- مصلح، ناصر عبدالعزيز مصلح، "اثر استخدام الحاسوب على انظمة الرقابة الداخلية في المصارف العامة في قطاع غزة" جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبية، كلية التجارة الجامعة الاسلامية، فلسطين ٢٠٠٧.

٢٧- نجم، بان توفيق،(تقييم اداء التدقيق الداخلي في الوحدات الخاضعة لمعايير الرقابة الداخلية) رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٠٦.

### ٣- الدوريات:

١- الاعاجبيي، عقيل دخيل كريم،(دور مراقب الحسابات في تقويم اداء المصارف الخاصة وبيان مدى تعرضها للتعثّر المالي من خلال تطبيق نظام Sherrod - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية) مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٨) العدد(١)، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨.

٢- الامين، فكري كباشي(تقويم الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية والسيولة- دراسة تطبيقية في مصرف بغداد الاستثماري ومصرف الشرق الاوسط الاهلي في العراق) مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد (١٠) العدد(٣٩) ٢٠١٨.

٣- البعاج، قاسم محمد، الكرعاوي، نجم عبد عليوي،(تقييم كفاءة اداء الشركة للصناعات المطاطية في الديوانية باستخدام المؤشرات المالية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٣)، ٢٠١٥.

- ٤- البكري، عبدالله غالب جواد، الربيعي، سلمى منصور سعد(دور تقنية المحاسبة عن الانجاز في تقويم الاداء – دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود)مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٦٥) تموز ٢٠٢١.
- ٥- العمري، احمد محمد، عبدالغني، فضل عبدالفتاح(مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية) المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد (٢) ، العدد(٣)، ٢٠٠٦.
- ٦- الصفار، نزار قاسم،(تقييم الاداء واهميته في المنظمات الانتاجية) مجلة التقني، المعهد التقني، نينوى، العدد(٧)٢٠٠٦.
- ٧- جمعة، احمد حلمي( المعايير الامريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي) مجلة التدقيق، دار النهضة العربية، القاهرة ، العدد(٦٣ و٦٤) اب ٢٠٠٥.
- ٨- حريجة، عد عبد مسلم، عقيل حمزة حبيب الحسناوي، وسام هادي جواد،(تقييم مقاييس الاداء المالي في الوحدات الحكومية في ظل موازنة البنود- دراسة حالة في المديرية العامة لتربية النجف) مجلة كلية لتربية للنبات للعلوم الانسانية، العدد(٢٥)، السنة (١٣)، ٢٠١٩.
- ٩- حسين، أسعد مبارك، الصادق محمد سالم، امل عمار محمد(دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الاحمر)، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد(١٧) العدد (١) ، ٢٠١٦.
- ١٠- خالد، حسن عوض حسن، ابراهيم، المنزول موسى،(اثر تطبيق معيار الإبلاغ الدولي (٩) عقود التأمين على تقويم الاداء المالي)مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد(٢٨)، ٢٠٢١.
- ١١- دهيرب، محمد سمير، ميادة جعفر ناجي،(مدى استخدام القوائم المالية في تقييم اداء المؤسسات الخدمية – دراسة تحليلية مقارنة للقوائم المالية في جامعة المثنى) ٢٠٠٨-٢٠٠٩.



- ١٢- سرور، محمد حسن ، (( تأثير التجارة الإلكترونية على النظام المحاسبي ))  
مجلة الرقابة المالية، العدد ٣٩، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية  
والمحاسبة، ٢٠٠٥.
- ١٣- شركة أرنست آند يونك، (( منع أو اكتشاف الاختلاس والتلاعب ))  
محاضرات لدورة المفتشين العموميين، ٢٠٠٥.
- ١٤- عبدالقادر، احمدحسن، صفاء حسن علي، لينا محمد احمد، نسيبة عزام ابراهيم (دور الرقابة  
الداخلية في تحقيق الاستغلال الامثل للموارد البشرية) مقالة من المجلة الاكاديمية للبحوث  
والدراسات، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١، العدد (٥)، ٢٠٢٠.
- ١٥ عبدالله، ايهاب هاشم، (انعكاس الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم اداء  
الوحدات الاقتصادية) مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الثاني، العدد (١) ٢٠٢٠.
- ١٦ عكار، زينب شلال، سلطان، وفاء علي (تقويم الاداء المالي في شركة التامين الوطنية-  
دراسة تطبيقية في شركة التامين الوطنية في البصرة) مجلة الادارة والاقتصاد، العدد  
(٢٥) المجلد (٧) ٢٠١٨.
- ١٧- عمر، رأفت عبد المحسن، (( نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية الآلية ))  
ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني لجامعة الزيتونة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢.
- ١٨- محد، عمر السر حسن، ( اثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تقويم الاداء المالي  
بالمؤسسات غير الربحية ) المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد (٤)، العدد (١)، ٢٠١٨.
- ١٩- محد، فائزة عبدالكريم (تقويم الاداء المالي في شركة التامين العراقية) مجلة دراسات  
محابية مالية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد ٢٢، الفصل الاول، ٢٠١٣.
- ٢٠- مهدي، ثامر محمد (اثر استخدام الحاسب الالكتروني على انظمة الرقابة الداخلية) مجلة  
القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٤، ٢٠١٠.

٢١- نادر، نهاد، ماهر الامين، حسين جواد البزون، (المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية)مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦.

٢٢- هاشم زغلول ابراهيم ، (( نحو منظور جديد لأدلة الأثبات يتلائم ومراجعة أنشطة التجارة الإلكترونية ))مجلة الرقابة المالية، العدد ٤٧، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ، ٢٠٠٥.

### ثالثاً: المصادر الاجنبية:

#### 1- BOOK:

1- Anderson urtonet al, "Internal Auditing, Assurance & Advisory services, 2017", published by the Internal Audit Foundation

2- Arens, Alvin A. & Loebbecke, James K., "Auditing: An Integrated Approach", 8th ed., New Jersey, Prentice-Hall, Inc., USA 2000.

3- Graham, Lynford, "Internal control audit and compliance :documentation and testing under the new coso framework 2015," Published by Johnwiley & Sons, Inc, Hoboken, new Jersey, Canada

4- John, (1983) Performance Appraisal , M.A, Kent publishing co. Boston .

Assurance & Risk ), 2nd edition , South –

Westem College Publishing , Florida , 2001. Knechel , W., R. (Auditing And

5--Morelo ,Natan , ( the importance Of internal control in the Brazilian Public administration) Minerva program Spring 2011 , school of business and public management the Institute of Brazilian business & public management Issues .

6- Nzechukwu ,Patrick Onwural ,(Internnal Audit Practice From A to Z , 2017 , 1 Edition) Library of Congress Cataloging in Publication Data ,

7- R.Birien,jsenical,:Control linter et Taylor & Francis Group , LLC. verification , edition ,reportaient inc Canada ,1984,p36.

8- Ramamorrti, Sridhar, "Inter nal Auditing: History, Evolution, and prospects", IIA, Altamonte Springs, 2003.

9- Siegel, Joel G., Jeak. Shim, Accounting Handbook, Barron's Edncatiand series , 2006.

10 INTOSAI, Internal Control Standards committee, "Guidelines For Internal Control Standards" ,Vienna, 2004 Guidelines for Internal control 2004 , Standards for the public sector of the INTOSAI

11- ARENS, A. ALIVIN, AND LOEBBECK, K, JAMES, ((AUDITING AN INTEGRATED APPROACH)), CPRENTIC – TLA, INTERNATIONAL, 1988.

## **2-Theses and Letters:**

1- Mawanda,2008, Effects of Internal Control Systems on Financial Performance in an Institution of Higher Learning in Uganda, Postgraduate thesis college of business and management uganda martyrs university,2008

2- Ofori ,William ,(Effectiveness Of Internal Control: Aperception Or Reality ? The evidence Of Ghana Post Company limited in Ashanti region) 2011, Masters Of Business Administration Institute Of Distance , University Of Science and Technology ,kumasi .

### 3- Patrols:

1-Allegrini, Marco´ D'onza, Giuseppe, " Internal auditing risk assessment in large Italian companies: an Empirical survey", International journal of auditing, No. (7), pp.191Q208.،2003.

2-Bankiing Regulation And Supervision Board,Systems,Official Gazette,Issue NO.24312,On February.

3-Badra,m. ,Saidin , S. ,(Improving The Existing Function Of Inernal Audit At Organization Level ) ,Internaional Journal Of Arts And Commerce ,Vol.1 ,No.6 ,2012

4-State Bank OF Pakistan ,(Guidelines on Internal Controls) Attachment to the BSD Circular , No. 07 dated May 27 ,2004

5- Steven, H,Nedeau,David &Cyr,Michael(Performance Evaluation in Mat-rix Organization),Journal of Industrial &Commercial Training,Vol.(40),No(5), 2008,PP(236-241)

6- Sarowar, Husain, "From Project Audit to Performance Audit", IUP JOURNAL OF Accounting Research & Audit Practices; Jul 2010

7- Ndifon Ejoh<sup>1\*</sup> Patrick Ejom<sup>2</sup>2014(The Impact of Internal Control Effectiveness and Internal Audit Roletoward the Performance of LocalGovernmen) Research published in the Journal of Economics and Sustainable Development, Volume (5), Issue (16) 2014.

8- DAVIS, B, GORDON, ((AUDTING & EDP, PUBLISHAD BY AMERICAN INSTITUTE OF CERTFIED PUBLIC ACCOUNTING)) NEW YORK AND LAMONT, BOATION U.S.A, 1982.

**مواقع انترنت**

١- جون أدشيد، (( التبادل الألكتروني والمراجعة بدون مستندات )) المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

[www.arbosay.org](http://www.arbosay.org)

## قائمة استقصاءات نظام الرقابة الداخلية

اسم المنشأة : دائرة صحة بابل

السنة المالية

ت	السؤال	الاجابة	
		نعم	كلا
	<b>الأمور العامة</b>		
١	هل يوجد لدى المنشأة نظام داخلي ؟		
٢	هل توجد لوائح تحريرية باختصاصات وصلاحيات الإدارات المختصة ؟		
٣	هل هناك نظام يضمن تحديد البدائل عند غياب الموظفين ؟		
٤	هل تتبع المنشأة خطة لتغيير الموظفين على فترات دورية وبما لا يؤثر على سير العمل؟		
٥	هل يتم تغيير اللجان بصورة دورية ؟		
٦	هل هناك نظام لقياس الأداء داخل المنشأة ؟		
٧	هل يوجد لدى قسم التدقيق الداخلي دليل للإجراءات وبرامج عمل واضحة ؟		
٨	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بأعداد تقارير دورية الى الإدارة ؟		
٩	هل أن أعمال قسم التدقيق تغطي كافة نشاطات المنشأة ؟		
١٠	هل أن تعيين الموظفين الجدد لا يتم إلا بعد حدوث شاغر في الملاك وتوفر الاعتماد اللازم للصرف ؟		
١٢	هل تستخدم المنشأة نظام الترقيم المسبق للسجلات ؟		
١٣	هل تتبع المنشأة نظام التأمين على موجوداتها ؟		
	هل تم التأمين ضد خيانة الأمانة على الموظفين الذين بعهدتهم موجودات وأموال		
١٤	هل تتبع المنشأة نظام الميزانيات التقديرية ؟		
١٥	هل تتبع المنشأة نظام الجرد المستمر ؟		
	هل يتم ملاحظة حالات المادة كونها متضررة أو تالفة أو بطيئة الحركة أثناء عملية الجرد ؟		
١٦	هل يجري تسجيل المعاملات المالية يوميا" في السجلات ؟		
١٧	هل تقوم المنشأة باعتماد نظام كلفة لغرض تحديد كلفة الأنشطة ؟		
١٨	هل يتم التعيين في الوظائف على ضوء الاختصاص الوظيفي بما		

	يتلاءم بين الاختصاص العلمي والوظيفة ؟	١٩
	هل توجد خطة واضحة لتدريب الموظفين ؟	٢٠
	هل توجد سجلات للسيطرة على المستندات المهمة غير المستعملة	٢١
	وهل يتم الربط بينهما وبين استعمال المستندات لأغراض المنشأة ؟	٢٢
	هل يتم الالتزام بتوزيع نسخ المستندات على الأقسام وذات العلاقة ؟	٢٣
	هل يتم الاحتفاظ بأختام المنشأة لدى جهة مختصة ؟	٢٤
	هل تم تعيين مفتش مالي في المنشأة ؟	٢٥
	هل تقوم الجهة القطاعية بأجراء زيارات تفتيشية للمنشأة ؟	
	هل تقوم الجهة الصحية بأجراء زيارات تفتيش	
	<b>أولاً:- الموجودات الثابتة</b>	
	هل تقوم المنشأة بمسك سجلات تفصيلية بالموجودات الثابتة ؟	١
	هل تتضمن السجلات البيانات التالية الموجودات الثابتة :-	٢
	مواصفات الموجودات الثابت -	
	- تاريخ الشراء .	
	- تاريخ الاستخدام .	
	- موقع أو مكان تواجد الموجود .	
	- الرقم الرمزي للموجود .	
	- الاندثارات السنوية المتراكمة .	
	- تاريخ الاستبعاد أو الشطب .	
	هل هناك سياسة ثابتة تسيّر عليها المنشأة فيما يتعلق باستهلاك	٣
	الموجودات الثابتة ؟	
	هل يتم إجراء المطابقة بين السجلات والأستاذ العام دورياً ؟	٤
	هل أن الأراضي والعقارات مسجلة بأسم المنشأة في دوائر التسجيل	٥
	العقاري ؟	٦
	هل أن السيارات مسجلة بدوائر المرور ؟	٧
	هل تحتفظ المنشأة بملفات الموجودات الثابتة المهمة ؟	٨
	هل يوجد نظام مبرمج لصيانة الآلات والمعدات ووسائل النقل ؟	٩
	هل يتم مسك سجلات عهدة بالموجودات لدى الموظفين ؟	١٠
	هل يتم مسك سجلات من قبل الأقسام بالموجودات لديهم ؟	
	هل اتخذت المنشأة الإجراءات المناسبة لحماية موجوداتها من أخطار	
	الحريق والتلف وسوء الاستعمال ؟	
	هل توجد رقابة على الموجودات المستهلكة ؟	١١
	هل هناك ميزانية تقديرية للنفقات الرأسمالية ؟	١٢
	هل يتم شراء الموجودات الثابتة استناداً الى الموازنة الرأسمالية	١٣
	للمنشأة ؟	

		هل يوجد نظام رقابة على الموجودات المسحوبة من العمل ؟	١٤
		هل تستخدم المنشأة نظام لترميز موجوداتها ؟	١٥
		هل تعتمد عمليات الاستبعاذات من حسابات الموجودات الثابتة من رئيس مجلس الإدارة أو موظف مسؤول؟	١٦
		<b>ثانياً: المخزون:-</b>	
		هل يوجد قسم خاص للحسابات المخزنية ؟	١
		هل أن كل مخزن بعهددة أمين مخزن مسؤول ؟	٢
		هل أن أمناء المخازن من ذوي الاختصاص بالأعمال المخزنية ؟	٣
		هل يتم مسك بطاقات مخزنيه من قبل أمين المخزن ؟	٤
		هل يتم الاستلام بواسطة لجنة خاصة بالاستلام والفحص ؟	٥
		هل يتم تنظيم مستند استلام أو صرف مخزني لكل عملية وعند وقوع العملية مباشرة ؟	٦
		هل أن الصرف من المخازن لا يتم إلا بعد:-	٧
		- تقديم طلب من القسم المختص .	٨
		- تصديق مدير المخازن أو الشخص المسؤول .	٩
		هل يوجد قسم خاص للحسابات المخزنية ؟	١٠
		هل يتم إجراء المطابقة الدورية بين بطاقات الصنف في المخازن وبطاقات قسم الحسابات المخزنية ؟	١١
		هل تشمل سجلات الحسابات المخزنية كافة مخازن المنشأة ؟	١٢
		هل تقوم إدارة المخازن بأعداد تقارير عن:-	
		- المواد الراكدة .	
		- المواد التالفة والمتضررة .	
		- المواد التي تصل الى حد الطلب .	
		هل يوجد نظام لشطب المواد التالفة ؟	١٣
		هل يتم جرد كافة المواد المخزنية ؟	١٤
		هل أن المشاركين في الجرد ليس لهم علاقة بالحيازة المخزنية والسجلات المخزنية ؟	١٥
		هل توجد تعليمات واضحة لعملية الجرد ؟	١٦
		هل أن كافة المواد المخزنية مسعرة ؟	١٧
		هل يتم فصل المواد المستعملة والقديمة وعدم خزنها مع المواد الجديدة ؟	١٩
		هل يتم تدقيق قوائم الجرد من قبل التدقيق الداخلي ؟	٢٠
		هل يتم إجراء المطابقة بين نتائج الجرد والسجلات المخزنية والمالية؟	٢١



		هل توجد وسائل حماية كافية للمخازن ؟	٢٢
		هل أن المواد مرتبة بشكل يسهل عملية عدها وجردها ؟	٢٣
		هل يتم توزيع نسخ مستند الصادر المخزني على الأقسام ذات العلاقة؟	٢٤
		<b>ثالثًا: المشتريات</b>	
		هل يوجد إدارة خاصة للمشتريات في المنشأة ؟	١
		هل أنها مستقلة عن القسم المالي وقسم المخازن ؟	٢
		هل توجد موازنة للمشتريات ؟ وهل أنها محددة على أسس واضحة ؟	٣
		هل يتم تنظيم طلب شراء ؟	٤
		هل ينظم طلب الشراء من قبل:-	٥
		- القسم المختص .	
		- قسم المخازن .	
		- السيطرة المخزنية .	
		هل تنفذ طلبات الشراء بعد التأكد من توفر الاعتماد اللازم ؟	٦
		او تأييد عدم توفر المواد في المخازن ؟	
		في حالة ارتباط المنشأة بعقود شراء هل يتم فتح سجلات لكل مجهز	
		لأغراض المتابعة ؟	
		هل يتم التقيد بالشراء أو توجد تعليمات واضحة تحدد الشراء بالصيغ	٧
		:- التالية	
		- العروض .	
		- المناقصات .	
		- اللجان .	
		هل يتم مسك سجلات للعطاءات الواردة ؟	٨
		هل توجد لجنة خاصة لتحليل العروض ؟	٩
		هل يتم تنظيم محضر خاص بالورق والمناقصات لتحديد المجهز	١٠
		المفضل ؟	
		هل يتم تحديد المواصفات بدقة للمواد المطلوب شرائها ؟	١١
		<b>رابعًا: النقود</b>	
		هل أن اختصاص أمين الصندوق أو المشرف على استلام النقد مستقل	١
		عن التسجيل في السجلات وأعداد قوائم المبيعات وأعداد الشيكات ؟	٢
		هل تستعمل قاصة حديدية لحفظ النقود ؟	٣
		هل يستخدم سجل محاسبة ١٦ للسيطرة على وصولات القبض غير	
		المستعملة ؟	
		هل يتم حفظ وصولات القبض لدى موظف مسؤول غير أمين	٤
		الصندوق؟	

		هل تقوم لجنة مختصة بفحص وصولات القبض من حيث الطبع واستلامها؟	٥
		هل يوجد حد أعلى لحفظ المبالغ النقدية في الصندوق؟	٦
		هل يتم استخدام القاصة لحفظ مبالغ أخرى مثل الرواتب وسلف النثرية؟	٧
		هل تستلم الشيكات الواردة من قبل شخص غير أمين الصندوق؟	٨
		هل يتم أعداد كشف بالشيكات الواردة تعطى نسخة منه إلى الحسابات المالية؟	٩
		هل يقوم أمين الصندوق بمسك سجل بالمقبوضات والنفقات النقدية؟	١٠
		هل يتم ترصيد هذا السجل ومطابقته يوميا مع الموجود النقدي؟	١١
		هل يتم تدقيق دوري ومفاجئ من قبل التدقيق الداخلي؟	١٢
		هل يجري مطابقة دورية بين سجل أمين الصندوق والأستاذ العام؟	١٤
		هل يقوم أمين الصندوق بالإيداع بصورة يومية أو عند وصول المبلغ إلى حد معين؟	١٥
		في حالة وجود فروع هل تقوم بإيداع المبالغ في حسابات غير قابلة للسحب؟	١٦
		هل توجد تعليمات تمنع استخدام المقبوضات لدفع الأجور النقدية أو الشيكات الشخصية؟	١٧
		هل تستخدم طريقة تسطير الشيكات المرسلة بالبريد؟	١٨
		هل يتم الاحتفاظ بالشيكات البطالة؟	١٩
		هل أن مطابقة كشف المصرف تم من قبل شخص لا علاقة له بتحليل حساب المصرف أو أعداد الشيكات والتوقيع عليها؟	٢٠
		هل يتم متابعة حساب الشيكات برسم التحصيل بصورة دورية؟	٢١
		هل يتم فحص فسانم الإيداع المختوم من قبل المصرف مع سجل يومية الصندوق؟	٢٢
		<b><u>خامسا: الحسابات المدينة والدائنة</u></b>	
		هل أن الموظف المسؤول عن مسك حسابات العملاء ليس له علاقة بـ	١
		- أمانة الصندوق .	
		- إرسال واستلام كشوفات العملاء والمجهزين .	
		- تحليل أعمار الديون .	
		- اعتماد الديون المدومة .	
		- اعتماد الخصومات والسماحات .	
		هل يتم مسك سجلات للسيطرة على الحسابات المدينة؟	٢

		<p>هل تجري مطابقة هذه السجلات شهريا؟</p> <p>هل يتم إرسال كشوفات دورية للعملاء والمجهزين؟</p> <p>هل يتم تغيير ماسكي دفاتر الأستاذ دوريا؟</p> <p>هل أن شطب الديون يتم من قبل الإدارة العليا؟</p> <p>هل يوجد موظف خاص لمتابعة تحصيل الديون؟</p> <p>هل يتم إيقاف التعامل مع العملاء الذين يقدمون شيكات بدون رصيد؟</p>	٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨
		<p><b>سادسا: الايرادات:-</b></p> <p>هل أن قوائم المبيعات مسيطر عليها بموجب سجل محاسبة ١٦؟</p> <p>هل يوجد فصل بين الوظائف التالية:-</p> <p>- أعداد قوائم المبيعات .</p> <p>- التحصيل .</p> <p>- مسك حسابات العملاء .</p> <p>- الشحن أو البيع</p> <p>هل توجد لدى المنشأة سياسة واضحة لأسعار وشروط البيع؟</p> <p>هل تدقق قوائم المبيعات حسابيا قبل إصدارها؟</p> <p>هل يجري المطابقة بين قوائم المبيعات اليومية وسجل الصندوق؟</p> <p>هل توجد جهة مسؤولة عن تحديد البضائع التالفة والمتضررة؟</p> <p>هل تمسك المنشأة يومية مستقلة للمبيعات الآجلة؟</p> <p>هل أن الخصومات تمنح بموافقة جهة مخولة؟</p> <p>هل هناك رقابة فعالة على المبيعات الآتية:-</p> <p>- المبيعات المتعلقة بموظفي المنشأة .</p> <p>- مبيعات الأصول الثابتة .</p> <p>- مبيعات الخردة .</p> <p>- المبيعات النقدية .</p>	١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠
		<p><b>سابعا: الرواتب والأجور</b></p> <p>في حالة استخدام الحاسبة هل يتم أعداد استمارات إدخال من قبل شخص مسؤول؟</p> <p>هل يقوم قسم الرواتب بأعداد بطاقة سنوية لكل منتسب؟</p> <p>هل يتم دفع الرواتب بأشراف مدير القسم أو التأكد من هوية المنتسب؟</p> <p>هل يتم تدقيق قوائم الرواتب من قبل قسم التدقيق الداخلي قبل العرض؟</p> <p>هل يتم المصادقة على قوائم الرواتب من قبل مدير الحسابات؟</p> <p>هل يتم إعادة الرواتب من لم يحضر أصحابها لاستلامها مباشرة؟</p> <p>هل يتم استخدام قوائم صرف رواتب منفردة؟</p> <p>هل يتم مسك سجل للسيطرة على الاستقطاعات؟</p>	١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩

		<p>هل يتم تسديد الاستقطاعات شهريا؟</p> <p>هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بأجراء مطابقة دورية بين أسماء وأعداد الموظفين بموجب قوائم الراتب وسجلات الأفراد؟</p> <p>هل يتم مسك سجل للسيطرة على الدوام الإضافي؟</p> <p>هل يتم صرف أجور العمل الإضافي مع قوائم الرواتب؟</p>	<p>١٠</p> <p>١١</p> <p>١٢</p> <p>١٣</p> <p>١٤</p> <p>١٥</p>
		<p><b>ثامنا: المستلزمات السلعية والخدمية</b></p> <p>هل تخضع المواد المصروفة للأقسام إلى رقابة مدراء الأقسام؟</p> <p>هل توجد رقابة للتأكد من أن المواد المصروفة استعملت للأغراض التي صرفت من أجلها؟</p> <p>هل يتم القيام بالفحص الدوري لأجراء المطابقة بين الكميات المستعملة فعلا والكميات القياسية للمنتجات النهائية؟</p> <p>هل أن مخلفات الإنتاج مسيطر عليها؟</p> <p>هل يوجد توصيف للمواد الأولية اللازمة للإنتاج؟</p> <p>هل توجد متابعة للتقصي عن التلف؟</p> <p>هل أن طلبات المواد مدروسة؟</p> <p>هل أن الطلب تم بناء على موازنة تخطيطية؟</p> <p>هل يتم استحصال الموافقات في حالة وجود طلبات إضافية؟</p> <p>هل تستخدم المنشأة نظام العقود للحصول على الخدمات ذات الحاجة المستمرة؟</p> <p>هل تستخدم المنشأة وسائل وإجراءات دقيقة لتحديد حصة الشركات من المصاريف والخدمات المشتركة؟</p> <p>هل توجد رقابة للتأكد من أن المبالغ المصروفة لقاء المستلزمات الخدمية هي عند خدمات مؤداه فعلا؟</p> <p>هل يتم الاعتماد على مقارنة المصروفات المتحققة مع الموازنة التخطيطية؟</p> <p>هل يتم مسك سجلات للسيطرة على مصروفات الصيانة؟</p> <p>هل توجد خطة للصيانة؟</p>	<p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>٤</p> <p>٥</p> <p>٦</p> <p>٧</p> <p>٨</p> <p>٩</p> <p>١٠</p> <p>١١</p> <p>١٢</p> <p>١٣</p> <p>١٤</p> <p>١٥</p>

		<p><b>تاسعا: الحاسبة الإلكترونية:</b></p> <p>١ هل أن وظيفة أعداد البرامج منفصلة عن وظيفة التشغيل ؟</p> <p>٢ هل أن وظيفة الاحتفاظ بالملفات والسجلات موكلة بأمين مكتبة ؟</p> <p>-: هل توجد رقابة على:-</p> <p>- المدخلات .</p> <p>- تصحيح الأخطاء .</p> <p>- المخرجات .</p> <p>٣ هل توجد إجراءات كافية لحماية الملفات والسجلات والأجهزة من التلف والتلاعب ؟</p> <p>٤ هل يتم الاحتفاظ بصورة من الملفات والسجلات في مكان أمين خارج موقع الحاسبة ؟</p> <p>٥ هل تخضع مكونات الملف الرئيسي للتدقيق الدوري ؟</p> <p>٦ هل أن تعديل البرامج يتم بموافقة الإدارة العليا ؟</p> <p>٧ هل توجد تعليمات لدى إدارة الحاسبة لضمان حسن الأداء مثل:-</p> <p>- تعليمات تشغيل الجهاز .</p> <p>- نظام الموافقة على تعديل البرامج .</p> <p>٨ هل توجد رقابة على توزيع المخرجات على الإدارات المختصة ؟</p>
		<p><b>عاشرا: الرقابة الادارية:-</b></p> <p>١ هل توجد أهداف محددة للمنشأة ؟</p> <p>٢ هل تم رسم سياسات واضحة لتحديد الأهداف ؟</p> <p>٣ هل تم رسم هيكل تنظيمي وتحديد خطوط اتصال عمودية وأفقية ؟</p> <p>٤ هل تم أعداد أوامر إدارية مكتوبة تحدد واجبات موظفي المنشأة ؟</p> <p>٥ هل يوجد نظام لتحديد أساليب تقييم الأداء للعاملين ؟</p> <p>٦ هل يوجد وصف مفصل لكل وظيفة ؟</p> <p>٧ هل يوجد نظام لتحديد اللجان الدائمة ؟</p> <p>٨ هل يتم تغيير واجبات الموظفين باستمرار ؟</p> <p>٩ هل يرتبط قسم التدقيق الداخلي بإدارة العليا ؟</p> <p>١٠ هل يشمل برنامج التدقيق أنشطة المنشأة كافة ؟</p> <p>١١ هل تم أعداد تقارير عن الأنشطة إلى الإدارة العليا ؟</p> <p>١٢ هل تم تدقيق الأعمال اللاحقة إضافة إلى السابقة للصرف ؟</p> <p>١٣ هل تقوم المنشأة بمسك سجل للملاك ؟</p> <p>١٤ هل يتم مسك أصابير شخصية للموظفين ؟</p> <p>١٥ هل يتم أعداد تقارير عن دوران العمل في المنشأة ؟</p> <p>١٦ هل يتم ربط العلاوات والترفيعات بنظام الحوافز ونظام تقييم العاملين ؟</p> <p>١٧ هل يوجد تحديد لملاكات العمل ؟</p>



# Abstract

The research aims to clarify what the internal control system is, highlighting the importance of evaluating financial performance, especially in government service units, which depend on budget allocations. Testing the relationship between the effectiveness of the internal control system and evaluating the financial performance in the service units and the extent of the effectiveness's impact on implementation levels.

The research relied on the deductive and inductive approach in the theoretical and practical aspects, as it was based on what is available from Arab and foreign sources such as books, dissertations, theses and scientific research, as well as publications and standards issued by specialized professional organizations, as well as what is available on the Internet. On the data and information of the Babylon Health Department, which reflects the reality of the state of the department, which were obtained through field visits to the financial divisions and the Audit and Control Division, and conducting personal interviews with officials and workers in this department.

The research sample was the Babylon Health Department to demonstrate the effectiveness of internal control and its impact on evaluating financial performance. The financial statements were approved for the period from 2018 to 2020.

The researcher reached a number of conclusions, the most important of which are: Increasing the effectiveness of the internal control system will lead to an increase in the implementation rate in the budget and reduce the percentage of deviations resulting from the difference between actual spending and allocations in the budget. The effectiveness of the internal control system was at a good level at the general level, with some deficiencies and weaknesses in some sections of the department that can be addressed through the development of appropriate programs, policies and instructions by the administration that can help increase the effectiveness of internal control in these sections.

The researcher recommended a number of recommendations, the most important of which are: the need to pay attention to the internal control system in government service units because of their role in achieving the efficiency and effectiveness of operational processes and enhancing the credibility of financial statements and ensuring that employees adhere to laws and regulatory rules and adhere to what is allocated to the budget. 12 Activating the role of oversight and internal auditing as one of the basic tools of the internal control system, auditing administrative and financial matters, identifying weaknesses and deficiencies in performance, finding appropriate solutions and increasing the effectiveness of the internal control system